الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العالي
جامعة حاج لخضر -باتنة1-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

سوق الصرف الموازي وأثره على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1993-2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

اعداد الطالبة
منال خلوط

اشراف الأستاذ الدكتور
علاوة خلوط

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. عبد الرزاق كبوط	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. علاوة خلوط	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
د. جمال بالخباط	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
د. سليم بوهيدل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د. رفيق مزاهدية	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
د. عادل زيات	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 1	عضوا

السنة الجامعية: 2022-2023

قال تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا البحث المتواضع

ثم بعد ذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "علاوة خلوط" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية والذي أرشدني بتوجيهاته وملاحظاته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث؛

وأيضا كل الشكر والامتنان إلى الأستاذين الفاضلين: أ. رزيقة غمري و أ. شافعي عمراني على مساندتهما لي في بداية مشواري الجامعي؛

وكما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة أطروحتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة؛

وأخيرا كل الامتنان والشكر للأستاذين: أ.د. عبد الرزاق كبوط ود. زكريا جرفي اللذان قاما بتصحيح الدراسة القياسية لهذا البحث، وأيضا دون ان أنسى في هذا المقام دعم وتوجيهات كل من الأساتذة الأفاضل: أ.د. وسيلة السبتي، د. دلال بن طبي، د. ليلي جودي، أ.د. طارق خاطر، أ.د. لخضر مرغاد، وأ. محمد علي بلحسن.

منال خلوط

اهداء

إلى روح جدتي رحمها الله وأسكنها الفردوس الأعلى؛

إلى أمي الغالية وأبي الحنون على حبهما اللامشروط وعطائهما اللامحدود؛

إلى اخوتي: رانية، ثابت، هيثم؛

إلى عائلتي الكبيرة وكل باسمه؛

إلى أصدقائي وأحبتي؛

إلى جميع أساتذتي وزملائي وزميلاتي؛

منال خلوط

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993–2018، ولتحديد هذا الأثر تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تم دراسة الاطار النظري لسوق الصرف الموازي ومبررات نشوئه في الفصل الأول، ليتم بعد ذلك تحليل انعكاسات سوق الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال الفصل الثاني، بالإضافة إلى أنه تم تحليل تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 2018 وأيضا تم تحليل أهم الأسباب المؤدية لنشأة وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر ليتم بعد ذلك مناقشة الحلول الملائمة للقضاء على هيمنة هذا السوق على الاقتصاد الجزائري من خلال الفصل الثالث، ثم أخيرا تم قياس مدى تأثير علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1993–2018 في الفصل الرابع وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الزمني الموزع (ARDL) واستخدام برنامج EVIEWS 12 في اعداد الدراسة القياسية.

وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى أنه بالرغم من أن علاوة الصرف الموازي تخفض من مستوى الناتج المحلي الاجمالي إلا أنه في حالة وضع اقتصادي سيئ تضطر حكومات الدول إلى اتباع نظام صرف متعدد الأسعار وهذا لإدارة الأزمات الاقتصادية كأزمة سيولة أو ديون مرتفعة؛ وأن نشوء وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر هو نتيجة سياسة الرقابة المفروضة على الصرف وأن معاشات المنتسبين الجزائريين لنظام التقاعد الفرنسي المقيمين في الجزائر هي أكبر فئة ممولة لسوق الصرف الموازي غير الرسمي. وقد أظهرت النتائج التجريبية للدراسة أنه في المدى القصير تؤثر علاوة الصرف الموازي سلبا على التضخم، في حين أنه انعدم تأثير هذه العلاوة على الصادرات الرسمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ أما في المدى الطويل فتؤثر علاوة الصرف الموازي سلبا على الصادرات الرسمية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أنه انعدم تأثير هذه العلاوة على التضخم؛ وكما يجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من وجود تأثير لهذه العلاوة على مؤشرات النمو الاقتصادي إلا أنه بنسبة ضئيلة ويرجع هذا إلى أن أداء المؤشرات الاقتصادية في الجزائر يعتمد على مداخيل الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: علاوة سوق الصرف الموازي؛ مؤشرات النمو الاقتصادي؛ الجزائر؛ نموذج (ARDL)

Abstract

This study aims to determine the impact of the Informal Parallel Exchange Rate on the variables of Economic Growth in Algeria during the period 1993-to 2018; to achieve this aim, the study is divided into four chapters; wherein the study focused on a theoretical framework of Parallel Exchange Rate and the reasons for its emergence in the first chapter, and then the study analyzed the impact of the Parallel Exchange Market on macroeconomic indicators through the second chapter, in addition this study explained the evolution of the Official Exchange Rate in Algeria from 1962 until 2018, and also it is explained the main reasons for the emergence and the growth of the Black Market Exchange Rate in Algeria, respectively the study discussed the appropriate solutions to eliminate the dominance of the Black Market Exchange Rate in Algeria in the third chapter, eventually the study measured the effect of the Parallel Exchange Rate Premium on the Economic Growth variables in Algeria in the fourth chapter by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and using the Eviews 12 program.

The study concluded that in its analytical part, in economic crises such as a liquidity crisis or high debts the governments of the countries prefer to adopt a Dual Exchange System to manage these crises although the Parallel Exchange rate Premium reduces the level of GDP. In addition, the emergence and the growth of the Informal Exchange Market in Algeria is a consequence of the policy of controls imposed on the exchange rate; and also concluded that Migrants' Pensions of the French pension system residing in Algeria are the largest category provide the foreign currency for the Informal Parallel Exchange Market. As for the empirical results showed that in the long run the Parallel Exchange Market Premium negatively affected the GDP per capita and Exports, while the Parallel Exchange Market Premium has no significant on Inflation. Despite the moral effect of the Parallel Exchange Rate Premium on the variables of this study, it is considered a small effect, and this result indicates that the performance of economic variables in Algeria depends on Petroleum Tax Revenue.

Key-words: Parallel Exchange Rate Premium**;** Economic Growth Indicators; Algeria**;** (ARDL) model**.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الأجنبية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-س
الفصل الأول: مبررات نشوء أسواق الصرف الموازية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم نظام الصرف متعدد الأسعار	3
المطلب الأول: تعريف نظام الصرف متعدد الأسعار	3
المطلب الثاني: تطور نظام الصرف متعدد الأسعار خلال 1950-2018	4
الفرع الأول: تحليل تطور نظام الصرف المتعدد بالاعتماد على دراسة Reinhart (2004) & Rogoff خلال الفترة(1950-2001)	4
الفرع الثاني: تحليل تطور نظام الصرف المتعدد خلال الفترة (2002-2018)	5
المبحث الثاني: تصنيف ودواعي تشكل أسواق الصرف الموازية	7
المطلب الأول: دواعي تشكل أسواق الصرف الموازية الرسمية	7
المطلب الثاني: دواعي تشكل أسواق الصرف الموازية غير الرسمية	9
الفرع الأول: مصادر عرض العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية غير الرسمية	10
الفرع الثاني: مصادر الطلب على العملات الأجنبية في السوق الصرف الموازي غير الرسمي	12
المطلب الثالث: دواعي تشكل سوق الصرف الموازية في الدول النامية	13
الفرع الأول: سوق الصرف الموازي بمصر	13
الفرع الثاني: سوق الصرف الموازي باليمن	14
الفرع الثالث: سوق الصرف الموازي بايران	15
المبحث الثالث: المقاربات والنماذج المفسرة لتحديد علاوة الصرف في السوق الموازي	17
المطلب الأول: المقاربات المفسرة لتحديد علاوة الصرف الموازي	17
الفرع الأول: مقاربة المحفظة المالية	17
الفرع الثاني: المقاربة النقدية	18
الفرع الثالث: مقاربة التجارة الحقيقية	19
المطلب الثاني: نموذج "التدفق/المخزون" لتحديد علاوة الصرف الموازي	20

فهرس المحتويات

الفرع الأول: التحليل النظري لنموذج "تدفق/مخزون" لتحديد علاوة الصرف الموازي	20
الفرع الثاني: محددات علاوة الصرف الموازي حسب الدراسات القياسية السابقة	23
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: انعكاسات سوق الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي	
تمهيد	31
المبحث الأول: أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	32
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	32
الفرع الثاني: قياس معدل النمو الاقتصادي	34
الفرع الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	35
المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الاسمي(الرسمي/الموازي) على النمو الاقتصادي	43
الفرع الأول: تأثير سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي	43
الفرع الثاني: أثر سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي	46
المبحث الثاني: أثر سوق الصرف الموازي على الصادرات والواردات	48
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات والواردات	48
الفرع الأول: تعريف الصادرات والواردات	48
الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات	50
المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الاسمي (الرسمي/ الموازي) على الصادرات والواردات	51
الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات والواردات	51
الفرع الثاني: أثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي على الصادرات والواردات	52
المبحث الثالث: أثر سوق الصرف الموازي على التضخم	56
المطلب الأول: مفهوم التضخم	56
الفرع الأول: تعريف التضخم	56
الفرع الثاني: النظريات المفسرة لحدوث التضخم	57
المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم	64
الفرع الأول: تحليل أثر سعر الصرف الرسمي على معدل التضخم	64
الفرع الثاني: تحليل أثر سوق الصرف الموازي على معدل التضخم	65
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: مشكلة سوق الصرف الموازي غير الرسمي في الجزائر وسبل علاجه	
تمهيد	68
المبحث الأول: تطور تسعير صرف الدينار الجزائري	69
المطلب الأول: مرحلة التسيير الموجه لسعر صرف الدينار الجزائري (1962-1986)	69
الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي (1962-1973)	69

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1973-1987)	71
المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر صرف الدينار الجزائري (1986-1994)	71
الفرع الأول: الانزلاق التدريجي	72
الفرع الثاني: التخفيض الصريح	72
المطلب الثالث: مرحلة التوجه نحو التعويم المدار 1994	74
الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت	74
الفرع الثاني: سوق الصرف البينية	74
المبحث الثاني: تطور وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر	76
المطلب الأول: دور الرقابة على الصرف في اتساع نطاق الأسواق الموازية في الجزائر	76
الفرع الأول: أهم الاجراءات الرقابية على الصرف التي وضعها "بنك الجزائر"	77
الفرع الثاني: أسباب تنشيط سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر	78
المطلب الثاني: محددات العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر	79
الفرع الأول: محددات العرض (مصادر تمويل سوق الصرف الموازي)	79
الفرع الثاني: محددات الطلب (النشاطات التي يموها هذا السوق)	84
المطلب الثالث: تطور علاوة سوق الصرف الموازي مع تصنيف سوق الصرف الموازي بالجزائر	85
الفرع الأول: مرحلة ظهور وتنامي سعر الصرف الموازي (غير الرسمي) للجزائر	85
الفرع الثاني: مرحلة تراجع علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر	86
الفرع الثالث: تطور تصنيف سوق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1993-2018	87
المبحث الثالث: اقتراح دمج سوق الصرف الموازي غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي	90
المطلب الأول: توظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي	90
الفرع الأول: الحاجة إلى جهة رسمية توفر للمستوردين تمويل بالعملة الأجنبية يغطي احتياجاتهم	90
الفرع الثاني: سحب العملات الأجنبية من سوق الصرف غير الرسمية من خلال صكوك التمويل	91
المطلب الثاني: توفير جهة رسمية تمول الفئة التي تنشط الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي	93
الفرع الأول: تطبيق صكوك المرابحة في تمويل خدمات والسلع المستوردة	93
الفرع الثاني: انشاء تطبيقات ذكية على مستوى البنوك التجارية تسمح بالدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية	99
خلاصة الفصل الثالث	103

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: نمذجة أثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1993 -2018	
تمهيد	105
المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) واختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات	106
المطلب الأول: البناء المنهجي للدراسة القياسية	106
الفرع الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	106
الفرع الثاني: مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	107
المطلب الثاني: صياغة النموذج واختبار استقرارية متغيرات الدراسة	108
الفرع الأول: صياغة النموذج وتقديم متغيرات الدراسة	108
الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	109
المبحث الثاني: قياس أثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	133
المطلب الأول: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على الصادرات الرسمية في المدى القصير والمدى الطويل	133
الفرع الأول: مرحلة تشخيص وتقدير النموذج	133
الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	135
الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج	140
المطلب الثاني: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالجزائر في المدى القصير والمدى الطويل	144
الفرع الأول: مرحلة تشخيص تقدير للنموذج	144
الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	146
الفرع ثالث: اختبار صلاحية النموذج	150
المطلب الثالث: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على التضخم الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل	154
الفرع أول: مرحلة تشخيص وتقدير للنموذج	154
الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	156
الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج	160
خلاصة الفصل الثالث	165
الخاتمة العامة	166
قائمة الملاحق	173
قائمة المراجع	204

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار للفترة 2002–2018	5
2	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1986–1991	73
3	المبالغ الاجمالية للمنح المقدمة للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم من طرف النظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS)	81
4	العمليات التجارية الدولية التي أفلتت من حيز الرقابة خلال الفترة 2010-2017	83
5	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي للفترة (1970-1992)	85
6	تطور علاوة سوق الصرف الموازي بالجزائر للفترة (1993-2018)	86
7	تصنيف سوق الصرف الموازي على أساس مستوى علاوة الصرف الموازي والربط مع التزوير في التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية	89-88
8	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LEXPORT)خلال فترة 1993-2018	110
9	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LEXPORT) خلال فترة 1993-2018	111
10	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LGDPper) خلال فترة 1993-2018	112
11	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LGDPper) خلال فترة 1993-2018	113
12	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LINF) خلال فترة 1993-2018	115
13	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LINF) خلال فترة 1993-2018	115
14	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LPREM)خلال فترة 1993-2018	117
15	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LPREM) خلال فترة 1993-2018	117
16	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LGOV) خلال فترة 1993-2018	119
17	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LGOV) خلال فترة 1993-2018	119
18	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LTOT) خلال فترة 1993-2018	121
19	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LTOT) خلال فترة 1993-2018	122
20	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LOEXR) خلال فترة 1993-2018	123
21	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LOEXR) خلال فترة 1993-2018	123
22	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LMM)خلال فترة 1993-2018	125
23	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LMM) خلال فترة 1993-2018	125
24	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LOPEN)خلال فترة 1993-2018	127
25	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LOPEN) خلال فترة 1993-2018	128
26	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LEDU) خلال فترة 1993-2018	130
27	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LEDU)خلال فترة 1993-2018	130
28	نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LINV) خلال فترة 1993-2018	132
29	نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LINV)خلال فترة 1993-2018	132
30	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج الصادرات	136
31	تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الصادرات	137
32	تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج الصادرات	138
33	نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج الصادرات	140

قائمة الجداول

34	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الصادرات	141
35	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	147
36	تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	148
37	تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	149
38	نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	151
39	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	152
40	نتائج إختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج التضخم	157
41	تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج التضخم	158
42	تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج التضخم	159
43	نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج التضخم	161
44	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج التضخم	162

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحنى بياني يوضح تفاعل بين ميزان العمليات الرأسمالية وميزان العمليات الجارية في تحديد مستوى علاوة سوق الصرف الموازي	21
2	نموذج مخطط عمل لمشروع استيراد السيارات للوكلاء متعددي العلامات	98
3	نموذج مخطط عمل التطبيق الدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية	102
4	تطور سلسلة (LEXPORT) للفترة 1993-2018	109
5	تطور سلسلة (LGDPper) للفترة 1993-2018	111
6	تطور سلسلة(LINF) للفترة 1993-2018	114
7	تطور سلسلة(LPREM) للفترة 1993-2018	116
8	تطور سلسلة(LGOV) للفترة 1993-2018	118
9	تطور سلسلة(LTOT) للفترة 1993-2018	120
10	تطور سلسلة(LOEXR) للفترة 1993-2018	122
11	تطور سلسلة(LMM) للفترة 1993-2018	124
12	تطور سلسلة(LOPEN) للفترة 1993-2018	126
13	تطور سلسلة(LEDU) للفترة 1993-2018	129
14	تطور سلسلة (LINV) للفترة 1993-2018	131
15	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج الصادرات	135
16	التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الصادرات	142
17	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج الصادرات	143
18	نتائج اختبار إستقرارية لنموذج الصادرات	144
19	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	146
20	التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	152
21	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	153
22	نتائج اختبار استقرارية لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي	154
23	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم	156
24	التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التضخم	162
25	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج التضخم	163
26	نتائج اختبار استقرارية لنموذج التضخم	164

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
1	تعريف ومصادر الاحصائيات لمتغيرات الدراسة القياسية	173
2	قاعدة بيانات الدراسة القياسية قبل ادخال اللوغاريتم على الاحصائيات	175
3	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للصادرات (LEXPORT)	177
4	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPper	179
5	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للتضخم (LINF)	181
6	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لعلاوة الصرف الموازي (LPREM)	183
7	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي (LGOV)	185
8	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التبادل التجاري (LTOT)	187
9	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي (LOEXR)	189
10	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للطلب على النقود (LMM)	191
11	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الانفتاح التجاري (LOPEN)	193
12	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لرأس المال البشري (LEDU)	195
13	تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار المحلي (LINV)	197
14	تفاصيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الصادرات	199
15	تفاصيل اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء لنموذج الصادرات	199
16	تفاصيل اختبار تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج الصادرات	199
17	تفاصيل تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الصادرات	200
18	تفاصيل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	200
19	تفاصيل اختبار تجانس التباين لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	200
20	تفاصيل تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	201
21	تفاصيل تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	201
22	تفاصيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج التضخم	201
23	تفاصيل نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج التضخم	202
24	تفاصيل نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج التضخم	202
25	تفاصيل نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج التضخم	202

المقدمة العامة

عرفت ثمانينيات القرن الماضي عدة تغيرات اقتصادية مست مجموعة من الدول لاسيما الصناعية منها التي شهدت ضعف التجارة الدولية، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وانحصار الطلب العالمي على المواد الأولية وعلى الطاقة عموما وعلى أسعار النفط بشكل خاص، مما تسبب في انهيار أسعار المواد الأولية وأسعار النفط، مما أدى بدوره إلى انهيار مداخيل الدول المصدرة لهذه المواد، لاسيما أنها تركز صادراتها في هذه السلع، والجزائر واحدة من هذه الدول التي يعول اقتصادها على صادرات النفط، لذلك كان لانعكاسات انخفاض أسعار النفط آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري إذ عان اقتصادها من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما دفع الجزائر إلى تبنى نهج الإصلاحات الاقتصادية في اطار نظام السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي المتبع الذي توقف العمل به بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي سياق هذه التغيرات افرزت الظروف بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أو كما يطلق عليه "بالاقتصاد الموازي"، الذي مس مختلف الأسواق: سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، وسوق الصرف.

كما طبقت الحكومات الجزائرية عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الاداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية وفي إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذه السياسات تحديد سعر الصرف عند مستوى يتوقع منه المساهمة في تحقيق اهداف التنمية. لكنه من الناحية العملية فقد افرزت مختلف سياسات تسيير سعر صرف الدينار تحديدا اداريا لتكلفة للعملات الأجنبية مما أدى إلى إعطاء العملة الوطنية قيمتين مختلفتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية وقيمة ثانية يحددها حجم العرض والطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي. ومع تنامي حجم سوق الصرف الموازي بالجزائر وتطوره بشكل كبير على مدى العقود الأربعة الماضية، حتى اصبح الفارق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي كبيرا ويثير الملاحظة، إذ تجاوزت الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي بالجزائر 100%، بسبب القيود المفروضة على سوق الصرف الأجنبي، وكان لهذه الفجوة تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطن، تسببت بوجود كتلة نقدية كبيرة من العملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية، وهذا ما أكدته دراسة بوثلجة (2013) التي توصلت إلى أن سعر الصرف الموازي (غير الرسمي) يعتبر أكثر تأثيرا على دالة الطلب على النقود في الجزائر من أثر

سعر الصرف الرسمي على دالة الطلب على النقود. وما يمكنه ان يتسبب في إحداث عدة تأثيرات على الاقتصاد الوطني.

أولا: اشكالية الدراسة

ان استمرار سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر وتطوره بشكل ملفت للانتباه، يحقق مكاسب وأرباح كبيرة لفئة صغيرة من المضاربين؛ إلا أنه في المقابل وبالاعتماد على الدراسات السابقة لأثر سوق الصرف الموازي على أداء الاقتصاد الكلي، أثبتت دراسة كل من Pinto (1991) و Elbadawi (1992) أن علاوة سوق الصرف الموازي هي ضريبة ضمنية على الصادرات؛ أما دراسة Kiguel & O'Connel (1995) اعتبرت أن تأثير سوق الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي يعتمد على حسب حجم علاوة سوق الصرف الموازي حيث أن معظم البلدان التي كانت بها علاوة صرف موازي مرتفعة كان لها آثار ضارة على أداء الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي؛ وكذلك أكدت دراسة Ebaidalla (2017) التأثير السالب لعلاوة سوق الصرف الموازي لكل من: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، ومعدل التضخم.

وفي هذا السياق العام تتجلى اشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر علاوة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) على كل من الصادرات، النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم في الجزائر؟**

ويمكن تفكيك هذا السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم محددات علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر؟
- ما هو تأثير علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر في الأجل الطويل وفي الأجل القصير على أداء كل من الصادرات، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم ؟
- ماهي أهم الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة استمرار وتنامي سوق الصرف الموازي غير الرسمي في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

باعتبار أن علاوة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر تجاوزت نسبة 100% وبالاعتماد أيضا على نتائج دراسة Kiguel & O'Connel (1995) التي مفادها "أن تأثير سوق الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي يعتمد على حسب حجم علاوة سوق الصرف الموازي"، تم استنباط الفرضية الرئيسية التالية: **تؤثر علاوة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر على مؤشرات النمو الاقتصادي سلبا وبنسبة كبيرة.**

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر علاوة سعر الصرف الموازي (غير الرسمي) سلبا على أداء الصادرات في الجزائر؛
- الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر علاوة سعر الصرف الموازي(غير الرسمي) سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر علاوة سعر الصرف الموازي (غير الرسمي) سلبا على معدل التضخم في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم صورة وواضحة عن حجم سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر وعن الأعوان الاقتصادين المتعاملين فيه؛
- قياس تأثير علاوة صرف الموازي (غير الرسمي) على كل من النمو الاقتصادي، والصادرات والتضخم؛

- اقتراح آليات وحلول اقتصادية لمعالجة هيمنة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في رصد وضعية سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر من خلال تحديد أثر سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) على عدة مؤشرات منها النمو الاقتصادي، الصادرات، والتضخم في الجزائر. وهذا ما يمكنه ان يساهم في توضيح أهمية هذه السوق وفي معرفة محدداتها وآثارها المختلفة، مما يتيح للسلطات النقدية إمكانية التحكم في نمو هذه السوق غير الرسمية، وكبح جماح المتعاملين فيها، بما يخدم الاقتصاد الوطني.

خامسا: أسباب اختيار البحث

- معظم الدراسات التي عالجت أثر سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) على الاقتصاد الوطني انحصرت غالبا في الدراسات التحليلية وأهملت استخدام النماذج القياسية؛
- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (غير الرسمي) سمحت بعدم كفاءة نظام الأسعار في الوطن وتوليد بيئة اقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي؛
- انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي في الجزائر وتفاقم معضلة التهرب الضريبي؛

سادسا: حدود الدراسة

- اعتمدت الدراسة على ثلاثة مؤشرات: الصادرات، ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي، والتضخم فقط لقياس تأثير علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) على مؤشرات النمو الاقتصادي؛
- الحدود الزمانية للدراسة: اعتمدت الدراسة على قياس أثر سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) على مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة: 1993-2018، وتم اختيار هذه الفترة لاعتبارها بداية لنظام صرف معوم مدار وهذا من أجل ازالة أثر تغير نظام الصرف في

الجزائر–نظام صرف ثابت إلى نظام صرف معوم مدار– على المتغيرات المستقلة للدراسة؛

- الحدود المكانية للدراسة: انحصرت الدراسة في سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر فقط.

سابعا: منهجية وأدوات الدراسة

ترتكز الدراسة على المنهج الاستنباطي والمقاربة الكمية، وذلك للتأكيد على مدى صحة فرضيات البحث، حيث تعتمد الدراسة في شقها النظري على الأسلوب الوصفي والتحليلي وهذا لعرض المفاهيم العامة حول سعر الصرف الموازي، كما تعتمد الدراسة أيضا على الأسلوب الاحصائي بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الزمني الموزع (ARDL) واستخدام برنامج EVIEWS 12 في اعداد الدراسة القياسية وذلك لتحديد وقياس حجم أثر علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) على مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1993– 2018.

ثامنا: هيكل البحث

من أجل الالمام بجوانب موضوع الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كالآتي:

- قدم في الفصل الأول المفاهيم الأساسية حول سوق الصرف الموازي ومبررات نشوئها، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى مفهوم نظام الصرف متعدد الأسعار، وكما تضمن المبحث الثاني تصنيف ودواعي تشكل أسواق الصرف الموازية، ثم أخيرا من خلال المبحث الثالث تم تحليل المقاربات والنماذج المفسرة لتحديد علاوة الصرف الموازية غير الرسمية.
- أما الفصل الثاني فتم من خلاله تحليل أثر تواجد سوق الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ قسم الفصل الثاني أيضا إلى ثلاثة مباحث، وتم التطرق إلى تحليل أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي من خلال المبحث الأول وتحليل أثر سوق الصرف الموازي

على الصادرات والواردات من خلال المبحث الثاني، ليتم بعد ذلك تحليل أثر سوق الصرف الموازي على التضخم من خلال المبحث الثالث.

- في المقابل تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل أسباب ظهور وتنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر وشرح أهم المحددات التي سمحت بتواجد وهيمنة هذه السوق مع تقديم وتقييم الحلول المقترحة لتخفيف هيمنة هذه السوق على الاقتصاد الجزائري؛ ولذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ناقشت تطور تسعير صرف الدينار الجزائري من خلال المبحث الأول، ليتم بعد ذلك مناقشة تطور وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر من خلال المبحث الثاني، ليتم اخيرا اقتراح دمج سوق الصرف الموازي غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي من خلال المبحث الثالث.
- واخيرا، ومن خلال الفصل الرابع تم قياس أثر علاوة سوق الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1993-2018؛ حيث تم تقسيم الدراسة القياسية إلى مبحثين إذ تم عرض تحديد نموذج واختبار استقرار متغيرات الدراسة من خلال المبحث الأول وقياس أثر علاوة الصرف الموازي على الصادرات الرسمية، النمو الاقتصادي والتضخم من خلال المبحث الثاني.

تاسعا: الدراسات السابقة

الهدف من هذا العنصر هو استخلاص نتائج أهم الدراسات الخاصة بمحددات أسواق الصرف الموازية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أ- الدراسات السابقة المحلية

1. دراسة ملاك قارة بعنوان: **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

تمحورت هذه الدراسة حول دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال التطرق إلى العوامل التي أدت إلى انتشاره وتناميه، بالإضافة إلى مدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل

معه بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان (السنغال، تونس والمكسيك) التي نجحت سياساتها في التعامل معه وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات الدولية؛ وكما توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج الخاصة بنشأة وأسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر متمثلة في مركزية الحصول على العملة الأجنبية مع تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الأجنبية من طرف السلطات الجزائرية.

2. دراسة Bouteldja Abdelnacer, Benamar Abdelhak, & Maliki Samiri (2013) مقال بعنوان:

"The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria"

تمحورت هذه الدراسة حول قياس أثر سعر الصرف الموازي على الطلب على النقود في الجزائر للفترة 1974-2005؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان سعر الصرف الرسمي أم سعر صرف الموازي هو الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود في الجزائر حيث استخدم الباحثون سعر الصرف الرسمي في النسخة الأولى لدالة الطلب على النقود في حين استخدموا سعر الصرف الموازي في النسخة الثانية لدالة الطلب على النقود باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الزمني الموزع ARDL؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سالب لسعر الصرف الموازي وتأثير غير معنوي لسعر الصرف الرسمي على الطلب على النقود في الجزائر في المدى الطويل، في حين أنه في المدى القصير كان تأثير كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي على الطلب على النقود، ومنه يستخلص من هذه الدراسة أن سعر الصرف الموازي هو الأكثر تأثيرا على طلب النقود في الجزائر.

3. دراسة مريم بالهاشم ونورية غازي (2018) مقال بعنوان: **"أثر علاوة الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات) :دراسة قياسية لحالة الجزائر 1977-2014** "

تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول قياس أثر علاوة سوق الصرف الموازي على ثلاثة عناصر تمثل متغيرات مهمة للاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم والصادرات) في الجزائر للفترة 1977-2014، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة ARDL. وأثبتت النتائج التجريبية للدراسة أن علاوة سوق الصرف الموازي تؤثر سلبا على التضخم والصادرات، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد كان التأثير ايجابيا.

4. دراسة نجيب قماش بعنوان "**اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019-2020؛

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر وتحديد دوافع الطلب على العملات الأجنبية على مستوى هذا السوق، والتعرف على تطور البنية الاقتصادية الجزئية للسوق ومحددات علاوة الصرف الموازي مع مناقشة أليات توحيد سوق الصرف في الجزائر، كما تطرق الباحث إلى قياس وتحديد العوامل المؤثرة على علاوة سوق الصرف الموازي للفترة 1980-2018 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الزمني الموزع ARDL. توصل الباحث إلى أن جذور سوق الصرف الموازي تعود إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخيل على مستوى الاقتصاد الوطني، وأثبتت نتائج الدراسة القياسية أن أهم محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر تتمثل في المساعدات الدولية للتنمية إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل تدهور سعر الصرف الاسمي، الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، الكتلة النقدية الحقيقية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي؛ وفسرت هذه المتغيرات 99.6% من تغيرات علاوة سوق الصرف الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

❖ يلاحظ ان جميع هذه الدراسات المحلية تطرقت إلى تحليل ظهور ودوافع اتساع سوق الصرف الموازي بالجزائر وأهملت قياس أثر هذه السوق على متغيرات الاقتصاد الكلي بالجزائر؛ على خلاف دراسة مريم بالهاشم ونورية غازي (2018).

ب-الدراسات السابقة الأجنبية

1) دراسة Brain Pinto (1991) مقال بعنوان:

"Black market for foreign exchange, real exchange rates and inflation, *Journal of International Economics*"

تمحورت اشكالية الدراسة حول تحديد العلاقة بين سعر الصرف في السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي الحقيقي والتضخم في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وهدفت هذه الدراسة أيضا إلى تحديد المفارقات والخطوات التي يجب اتخذها لإصلاح سعر الصرف للبلدان ذات العلاوات المرتفعة في سوق الصرف السوداء؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن علاوة سوق الصرف الموازي هي ضريبة ضمنية على الصادرات، مما يخلق تضاربا بين هدف الميزانية فيما يخص معدلات التمويل ومحدودية قائمة الضرائب وبين الهدف التخصيصي لمحاكاة الصادرات. وكما أكد الباحث أن محاولات توحيد الصرف، من خلال تعويم العملة المحلية رسميا في البلدان أقل نموا أدت إلى زيادات كبيرة في التضخم مرتبطة بتسارع معدل انخفاض قيمة العملة مقارنة بما لوحظ تاريخيا في سوق الصرف السوداء.

2) دراسة Elbadawi Ibrahim (1992) مقال بعنوان:

"Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan"

هدفت هذه الدراسة إلى فهم الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الصرف السوداء في السودان وتحديد سلوك علاوة السوق الصرف السوداء وإلى أي مدى يمكن أن يتدخل هذا السوق في ادارة الاقتصاد الكلي من أجل تصميم سياسة مستقبلية، وذلك باستخدام منهج مقاربة المحفظة وبيانات فصلية للفترة 1970 –1989؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن ظهور علاوة سوق الصرف الموازي أدى إلى تهريب الصادرات والواردات وتحويلات المهاجرين إلى سوق الصرف الموازي، وكما أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن الزيادة في علاوة السوق الصرف الموازية تؤثر تأثيرا سلبيا على الصادرات الرسمية والايرادات الضريبية في التجارة الخارجية وأن انخفاض سعر الصرف الرسمي الحقيقي له تأثير سلبي بشكل كبير على علاوة سوق الصرف الموازي على المدى القصير والمدى الطويل.

3) دراسة Edward Sebastian (1992) مقال بعنوان:

“Trade Orientation, Distortions and Growth in Developing Countries”

قام الباحث بدراسة تأثير علاوة السوق الموازية على النمو الاقتصادي في 51 دولة متقدمة ونامية من 1970 إلى 1982 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (LOS) ؛ وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن العلاوة المرتفعة في السوق الموازية قد أثرت سلبًا على النمو الاقتصادي في 30 دولة.

4) دراسة Robert J. Barro & Jong-Wha Lee (1993) مقال بعنوان:

" Losers and Winners in Economic Growth"

جاء في جزء من هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبا بمجموعة من المتغيرات ومن بينها علاوة السوق الصرف الموازي؛ حيث اعتمدت الدراسة على التباين الموجود في معدلات النمو لـ 116 دولة للفترة 1965-1985 عبر البلدان الكبيرة والتي ترتبط بشكل منهجي بمجموعة من المتغيرات التفسيرية القابلة للقياس الكمي.

5) دراسة Miguel A. Kiguell & Stephen A. O'Connell (1995) ورقة بحثية بعنوان:

"PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES"

اعتمدت هذه الدراسة على مناقشة وتحليل ظهور وتصنيف الأسواق الصرف الموازية لثمانية بلدان نامية كما تم تحليل محددات علاوة سوق الصرف الموازي لهذه البلدان وتحديد أثر هذه العلاوة على أداء الاقتصاد الكلي على المدى الطويل والقصير؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الفارق بين أسعار الصرف الموازية والرسمية يوفر حوافز للمعاملات الغير القانونية حيث يفرط التجار في الواردات والصادرات ذات القيمة المنخفضة، مما يتسبب في فقدان الاحتياطيات من خلال التهريب، وأن سعر الصرف الموازي ينعكس على أسعار السلع القابلة للتداول وبالتالي يحد من عزل الأسعار المحلية؛ كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا إلى أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى السماح بعلاوة سعر صرف موازية كبيرة بالرغم من آثارها الضارة على متغيرات الاقتصاد الكلي هو أن علاوة الصرف الموازية الكبيرة تحقق ربح بالنسبة لأولئك الذين يمكنهم الوصول إلى العملات الأجنبية (نفوذ سياسي) أي تخلق هذه الارباح مصالح قوية لاستمرار هذا النظام؛ وبالمقابل سمح هذا النظام بتدهور ايرادات الصادرات الرسمية ومعدل النمو الاقتصادي.

6) دراسة Derrese Degefa (2001) مقال بعنوان:

"The parallel foreign exchange market and macroeconomic performance in Ethiopia"

تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول تحديد العلاقة بين تغير علاوة سوق الصرف الموازي وحركة متغيرات الاقتصاد الكلي بأثيوبيا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقدير محددات علاوة سوق الصرف الموازي واختبار أثر علاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات السلعية والتأكد ما إذا كان التضخم يسبب ارتفاع سعر الصرف الموازي، وذلك بالاعتماد على مقاربة تدفق/ المخزون وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستعمال بيانات السنوية للفترة 1966-1996 والبيانات الشهرية لعام 1993 إلى غاية 1997 وذلك كله للتحقيق من أثر انخفاض سوق الصرف الموازي على الصادرات السلعية؛ أظهرت نتائج الدراسة أن لعلاوة سوق الصرف الموازي أثر سلبي على الصادرات السلعية وأن هذه العلاوة تتحدد في الآجل الطويل بالأرصدة النقدية الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والاعانات الدولية، أما في الأجل القصير يؤثر معدل التبادل التجاري بشكل سلبي على علاوة سوق الصرف الموازي، وأنه أيضا من خلال اختبار Granger-Cause توصل الباحث إلى أن التضخم هو المسبب لعلاوة الصرف الموازي للفترة التي كانت قيد الدراسة.

7) دراسة Janvier D. Nkurunziza (2002) مقال بعنوان:

"Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi"

ناقش الباحث أداء السوق الموازي وسياسات الاقتصاد الكلي لدولة بروندي التي ساهمت في تطور السوق الموازي، وهذا من خلال تقدير نموذج للتدفق/المخزون لعلاوة الصرف الموازي للفترة 1970-1998؛ بالاعتماد على سلاسل زمنية سنوية عبر تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزعARDL؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن علاوة سعر الصرف الموازي في بروندي تتأثر بتدهور سعر الصرف الرسمي في الأجل القصير، بينما تتأثر هذه العلاوة بمتوسط معدل الرسوم الجمركية للصادرات ومتوسط معدل الجمركية على الواردات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وشروط التبادل الدولي في الأجل الطويل والقصير معا؛ كما أوصى الباحث بتبني استراتيجية طويلة المدى لتوحيد سوق الصرف في بورندي.

8) دراسة Sònia Munoz (2006) مقال بعنوان:

'**Zimbabwe's Export Performance: The Impact of the Parallel Market and Governance Factors'**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر سوق الصرف الموازي ما إذا كان له تأثير سلبي على الصادرات في زمبابوي من خلال تحليل وقياس محددات معادلة الطلب للتصدير بالاستناد إلى بيانات ربع سنوية للفترة 1984-2004؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات التي تؤدي إلى توسيع علاوة سوق الصرف الموازي مثل المبالغة في تقدير سعر الصرف الرسمي تؤثر سلبا على أداء الصادرات الرسمية، وأن ارتفاع سعر الصرف الموازي يشجع على تهريب الصادرات عبر الأسواق غير الرسمية (غير المفوترة) لزيادة الأرباح ثم بعد وقت لاحق يتم اعادة بيع العملة المقابلة للمبلغ في السوق السوداء وبالتالي الحصول على كمية أكبر من المال المحلي لنفس العملة.

9) دراسة Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla (2017) مقال بعنوان:

"Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan"

اهتم الباحث بقياس أهم العوامل التي أدت إلى ظهور علاوة صرف موازية مرتفعة في السودان أثناء فترة الدراسة 1979-2014 وما هو تأثير هذه العلاوة على أداء الاقتصاد الكلي، حيث ركز الباحث على ثلاثة متغيرات للاقتصاد الكلي: التضخم، الصادرات، النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، كما اعتمد الباحث على مقاربة المحفظة باستخدام تقنية ARDL في قياس أثر كل محددات علاوة سوق الصرف الموازي وأيضا قياس أثر العلاوة على كل من التضخم والنمو والصادرات؛ وأظهر التحليل التجريبي إلى أن سعر الصرف الحقيقي ونمو الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح التجاري والمساعدات الخارجية والاحتياطيات الدولية لها تأثير سلبي على علاوة سوق الصرف الموازي في المدى القصير؛ وأن تأثير عرض النقود والمعدل المتوقع لتخفيض قيمة العملة ايجابي؛ أما في المدى الطويل تتأثر علاوة سوق الصرف الموازية سلبا بسعر الصرف الحقيقي و الناتج الحلي الاجمالي للفرد والانفتاح التجاري والاعانات و تتأثر علاوة سوق الصرف الموازية بشكل ايجابي بعرض النقود ومعدل انخفاض قيمة سعر الصرف؛ وأظهرت أيضا النتائج بأن علاوة سوق الصرف الموازي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي في السودان، وهذا ما جعل الباحث يقترح وجوب توحيد سوق الصرف في السودان وتحرير التجارة الخارجية، وتبني سياسة تجارية قائمة على معدلات رسوم جمركية ملائمة و سياسة استقطاب

لرؤوس الأموال بالعملة الصعبة متضمنة مدخرات المهاجرين والاستثمارات الأجنبية وأيضا المساعدات الدولية للتنمية.

ويلاحظ من خلال كل ما سبق حول الدراسات السابقة الأجنبية أن هذه الأخيرة كانت ثرية جدا من حيث تعدد الفترات الزمنية والتنوع في المناهج التي استعملت في قياس أثر علاوة السوق الصرف الموازي على متغيرات الاقتصاد الكلي مقارنة بالدراسات السابقة المحلية. أما الميزة التي تضيفها الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة أنها شملت جميع المفاهيم الأساسية التي تحلل الاطار النظري لسوق الصرف الموازي مع اسقاط هذه المفاهيم على واقع سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر، وأيضا تم اقتراح و مناقشة حلول ملائمة للقضاء على هيمنة هذه السوق على الاقتصاد الجزائري من خلال الجانب النظري للدراسة، كما تضيف الدراسة الحالية أيضا التحديد الكمي لأثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1993–2018 من خلال الجانب القياسي للدراسة.

الفصل الأول: مبررات نشوء أسواق الصرف الموازية

تمهيد

باعتبار أن الرقابة على الصرف تساهم في استقرار سعر الصرف الرسمي والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي، إلا أنه في مقابل الأمر لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث تجعل العملة الوطنية غير قابلة للتحويل فبالتالي تصبح إمكانية المتاجرة بها في أسواق الصرف الرسمية شبه معدومة، وهذا ما يسمح بنشوء أو ظهور سعر آخر يتمثل في سعر سوق الصرف الموازي، ويكون بذلك نشوء هذا السعر في سوق الصرف الموازي كرد فعل اقتصادي من طرف الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا خواص أو الدولة نفسها؛ حيث أنه بشكل عام، تستخدم العديد من الدول أكثر من سعر صرف واحد لتسوية المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية وهذا ما يطلق عليه "بنظام الصرف متعدد الأسعار".

وبالتالي من أجل تفسير ماهية "نظام الصرف متعدد الأسعار" وتحديد مفهوم "أسواق الصرف الموازية" ودواعي ظهورها قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم نظام الصرف متعدد الأسعار
- المبحث الثاني: تصنيف ودواعي تشكل أسواق الصرف الموازية
- المبحث الثالث: المقاربات والنماذج المفسرة لتحديد علاوة الصرف الموازية غير الرسمية

المبحث الأول: مفهوم نظام الصرف متعدد الأسعار

شهدت عدة دول خلال العقود الماضية تطبيق نظام صرف متعدد الأسعار ما بين سعر صرف اسمي رسمي، سعر صرف موازي رسمي، وسعر صرف موازي غير رسمي؛ وذلك من أجل تسوية المعاملات الخاصة بالعملات الاجنبية.

المطلب الأول: تعريف نظام الصرف متعدد الأسعار

يعرف نظام الصرف متعدد الأسعار بأنه "ذلك النظام الذي يسود فيه أكثر من سعر صرف اسمي لعملة دولة ما"[1]، وفي المقابل يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه "مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما بتفاعل قوى الطلب والعرض في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة"[2].

بالتالي، حينما يسود في بلد معين تزامن وجود أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة، فإن ذلك يشير إلى أنه يتم تسوية المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية بأكثر من سعر واحد للصرف مقابل العملة الوطنية، بحيث يكون أحد هذه الأسعار الاسمية هو سعر صرف رسمي تتم به المبادلات الجارية الرسمية بين الدول وتحدده السلطات النقدية وذلك حسب العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد، في المقابل يكون السعر الاسمي الآخر هو سعر صرف موازي يتحدد بشكل حر في السوق الموازية سواء كانت هذه السوق رسمية أو غير رسمية[3].

كما يجدر الاشارة إلى أنه غالبا ما يظهر سعر الصرف الموازي الرسمي عندما تتخذ السلطات النقدية قرار تطبيق أداة من أدوات سياسة الصرف لتسوية المعاملات الخاصة بالعملات الاجنبية والمتمثلة في "اقامة سعر صرف متعدد"، بغية تحقيق أهداف السياسة التجارية مع تجنب الآثار السلبية لتقلبات الأسعار في الأسواق[4].

---

[1] نجيب قماش، **إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2019-2020، ص29.

[2] سليم مجلخ و وليد بشيشي، **دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر للفترة جانفي 2013- سبتمبر 2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر2016، ص51.

[3] Kiguel.M, O'Connell .SA, **Parallel Exchange Rates In Developing Countries**, The World Bank Research Observer, vol. 10, no 1, February 1995,pp.21-52, p22.

[4] زهرة سيد اعمر، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2017-2018، ص39.

في المقابل، يظهر سعر الصرف الموازي غير الرسمي عندما يتم تنفيذ أداة أخرى من أدوات سياسة الصرف والمتمثلة في مراقبة الصرف–الضوابط الكمية على توفر النقد الأجنبي على مستوى القنوات الرسمية– مما يلجأ القطاع الخاص إلى خلق سوق صرف غير رسمية تلبي احتياجاتهم من عملات الأجنبية مقابل علاوة صرف مرتفعة مقارنة بسعر الصرف الاسمي الرسمي[1].

المطلب الثاني: تطور نظام الصرف متعدد الأسعار خلال 1950–2018

في بداية الأمر، يجدر الاشارة إلى أنه تعتبر ألمانيا أول دولة لجأت إلى تسعير المارك الألماني بأكثر من سعر صرف واحد بغية تسوية ديونها الدولية، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الدولة بعد سنة 1932.

الفرع الأول: تحليل تطور نظام الصرف المتعدد بالاعتماد على دراسة Reinhart (2004) & Rogoff خلال الفترة(1950–2001)

ساهمت دراسة Rogoff & Reinhart (2004) بتحديد نسب التطور التاريخي لأنظمة الصرف المتعددة للفترة (1946–2001)، وشملت هذه الدراسة 153 بلدا متقدما وناميا؛ لتظهر بعد ذلك نتائج الدراسة، أنه تم تقييم تطور أنظمة الصرف* من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فترات زمنية، وتمثلت في التالي[2]:

- الفترة الزمنية الأولى: بلغت نسبة تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال فترة 1950 حوالي 53% من مجموع أنظمة الصرف التي شملتها الدراسة؛
- الفترة الزمنية الثانية: بلغت نسبة تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال فترة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 1973 حوالي 46% من مجموع أنظمة الصرف التي شملتها الدراسة؛
- الفترة الزمنية الثالثة: بلغت نسبة تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال الفترة ما بين سنة 1974 إلى غاية سنة 1990 حوالي 39% من مجموع أنظمة الصرف التي شملتها الدراسة؛

[1] Nowak, M., **Black Markets in Foreign Exchange: Their Causes, Nature, and Consequences,** Finance and Development, March 1985, pp. 20-23, p20.

* شملت الدراسة على: أنظمة الصرف الثابتة و أنظمة الصرف غير الثابتة التي تشمل فئات المرونة المحدودة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي كالتعويم المُدار والتعويم المستقل.

[2] Reinhart, C. M. & Rogoff. K. S. , **The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, Quarterly Journal of Economics, Vol. CXIX No. 1, February 2004,p 6.

- الفترة الزمنية الرابعة: بلغت نسبة تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال فترة ما بين سنة 1990إلى غاية سنة 2001 حوالي 20% من مجموع أنظمة الصرف التي شملتها الدراسة.

بالتالي يلاحظ من خلال نتائج تطور النسب، أنه بشكل عام شهدت أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال الفترة (1946-2001) تراجعا في أهميتها نتيجة التوجه نحو توحيد أسواق الصرف.

الفرع الثاني: تحليل تطور نظام الصرف المتعدد خلال الفترة (2002-2018)

يبين الجدول رقم (1) نسب تطور أنظمة أسعار الصرف المتعددة، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي حول أنظمة الصرف والقيود على الصرف

الجدول رقم (1): التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار للفترة (2002-2018)

السنة	عدد الدول محل الدراسة	عدد الدول التي تتبنى أنظمة الصرف المزدوجة	عدد الدول التي تتبنى أنظمة الصرف المتعددة	نسبة مجموع أنظمة الصرف المتعددة %
2002	187	11	3	7.48
2003	184	11	3	7.60
2004	184	7	4	5.97
2005	187	6	5	5.88
2006	185	9	4	7.02
2007	192	12	5	8.85
2008	188	10	5	7.97
2009	189	13	7	10.58
2010	190	15	7	11.57
2011	190	15	7	11.57
2012	191	17	7	12.56
2013	191	16	6	11.51
2014	191	13	11	12.56
2015	194	14	12	13.40
2016	192	11	10	10.93
2017	192	12	9	10.93
2018	192	12	11	11.97

Source: IMF, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, Annual Reports from 2003 until 2019.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن سنة 2002 شهدت ما يعادل 14 بلد من أصل 187 بلد يشمل على نظام متعدد الأسعار للصرف (11 نظام مزدوج،3 متعدد) ليقارب بذلك نسبة 7.87%؛ حيث استمرت أنظمة الصرف متعددة الأسعار بالتذبذب بنسب تراوحت ما بين [5.88%- 8.85%] خلال الفترة (2003-2008)؛ لتشهد بعد ذلك تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار ارتفاع تدريجي وضئيل بنسب تراوحت ما بين[10.5%- 13.4%] خلال الفترة (2009-2015).

في المقابل شهدت نسب تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار انخفاض بلغ ما يقارب 10.93% خلال سنتي 2016 و2017، لتشهد مرة أخرى هذه النسب ارتفاع طفيف قدر ب 11.97% خلال سنة 2018؛ وبالتالي يلاحظ حسب نسب تطور أنظمة الصرف متعددة الأسعار خلال فترة (2002-2018) أن هذه النسب لم تتجاوز نسبة 14% من مجموع أنظمة الصرف التي كانت سائدة في الدول محل الدراسة، أي أنه شهدت أنظمة الصرف متعددة الأسعار تراجعا أكثر من الفترة السابقة التي تم تحليلها من طرف دراسة Rogoff & Reinhart (2004).

المبحث الثاني: تصنيف ودواعي تشكل أسواق الصرف الموازية

تختلف طبيعة أسواق الصرف الموازية على حسب تصنيف هذه الأخيرة، باعتبار أنه يتم الاعتماد على المعيار القانوني في تصنيف هذه الأسواق إلى أسواق صرف موازية رسمية، وأسواق صرف موازية غير رسمية؛ حيث تتشكل هذه الأسواق بطريقتين، إما بقرار من السلطات النقدية بالنسبة لأنظمة الصرف ثنائية السعر، أو كرد فعل من طرف الأعوان الاقتصاديين على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية في مجال الصرف والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: دواعي تشكل أسواق الصرف الموازية الرسمية

في هذا النوع من الأسواق تقرر السلطات النقدية تبني "نظام صرف ثنائي"، حيث تقوم الدولة بتثبيت اسعار الصرف تختلف حسب السلع التي يتم الاتجار والمبادلات فيها مع الدول الأخرى؛ والهدف الرئيسي من ذلك هو الحصول على أكبر عائد ممكن من الصرف الأجنبي أي تعظيم العائد عن طريق زيادة الصادرات والحد من الواردات.

والجدير بالذكر، أن الدولة تفضل تطبيق سياسة تعدد سعر الصرف بغرض الحصول على ما تراه ضروري من واردات السلع الاستراتيجية أو الانتاجية بأسعار مناسبة دعما للاقتصاد الوطني مع تقييد التحويلات التي تتعلق بواردات السلع الأقل أهمية، حيث تخفض سعر النقد الأجنبي فيما يتعلق بالواردات من السلع الأساسية وترفعه بالنسبة للسلع الكمالية. ويمكن القول أنه عندما يسود في اقتصاد ما نظام صرف متعدد الأسعار فإن ذلك يعتبر شكل من أشكال التميز في الأسعار، ولذلك من أجل نجاح هذه السياسة يستوجب على الدولة أن تقوم باحتكار جميع المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية من خلال فرض الضوابط الكمية على الصرف والتجارة الخارجية[1].

كما أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تبني سياسة سعر صرف موزاي هو أن هذه السياسة تعتبر أقل تعسفا من سياسة القيود الكمية التي تفرض على احتياطيات العملات الأجنبية[2]، وأيضا أقل

[1] رحيمة بن عيني، **سياسة سعر الصرف وتحديده –دراسة قياسية للدينار الجزائري-**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2013-2014، ص144.

[2] Margaret, G., **Multiple Exchange Rates: Expectations and Experiences**, IMF Staff papers, Vol 12 No. 2, January 1965, pp 282-313, p287-291.

تعسفا من سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية[1]؛ بالإضافة إلى ذلك، ينشأ قرار تبنى سعر صرف موازي من أجل الأسباب التالية:

أولا: تبني سعر صرف موازي من أجل التحكم في معدل التضخم المحلي

يسمح نظام سعر الصرف المتعدد في التحكم في معدل التضخم المحلي باعتباره "إعانة ضمنية" للمستوردين والمستهلكين للسلع المستوردة، وذلك من خلال حصولهم على سلع مستوردة بسعر صرف رسمي مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية أي يدفع المستوردين وحدات قليلة من العملة المحلية مقابل حصولهم على سلع وخدمات مستوردة، وبذلك تصبح تكلفة السلع والخدمات المستوردة التي يحصل عليها المستهلك النهائي تكلفة منخفضة ولا تؤثر على قدرته الشرائية.

وفي نفس السياق أيضا، يسمح نظام سعر الصرف المتعدد في التحكم في معدل التضخم المحلي بتخفيف عجز الميزانية العامة، وذلك نتيجة شراء الحكومة العملات الأجنبية التي تم التنازل عليها من طرف المصدرين مقابل مبلغ أقل بالعملة المحلية، أي تحصل الحكومة على ايرادات المصدرين بالعملة الأجنبية سواء كانت نسبة معينة من الايرادات التصدير أو المبلغ الاجمالي من الايرادات التصدير بتكلفة منخفضة من وحدات العملة المحلية؛ مما يسمح بتحسن وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تتجنب الحكومات اللجوء إلى التمويل بالعجز الذي يؤدي بدوره إلى رفع معدل التضخم[2].

ثانيا: تبني سعر صرف موازي كخطوة استباقية قبل توحيد أسعار الصرف

يتم تبني سعر صرف موازي كخطوة استباقية قبل توحيد سوق الصرف الأجنبي، لاسيما في البلدان التي ترغب في التخلص التدريجي من ضوابط الصرف على معاملات الحساب الجاري، كما تبنت أيضا البلدان الصناعية أنظمة الصرف الموازية كصمام أمان للتعامل مع تدفقات رأس المال قصيرة الأجل خاصة في حالة حدوث صدمات اقتصادية مفاجئة، حيث سمحت هذه السياسة للسلطات بممارسة المزيد من السيطرة على السياسة النقدية وقللت من التقلب في أسعار الفائدة، ومثال ذلك أبقت بلجيكا على

[1] Lizondo J. Saul, **Unification of Dual Exchange Markets,** Finance and Development**,** December 1985**,** pp. 23-25, p23.

[2] نجيب قماش، مرجع سابق، ص71-72.

نظام صرف مزدوج تم اعتماده في عام 1957 وبقي ساري المفعول حتى عام 1990. كما حافظت "الجمهورية العربية السورية" و "الجهورية الدومينيكية" على أنظمة سعر الصرف المزدوجة لفترات طويلة[1].

ثالثا: تبني سعر صرف موازي من أجل سعر تفضيلي لمعاملات قطاع العام وتسيير ديون القطاع الخاص

لا يتم دائمًا اعتماد أسعار الصرف المتعددة بالكامل لأسباب متعلقة بميزان المدفوعات؛ ففي السنوات الأخيرة، سمحت العديد من البلدان بخدمة ديون القطاع الخاص المتعاقد عليها حتى تاريخ محدد بسعر مناسب يساعد شركات القطاع الخاص على تسديد ديونها بالعملات الأجنبية مقابل تكلفة قليلة من وحدات العملة الوطنية، كمحاولة لمنع جزء كبير من القطاع الخاص من الإفلاس.

وكما استخدمت بعض البلدان أيضاً سعر صرف تفضيلي لمعاملات القطاع العام كوسيلة للتأثير على ميزانية القطاع العام؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض سعر الصرف لواردات القطاع العام إلى خفض نفقات القطاع العام، في حين يؤدي انخفاض سعر الصرف لصادرات القطاع العام إلى انخفاض إيرادات القطاع العام؛ ومع ذلك، فإن أي ربح أو خسارة ناتجة عن ميزانية القطاع العام، تقابلها خسارة أو مكسب للبنك المركزي الذي يوفر النقد الأجنبي بسعر منخفض[2].

المطلب الثاني: دواعي تشكل أسواق الصرف الموازية غير الرسمية

تنشأ أسواق الصرف الموازية غير الرسمية (التي تسمى أيضا بأسواق الصرف السوداء) بسبب الضوابط الكمية على الصرف والتجارة الخارجية، وذلك نتيجة وجود اختلال في ميزان المدفوعات؛ حيث تقوم هذه الأسواق بتحويل العملات الأجنبية "النادرة" من القنوات الرسمية إلى الاستخدامات التي تحاول هذه الضوابط تقييدها، وفي هذه الوضعية إذا كان البنك المركزي غير قادر أو غير راغب في تلبية كل الطلب على النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي، فإن المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص سيكونون على استعداد لدفع سعر أعلى من السعر الرسمي، يسمى بعلاوة الصرف الموازي، وذلك مقابل حصولهم على العملات الأجنبية.

[1] Kiguel.M, O'Connell .SA, **Parallel Exchange Rates In Developing Countries**, OP.CIT, p28-30.
[2] Lizondo J. Saul, **Unification of Dual Exchange Markets,** OP.CIT, p24.

بالرغم من أن هذه السوق غير قانونية إلا أنه يتم التسامح رسميًا بتواجدها، كما تكون أنشطة سوق الصرف الموازية غير الرسمية متطورة ومنظمة بشكل جيد، وغالبا ما يصل سعر النقد الأجنبي إلى عشرة أضعاف سعر الصرف الرسمي[1].

وبهدف التعرف على دواعي تشكل أسواق الصرف الموازية غير الرسمية يمكن تتبع جانب عرض النقود الأجنبية في هذه السوق وكذا الطلب عليها.

الفرع الأول: مصادر عرض العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية غير الرسمية

يأتي عرض العملات الأجنبية على مستوى أسواق الصرف الموازية غير الرسمية بشكل عام من خمسة مصادر محتملة:[2]

- التصريح المخفض بقيمة الصادرات

يمكن للمصدر الذي يقدم على تزوير فواتيره ويظهرها بأقل من قيمتها الفعلية (أي يقلل من قيمة السلع المصدرة) أن يبيع الجزء غير المبلغ أو المعلن عنه من قيمة صادراته في السوق الصرف الموازية غير الرسمية؛ فعلى سبيل المثال، عندما يتم الإعلان عن ارتفاع الضريبة على التصدير، تختار شركات التصدير اظهار قيمة فواتيرها بأقل من قيمتها الحقيقية بهدف التنازل عن جزء من عائداتها بالنقد الأجنبي بسعر صرف رسمي (شامل الضريبة) للحكومة، وذلك لتقليل تكاليف الضريبة وبيع قيمة الصادرات غير المعلن عنها بسعر الصرف الموازي (يكون أعلى من سعر الصرف الرسمي) ومعفى من الضرائب.

- تهريب السلع نحو الخارج (التهريب الموازي)

تشمل عمليات تصدير السلع الغير المشروعة، أو أيضا تهريب السلع إلى الخارج في حالة ما تكون هناك تعريفة جمركية على الصادرات، وهذا ما يسمح للمصدر بدفع مبلغ أقل من التعريفة الجمركية، وأيضا بيع العملات الأجنبية المكتسبة بشكل غير قانوني مقابل علاوة.

- التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات

[1] Nowak, M., **Black Markets in Foreign Exchange: Their Causes, Nature, and Consequences,** OP.CIT, p20-21.

[2] Agénor, P, R, **Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence, and Policy Implications** , IMF WORKING PAPER, December 1990, n°114, pp1-52, p6-8.

باعتبار أن تقدير قيمة الواردات بأعلى من قيمتها، ستسمح للمستورد بالحصول على عملات أجنبية إضافية بالسعر الرسمي، وبالتالي يمكنه إعادة بيعها مقابل علاوة في السوق الصرف الموازية غير الرسمية.

- السياح الأجانب

تعتبر سياحة الأجانب مصدرا مهيمنا لعرض العملات الأجنبية بالأخص في حالة البلدان السياحية التي لا يوجد فيها أنظمة مالية متطورة (عدم وجود مكاتب الصرف).

- تحويلات المهاجرين

في أغلب الدول النامية التي تعاني من هيمنة أسواق الصرف الموازية غير الرسمية تعتبر علاوة الصرف المرتفعة حافزا مهما للمهاجرين من أجل التنازل عن مدخراتهم بالعملات الأجنبية مقابل هذه العلاوة؛ حيث تتم تحويلات العمال المهاجرين من خلال أسواق الصرف الموازية غير الرسمية باعتبار أن القنوات غير الرسمية في منافسة مباشرة مع النظام المصرفي الرسمي، فبغض النظر عن توفير سعر صرف أفضل وتحويل سريع ومريح للنقود، يقدم التجار في الأسواق الموازية غير الرسمية أيضًا بعض المساعدات والخدمات الأخرى ذات الطبيعة الشخصية، وبالتالي أصبح التعامل مع جميع التحويلات غير الرسمية – تسرب العملة الأجنبية من البلد المصدر للعمالة– من الممارسات المقبولة حيث تأخذ هذه التسريبات ثلاثة أشكال تتمثل في التالي:

- ✓ تحويل المدخرات التي يتم إحضارها إلى الوطن عند العودة في شكل نقد أجنبي ويتم التنازل عليها مقابل سعر صرف موازي السائد في هذا الوطن؛
- ✓ تشمل أيضا "الواردات الشخصية" للعمال المهاجرين أي السلع التي يستوردها المهاجرون العائدون بموجب تسهيلات الإعفاء من الرسوم الجمركية أو التي يتم إحضارها معهم بموجب مرافق الأمتعة الشخصية والهدايا، ويتم بيعها مقابل سعرها بالنقد الأجنبي بسعر صرف موازي؛
- ✓ هناك أيضا تحويلات يقوم بها العمال المهاجرون من خلال شركات مالية وسيطة في سوق الصرف الأجنبي غير الرسمي، وبموجب طريقة التحويل هذه يقوم العامل المهاجر بتحويل مبلغ بالعملة الأجنبية إلى وكيل في الخارج بموجب الاتفاق على أن يتم تحويل ما يعادله بالعملة المحلية بسعر صرف موازي غير رسمي (والذي عادة ما يتم تحديده أعلى من سعر الصرف

الرسمي) من قبل النظير المحلي للوكيل لعائلة المهاجر أو مرشحه؛ وفي هذه الحالة يكون عرض النقد الأجنبي خارج الحدود الجغرافية للبلد المصدرة للعمالة[1].

كما أنه في معظم الظروف، فإنه من المرجح أن يتم استخدام جميع المصادر الخمسة إلى حد ما، إلا أن هناك بشكل عام مصدر "مهيمن" والذي قد يختلف مع مرور الوقت وعبر البلدان؛ على سبيل المثال، كان تهريب الصادرات يعتبر مصدرًا رئيسيًا لإمدادات النقد الأجنبي في السوق الصرف الموازية غير الرسمية في كل من باكستان، الهند، وتركيا في السبعينات؛ كما أنه تعتبر أيضا سياحة الأجانب مصدرا مهيمنا لإمدادات النقد الأجنبي في السوق الصرف الموازية غير الرسمية في حالة بلدان منطقة البحر الكاريبي، في حين تمثل تحويلات العمال العنصر الرئيسي لإمدادات النقد الأجنبي في السوق الصرف الموازية غير الرسمية في حالة مصر، والمغرب[2].

الفرع الثاني: مصادر الطلب على العملات الأجنبية في السوق الصرف الموازي غير الرسمي

ينتج الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية بشكل عام من أربعة مكونات رئيسية:[3]

- الواردات (القانونية/ غير القانونية)

يتم الطلب على العملات الأجنبية من السوق الموازية من أجل تمويل الواردات غير القانونية من السلع المحظورة أو الخاضعة للضرائب المرتفعة والتي يتم تهريبها إلى داخل البلاد

- سفر المقيمين إلى الخارج

ينشأ الطلب على العملة الأجنبية من أسواق الصرف الموازية غير الرسمية عندما تكون المنح السياحية التي تقدمها الدولة للمواطنين المقيمين فيها غير كافية لتغطية نفقاتهم بالعملات الأجنبية في الخارج.

- الطلب على العملات الأجنبية لغرض المحفظة المالية

[1] Puri, S., Ritzema, T., **Migrant Worker Remittances, Micro-finance and the Informal Economy: Prospects and Issues,** International Labour Office Geneva, Working Paper N 21, PP 1-41, PP7-9.
[2] Agénor, P, R, **Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence, and Policy Implications** , OP.CIT, p6.
[3] Agénor, P, R, **Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence, and Policy Implications** , OP.CIT, p8.

يكون دافع المحفظة المالية قويا بشكل خاص في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، وفي البلدان حيث يسود قدر كبير من عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وذلك لأن حيازة العملات الأجنبية تمثل وسيلة تحوط فعالة ضد ارتفاع معدل التضخم المحلي، مما يساهم في زيادة الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازية، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية.

- تهريب الأموال

ينشأ دافع تهريب رأس المال من وجود القيود على تدفقات رأس المال الخاص إلى الخارج في العديد من البلدان، لهذا يتم تمويل مشتريات أصول المقيمين في الخارج من خلال اللجوء إلى السوق الصرف الموازية غير الرسمية.

المطلب الثالث: دواعي تشكل سوق الصرف الموازية في الدول النامية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض أهم الأسباب التي سمحت بنشوء أسواق الصرف الموازية في الدول النامية، ومن أبرز الدول النامية التي واجهت نشوء أسواق الصرف الموازية: مصر، اليمن، وايران.

الفرع الأول: سوق الصرف الموازي بمصر

تميزت التجربة المصرية بنشوء سوق صرف موازي غير رسمي بشكل تلقائي، ثم في مقابل الامر تم انشاء سوق صرف موازي رسمي من طرف السلطات المصرية بهدف جذب مدخرات تحويلات المهاجرين.

بتفاصيل أكثر دقة، يعتبر نشوء سوق الصرف الموازي غير الرسمي في مصر نتيجة تنامي الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي في جميع المجالات وذلك لاعتبار أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت مصر تتبنى سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ومع توافد السياح في مصر سمح ذلك بتوافر جميع العملات الأجنبية (وبالأخص الدولار) في السوق "السوداء" في المناطق السياحية الرئيسية، حيث يتواجد فيها مختلف المتعاملين الذين يقومون بتصريف الجنيه المصري بسعر سوق الصرف "السوداء" وبالرغم من أن هذه المعاملات تعتبر غير قانونية إلا أنه كان يسمح بممارستها، وزادت هذه السوق اتساعا بعد

ظهور موجة هجرة الطبقة المتعلمة والموظفين وأصحاب الأيادي العاملة في مختلف الأقاليم المصرية إلى دول الخليج، مما ساهم ذلك في زيادة عرض العملة الأجنبية على مستوى سوق الصرف السوداء، إذ بلغت تحويلات العاملين المصريين في الخارج في منتصف السبعينيات من القرن الماضي بثلاثين مليار جنيه سنويا حيث كان يتدفق من هذا المبلغ إلى القنوات الرسمية 10 % فقط والباقي كله كان موجه نحو سوق الصرف "السوداء"؛ كما شكلت أيضا عمليات تزييف الفواتير من خلال المغالاة في قيمة الواردات مصدر مهم في عرض العملة الصعبة في السوق الصرف "السوداء" المصرية.

أما في جانب الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف "السوداء"، سمحت الحكومة المصرية للأفراد بتمويل مستورداتهم بالعملة الأجنبية من مواردهم الخاصة حيث كان يطلق عليهم "بتجار الشنطة" ومن دون المساءلة القانونية لهم عن النقد الأجنبي وهذا ما زاد الطلب على العملة الصعبة في هذه السوق؛ كما كان الطلب على العملة الصعبة قويا بهدف الاستثمار لأغراض الاستثمار في المحفظة المالية خاصة في الفترات التي كان فيها معدل الفائدة على الجنيه المصري ثابت وقد يكون سالب في فترات أخرى؛ بالإضافة إلى ذلك يتم الطلب على العملة الصعبة أيضا بهدف تهريب الأموال إلى الخارج حيث سجلت السلطات المصرية انه تم تهريب ما يقارب 500مليار دولار سنويا إلى الخارج، وهذا ما جعل الحكومة المصرية تقوم بتشديد العقوبات على المتعاملين في سوق الصرف "السوداء" مع الغاء حرية حيازة العملات الأجنبية. أما بخصوص تبني سوق صرف موازي رسمي من طرف الحكومة المصرية حدث ذلك بسبب تبني الحكومة سياسية الانفتاح بهدف جذب مدخرات تحويلات المهاجرين بالخارج مقابل علاوة صرف تشجيعية ولكن سرعان ما فشلت الحكومة المصرية في ادارة سعر الصرف في سوق الصرف الموازي الرسمي حيث كان سعر الصرف في هذه السوق ثابت ولم يواكب تحركات معدل الصرف في السوق السوداء مما جعل السياح الاجانب والعاملين المهاجرين لا يلجئون الى هذه السوق وبذلك فشلت التجربة المصرية في انشاء سوق صرف موازي رسمي[1].

الفرع الثاني: سوق الصرف الموازي باليمن

تميزت التجربة اليمنية بتواجد سوقين للصرف– سوق صرف رسمي وسوق صرف موازي غير رسمي– في آن واحد، حيث في بداية سنة 1994 كان يتم التعامل بسعر الصرف الاسمي الرسمي والذي

[1] فايزة سي محمد، **سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص62-63.

يقدر ب12.01 ريال يمني للدولار وسعر صرف اسمي موازي غير رسمي قدر ب 42.65 ريال يمني للدولار، ليشهد بعد ذلك ارتفاع سعر الصرف الموازي غير الرسمي إلى 101 ريال يمني للدولار مقابل ثبات سعر الصرف الرسمي على حاله في نهاية سنة 1994، فبالتالي كانت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي غير الرسمي كبيرة حيث تمثل الفرق بينهما بثمانية اضعاف للسعر الرسمي؛ ومن أهم الأسباب التي سمحت بتنامي سوق الصرف الموازي غير الرسمي في اليمن هو تقييم سعر الصرف للريال اليمني بقيمة أكبر من قيمته الحقيقية، إذ نتج عن ذلك اختلالات سعرية لارتفاع قيمة الصادرات الزراعية في اليمن لكون أن الحكومة اليمنية غير قادرة على توفير العملة التي يجب ان يتحصلوا عليها المصدرين لكونها لم تقم بتخفيض من قيمة عملتها، وأيضا في نفس السياق لم تكن قادرة على تلبية العملة الأجنبية من أجل الاستيراد باستثناء فقط سلعتي القمح والدقيق؛ بالاضافة إلى أن اسعار الصرف الرسمية والرسوم الجمركية التي تم بها تسعير الصادرات والواردات خلال فترة 1990-1994 كانت تعتبر ضئيلة جدا مقابل أسعار سوق الصرف الموازية غير الرسمية وهذا ما ساهم في توجه المصدرون المستوردون نحو سوق الصرف الموازي بهدف تحقيق ربح أكبر[1].

الفرع الثالث: سوق الصرف الموازي بايران

شهدت العملة الايرانية عدة تطورات منذ نجاح الثروة في ايران سنة 1979 حيث بلغ سعر الريال الايراني للدولار100 ريال ايراني، ثم شهد الريال الايراني بعد ذلك تراجع قدر ب 1200 ريال ايراني للدولار سنة 1990، وفي بداية سنة 1993 وحد البنك المركزي سعر الصرف الرسمي من خلال تقريب هذا الاخير من سعر الصرف الموازي في السوق السوداء، لكن سرعان ما انحرف سعر الصرف في السوق السوداء بعد ستة أشهر من عام 1993؛ ليلجأ البنك المركزي بعد ذلك إلى توحيد اسعار الصرف الرسمية سنة 2002 ولكن بشكل متناسق أكثر مع سياسات الاقتصاد الكلي وبهذا تم القضاء على هيمنة سوق الصرف الموازي في السوق السوداء من خلال تقارب الأسعار بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي غير الرسمي، واستمر هذا الوضع الى غاية 2012 لتشهد الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي غير الرسمي مرة اخرى اتساع بلغ أربعة آلاف ريال، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي 10.800 ريال ايراني للدولار بينما بلغ 15.000 ريال ايراني للدولار واستمرت قيمة العملة الايرانية في التراجع لتفقد من قيمتها بما يقدر من 80% لتصبح 40.000 ريال ايراني للدولار الواحد. واستمر تراجع

[1] فايزة سي محمد، مرجع سابق، ص 65-66.

العملة المحلية لزيادة طلب الايرانيين على الدولار حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية غير الرسمية 46.800 ريال ايراني للدولار في سنة 2018 وهذا ما جعل السلطات تتخذ اجراءات أمنية مشددة على المتعاملين في السوق الصرف الموازية غير الرسمية كما تم تجميد وغلق الحسابات المصرفية التي اعتبروها بأنها هي السبب وراء تذبذب أسعار الصرف في ايران ورغم ذلك لم تنجح محاولات السلطة الايرانية بالقضاء على هيمنة سوق الصرف الموازي غير الرسمي لكون ان السبب الرئيسي يكمن في تراجع ايرادات الدولة بالعملة الأجنبية وهذا ساهم بالضغط على الاحتياطي للنقد الأجنبي وبالإضافة الى الركود الاقتصادي التي تعيشه المنطقة الناتج عن الحصار السياسي لها[1].

[1] فايزة سي محمد، مرجع سابق، ص 68-69.

المبحث الثالث: المقاربات والنماذج المفسرة لتحديد علاوة الصرف في السوق الموازي

يرتكز هذا المبحث على عرض أهم المقاربات النظرية التي قدمت تفسيرا لظهور سوق الصرف الموازي غير الرسمي وتغير سعر الصرف على مستوى الأجل القصير والأجل الطويل؛ حيث يتم تقديم المقاربات الشهيرة الثلاث –مقاربة التهريب والتجارة الحقيقية، مقاربة العوامل النقدية، ومقاربة المحفظة المالية– لتحديد علاوة الصرف الموازي غير الرسمي؛ ليأتي بعد ذلك طرح نموذج "مخزون/تدفق" ليفسر تغير علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي في الأجلين القصير والطويل معا.

المطلب الأول: المقاربات المفسرة لتحديد علاوة الصرف الموازي

اهتم صانعي السياسات والباحثين في عقد الثمانينات من القرن 21 بمحاولة تفسير ظهور الأسواق الموازية من الناحية النظرية، حيث تم شرح وتحليل الأسواق الموازية للنقد الأجنبي من خلال ثلاثة مقاربات بحيث كل مقاربة تفسر ظهور أسواق الصرف الموازية من زاوية مختلفة.

الفرع الأول: مقاربة المحفظة المالية

تسمى أيضا هذه المقاربة بمقاربة "احلال العملة"؛ حيث تؤكد هذه المقاربة على دور النقد الأجنبي كأصل مالي في تكوين المحفظة المالية وتحديد سعر الصرف في السوق الموازية، وذلك باعتبار أن الأعوان الاقتصاديين للقطاع الخاص يستخدمون السوق الموازية لاستبدال أصولهم المالية بين العملة المحلية والعملة الأجنبية.

حيث يعتبر الطلب على العملات الأجنبية وسيلة فعالة للتحوط ضد ضريبة التضخم أو انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا هو حال أغلب الاقتصاديات التي تشهد هروبا كبيرا لرؤوس الأموال بسبب عدم اليقين السياسي أو الاقتصادي أو أيضا في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدل التضخم[1]. وهنا تؤدي التوقعات دورا رئيسيا في تحديد علاوة الصرف الموازي من خلال التغيرات الحاصلة في مستوى الطلب والعرض على النقد الأجنبي في الأجل القصير؛ وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة، حيث جاء في دراسة **Bleger (1978)** التي هدفت إلى تحليل الآثار المتوقعة بشأن تعديلات سعر الصرف المستقبلية على الطلب المحلي على النقود، حيث تمت هذه الدراسة في البلدان التي ظهرت فيها أسواق

[1] Nkurunziza, J. D., **Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi,** African Economic Research Consortium, Research Paper, 2002, No. 123,pp 1-42, p4.

صرف موازية غير رسمية نتيجة القيود المفروضة على سعر الصرف؛ ثم خلصت هذه الدراسة أنه عندما تشتد توقعات انخفاض سعر الصرف الرسمي، فهذا يعني أن العملة المحلية سوف تنخفض قدرتها الشرائية، ومنه سوف ترتفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها باعتبار أن القيمة الحقيقية للثروة بالعملة المحلية سوف تتدهور، لذلك يميل الأعوان الاقتصاديين لقطاع الخاص إلى تغيير محافظهم المالية من خلال زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف حصولهم على العائد المتوقع من حيازة النقد الأجنبي، وعلى وجه الخصوص فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحصول على السلع المستوردة واكتنازها، واستبدال الأصول المالية الأجنبية بالأصول المالية المحلية، وبالإضافة إلى ذلك بما أن الزيادة في العائد المتوقع من الاحتفاظ بالأصول الأجنبية تميل إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود المحلية، فقد يكون من المتوقع انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية المحلية ويرتفع الطلب على الأرصدة النقدية الأجنبية، مما يساهم في ارتفاع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير؛ وفي المقابل يحدث العكس في حالة توقع تحسن سعر الصرف الرسمي[1].

الفرع الثاني: المقاربة النقدية

تؤكد هذه المقاربة على دور السياسة النقدية في ظهور سوق الصرف الموازية غير الرسمية؛ وتعتمد هذه المقاربة في تفسيرها على أن الاختلال النقدي الناتج عن معالجة العجز المالي عن طريق خلق النقود أو التمويل بالعجز يساهم في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة الطلب على عملات الأجنبية، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان في سياق سياسة ائتمانية غير مناسبة؛ فبالتالي يؤدي الجمع بين هذه العوامل إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازية.

في المقابل، يلاحظ من خلال المقاربة الأولى والثانية أنهما يعتمدان على نفس مبدأ " احلال العملة" وان كان لدوافع مختلفة؛ حيث جاء كنقد لهتان المقاربتان، انه تم افتراض أن الأعوان الاقتصاديين يستخدمون سوق الصرف الموازية فقط لتغيير تكوين أصولهم المالية، متجاهلين استخدام السوق

[1] Bleger, M., **Black-market exchange-rate expectations and the domestic demand for money: Some empirical results,** Journal of Monetary Economics**,** Vol 4, no 4, November 1978, pp 767-773**.**

لمعاملات الحساب الجاري لافتراضهم بأن سوق الصرف الرسمية تلبي كافة احتياجات أنشطة الحساب الجاري في حين أن سوق الصرف الموازية تستخدم فقط في معاملات حساب رأس المال[1].

الفرع الثالث: مقاربة التجارة الحقيقية

تفترض هذه المقاربة أن ظهور السوق الموازي للنقد الأجنبي يعكس واقع الطلب على العملات الأجنبية لشراء الواردات غير القانونية أي تهريب السلع الأجنبية نحو الداخل و أن عرض العملات الأجنبية يكون من مصادر غير مشروعة أي تهريب السلع الوطنية نحو الخارج والتصريح المخفض بقيمة الصادرات.

كما تؤكد مقاربة "التجارة الحقيقية" أن سبب ظهور سعر الصرف الموازي يعود إلى التدخل الحكومي في التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية والحصص الذي يحفز على التهريب؛ ففي العموم، تؤكد التقديرات المتاحة أن الحافز على المبالغة في قيمة فواتير الواردات لا يوجد إلا عندما يكون معدل التعريفة الجمركية على السلع المستوردة أقل بما فيه الكفاية من علاوة السوق الموازية؛ وفي المقابل في دولة ذات حواجز جمركية عالية، يكون الحافز هو تقليل قيمة فواتير الواردات (أو تهريبها) بدلاً من المبالغة في قيمة الفواتير باعتبار أن الإيرادات المتوقعة من تجنب دفع الرسوم الجمركية أكبر من تكلفة شراء العملات الأجنبية على مستوى سوق الصرف الموازية، والاستثناء الوحيد بالطبع هو حالة واردات السلع الرأسمالية، حيث تكون التعريفات الجمركية أقل عمومًا من المتوسط، أو حتى الصفر. كما أنه من المرجح أن المصدر الرئيسي لإمدادات العملة الأجنبية على مستوى سوق الصرف الموازية غير الرسمية يكون من التجارة غير المشروعة من خلال التخفيض المزور في قيمة فواتير الصادرات، فعندما تكون هناك تعريفة جمركية على الصادرات، فإن تخفيض الفواتير يسمح للمصدر بتجنب التعريفة وبيع العملات الأجنبية المكتسبة بشكل غير قانوني بعلاوة؛ وأيضا عندما يكون هناك دعم للصادرات يقل عن علاوة السوق الموازية، فإن بيع النقد الأجنبي في السوق الموازية يزيد عن تعويض فقدان الدعم؛ ومنه كلما ارتفعت علاوة السوق الموازية، زاد الحافز على تقدير الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية.

وبالتالي تحلل هذه المقاربة أن سلوك المستوردين والمصدرين يعتمد بشكل رئيسي على المفاضلة بين معدل الرسوم الجمركية على الواردات أو على التصريح المخفض بقيمة الصادرات علاوة سوق

[1] Nkurunziza, J. D., **Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi,** OP.CIT, p4.

الصرف الموازي؛ حيث باعتبار τ هو معدل الرسوم الجمركية على الواردات؛ π هي احتمالية نجاح عملية التهريب؛ ρ هي علاوة سوق الصرف الموازي.

يشترط لحدوث عملية تهريب الواردات نحو الداخل تحقق المتراجحة التالية:

$$\rho > \tau\pi$$

ونفس الشيء بالنسبة لحدوث عملية تهريب الصادرات نحو الخارج، باعتبار φ إعانات تصدير (أو الضرائب عند التصدير).

يشترط تحقق المتراجحة التالية: $\rho\pi < \varphi$ أي عندما يكون الدعم (أو معدل الضريبة) على الصادرات أقل من علاوة السوق الموازية المرجحة باحتمالية النجاح في التهريب.

وفي كلتا هاتين المعاملتين، اللتين تتمان في كثير من الأحيان بتواطؤ البائع أو المشتري الخارجي، حيث يتم تحريف السعر الحقيقي و تحويل النقد الأجنبي بعيدًا عن السوق الرسمية من خلال العلاوة المعروضة في السوق الصرف الموازية غير الرسمية.

في الأخير تركز مقاربة "التجارة الحقيقية" على حقيقة مفادها أن السوق الموازية تخدم أغراضا تجارية في الأساس، وهذا ما جعلها تتعرض لانتقادات لأنها تركز فقط على السوق الموازية نفسها وتهمل تفاعلها مع متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى[1].

المطلب الثاني: نموذج "التدفق/المخزون" لتحديد علاوة الصرف الموازي

تم التطرق في هذا المطلب إلى التحليل النظري **لنموذج "تدفق/مخزون" لتحديد علاوة الصرف الموازي**، ثم عرض أهم الدراسات القياسية التي اختبرت هذا النموذج.

الفرع الأول: التحليل النظري **لنموذج "تدفق/مخزون" لتحديد علاوة الصرف الموازي**

يشرح نموذج "التدفق/المخزون" كيفية التفاعل بين العمليات الرأسمالية والعمليات الخاصة بالحساب الجاري من أجل تحديد علاوة الصرف الموازي، وذلك من خلال دور قرارات المحفظة المالية المبنية على توقعات الأعوان الاقتصاديين للقطاع الخاص في تحديد علاوة الصرف في الأجل القصير؛

[1] Agénor, P, R, **Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence, and Policy Implications** , OP.CIT, p13-14.

في حين تهيمن تأثيرات الحساب الجاري على تحديد علاوة الصرف الموازي في الأجل الطويل، وذلك نتيجة التدخل الحكومي في التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية والحصص[1].

وبتحليل أبسط، عند التنبؤ بانخفاض سعر الصرف الرسمي أو إذا زاد المعروض النقدي المحلي فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وتصبح العملة الصعبة باعتبارها "عملة الاحتياطي" أكثر جاذبية وأمانا في الأجل القصير، بالتالي يساهم ذلك في زيادة الطلب على العملة الصعبة من طرف الأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازية.

أما في الأجل الطويل، تتحدد علاوة الصرف الموازية نتيجة العرض والطلب على العملة الصعبة الخاصة بمعاملات الحساب الجاري الموازي؛ فعلى سبيل المثال، في حالة ارتفاع علاوة الصرف الموازي يقوم المصدريين بزيادة عرض العملة الصعبة الناتجة عن ايرادات تهريب الصادرات أو اظهار قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية (اذا كانت علاوة الصرف الموازية أكبر من الضرائب على التصدير) وبالتالي تساهم العلاوة المرتفعة بزيادة عرض العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازية مسببة بذلك ارتفاع في مخزون العملة الصعبة، مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها وانخفاض علاوة الصرف الموازية مرة أخرى؛ ويمكن تلخيص كل ما سبق من خلال الشكل رقم (1) الذي بدوره يوضح كيفية تغير مستوى علاوة الصرف الموازي من خلال نموذج "التدفق/المخزون".

الشكل رقم(1): يوضح كيفية التفاعل بين العمليات الرأسمالية والعمليات الخاصة بالحساب الجاري من أجل تحديد علاوة الصرف الموازي

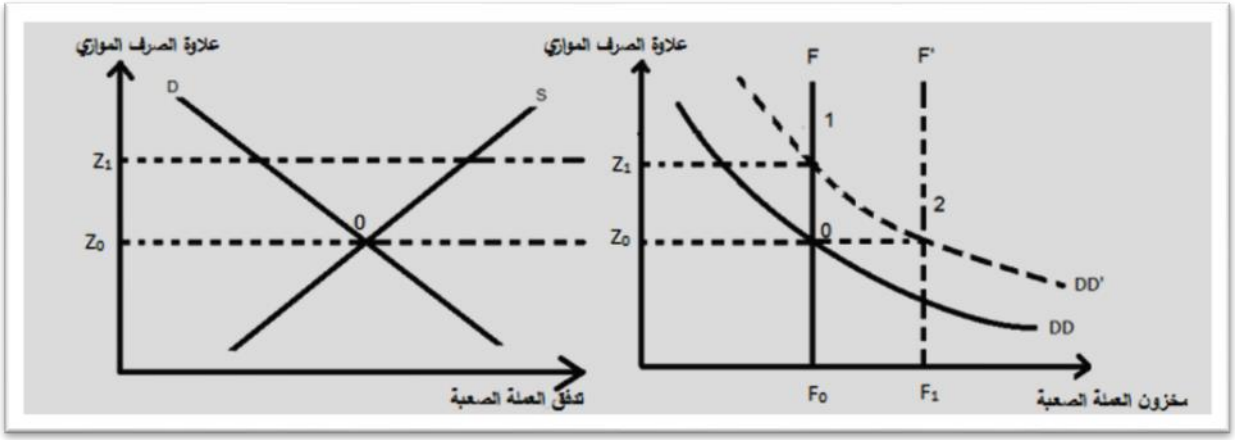

Source: Kiguel ,M, O'Connell,S,A, **Parallel Exchange Rates in Developing Countries: Lessons from Eight CaseStudies,** Policy Research Working Paper, may 1994, n°1265, pp1-36, p 13.

[1] Kiguel ,M, O'Connell,S,A, **Parallel Exchange Rates in Developing Countries: Lessons from Eight CaseStudies,** Policy Research Working Paper, may 1994, n°1265, pp1-36, p 11.

يترجم الشكل رقم (1) أنه عندما تشتد توقعات انخفاض سعر الصرف الرسمي الناتج عن زيادة عرض النقد المحلي فإن العائد المتوقع من الاحتفاظ بالأصول المقومة بالعملة الصعبة يرتفع وبذلك يميل الأعوان الاقتصاديين للقطاع الخاص إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة وهو ما يساهم في ارتفاع علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير، وبذلك يتم انتقال منحنى الطلب على العملة الصعبة (DD) باتجاه اليمين إلى الوضع (DD')، ساحبا بذلك إلى الأعلى مستوى علاوة الصرف الموازي من Z_0 إلى Z_1 عند المستوى الأول من مخزون العملة الصعبة (FF_0) محدثا بذلك انتقال النقطة 0 إلى النقطة 1 حيث يتقاطع (DD') و(FF_0).

بالتالي يؤدي ارتفاع علاوة الصرف الموازي إلى تشجيع الأعوان الاقتصاديين للقطاع الخاص على زيادة عرض العملة الصعبة من خلال عمليات الحساب الجاري الموازي للقطاع الخاص، مما يساهم في زيادة مستوى مخزون العملة الصعبة وبذلك ينتقل من(F_0F) إلى (F_1F')، مما فقد يكون من المتوقع انخفاض في الطلب على الأرصدة النقدية للعملة الصعبة، وبذلك يساهم في انخفاض علاوة الصرف الموازية غير الرسمية من جديد من خلال انتقالها من المستوى Z_1 إلى المستوى Z_0 وعند مستوى أكبر من مخزون العملة الصعبة (F_1F') محدثا بذلك انتقال النقطة 1 إلى النقطة 2 حيث يتقاطع (DD') و(F_1F').[1]

الفرع الثاني: محددات علاوة الصرف الموازي حسب الدراسات القياسية السابقة

يعرض هذا الجزء من الدراسة محددات علاوة الصرف الموازي حسب أهم الدراسات القياسية السابقة التي تبنت نموذج "تدفق/مخزون"، وذلك لأهمية الدراسات القياسية في تأكيد التحليل النظري للظواهر الاقتصادية، ومن أهم هذه الدراسات القياسية:

أولا- دراسة **Ogun** (2015)

تم تقديم نموذج لتحديد علاوة سعر الصرف في السوق الموازية في الاقتصادات المحررة، حيث تم التمييز بوضوح بين المحددات الأساسية والاسمية مع إعطاء المبررات الاقتصادية لكل متغير. كما تم مناقشة مشاكل البيانات المحتملة التي قد تنشأ أثناء التنفيذ حيث غالبا ما تكن البيانات المتعلقة بمعظم المتغيرات الكلية الأخرى في الدراسة متاحة فقط بشكل سنوي أو على الأكثر تفصيلاً، ربع سنوية وبالتالي

[1] نجيب قماش، مرجع سابق، ص53.

لا تكون هذه البيانات متاحة شهريا حيث انها تعكس هذه البيانات التغيرات الموسمية في الطلب والعرض من العملات الأجنبية.

أما فيما يخص الشكل العام للمعادلة القياسية لمحددات علاوة الصرف، فاعتمد **Ogun** على المعادلة التالية[1]:

$$PMP = \alpha_i + \delta_i Fund + \gamma_i SD + \varepsilon$$

PMP : علاوة الصرف الموازية؛

α_i، δ_i ، γ_i: معلمات تخص المعادلة القياسية لمحددات علاوة الصرف الموازية؛

$Fund$: شعاع يخص المتغيرات الأساسية في تحديد علاوة الصرف الموازية؛

SD: شعاع يخص المتغيرات التي تؤثر في علاوة الصرف الموازية في الأجل القصير ؛

ε : الخطأ العشوائي.

وبشكل مفصل أكثر، اعتبر **"Ogun"** أن المتغيرات الأساسية يكون لها تأثير في تحديد علاوة الصرف الموازية في الأجل الطويل وقد يصاحبه تأثير أيضا في الأجل القصير تمثل في التالي:

- درجة الانفتاح التجاري (OPEN)؛
- الناتج المحلي الاجمالي (Y)؛
- شروط التبادل التجاري (TOT)؛
- احتياطيات العملة الصعبة (FR)؛
- الانفاق العام (G)؛
- عرض النقد (M)؛

في المقابل اعتبر **"Ogun"** ان المتغيرات التي تؤثر في علاوة الصرف في الأجل القصير هي كالتالي:

- معدل التضخم (π)؛
- معدل التضخم المتوقع (π^e)؛
- التخفيض المتوقع لسعر الصرف الرسمي (RERM)؛

[1] Ogun. O, ***Determination of Parallel Market Exchange Rate Premium***, *Modern Economy*, N°6,2015, p291.

- الرسوم الجمركية (T)؛
- العوامل الموسمية (S)؛
- تهريب رؤوس الأموال (CF)؛
- الفرق الموجب بين معدلات الفائدة الأجنبية والمحلية (RIRD)؛
- الودائع البنكية (BD)؛
- غسيل الأموال (C)؛

وفي الأخير تم جمع المتغيرات الأساسية والمتغيرات التي تؤثر بعلاوة الصرف الموازية في المعادلة التالية مع تحديد اتجاه العلاقة نظريا من خلال نوع الاشارة:

$$PMP = f\left(Y, \mathrm{TOT}, \mathrm{G}, \mathrm{OPEN}, \mathrm{FR}, \mathrm{M}, \pi, \pi^{e}, \mathrm{RERM}, \mathrm{T}, \mathrm{S}, \mathrm{CF}, \mathrm{RIRD}, \mathrm{BD}, \mathrm{C}\right)$$
$$(-)\,(-)\;\;(+)\;\;(-)\;\;(-)(+)(+)(+)\;\;(+)\;\;(+)(+)(+)\,(-)\;\;(+)(+)$$

حيث يؤكد على انه تكون اشارة كل من معدل التبادل التجاري (TOT) درجة الانفتاح التجاري (OPEN)–نسبة متوسط مجموع كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي– واحتياطيات العملة الصعبة (FR) على العلاوة سالبة لكون تحسن أو ارتفاع ايرادات الصادرات من العملة الصعبة سوف يحسن من وضع احتياطيات العملة الصعبة وبالتالي تحسن عرض العملة الصعبة على مستوى السوق الصرف الرسمي وهذا ما يخفف من الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازية وبالتالي تتراجع العلاوة و في الاتجاه المعاكس ايضا يؤثر ارتفاع العلاوة الموازية على الصادرات الرسمية والإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية بشكل سلبي؛ كما يساهم انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى تبني الحكومات نظام الصرف متعدد الى ظهور علاوة صرف موازية غير الرسمية وبالتالي يؤثر الناتج المحلي الاجمالي على العلاوة بشكل سلبي.

كما يتوقع أن يكون تأثير الانفاق الحكومي (G) والمعروض النقدي (M) على علاوة الصرف الموازية إيجابيًا، حيث أن الانفاق الحكومي والتوسع النقدي سيزيد من معدل التضخم، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع العلاوة الموازية للعملات الأجنبية.

أما محددات علاوة الصرف الموازية تكون في الأجل القصير تخضع لنفس مبدأ المخزون الخاص بنموذج "مخزون/تدفق"؛ إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم أو توقع ارتفاع معدل التضخم إلى تسريع

احلال العملة الصعبة مقابل العملة المحلية مما يساهم في رفع علاوة الصرف الموازية في الأجل القصير ولهذا يكون التأثير ايجابيا أيضا؛ كما انه يساهم التخفيض المتوقع لسعر الصرف الرسمي الى توقع تخفيض في قيمة العملة المحلية مما يرفع الطلب على العملة الصعبة لارتفاع العائد النسبي للاحتفاظ بها أو كتحوط ضد انخفاض قيمة العملة المحلية عند تصور برنامج تخفيض قيمة العملة على نطاق واسع (على سبيل المثال، فترة التحول من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن) ومنه ترتفع العلاوة وبالتالي يكون التأثير ايجابي؛ وبنفس السياق ايضا يساهم ارتفاع معدلات الفائدة الاجنبية مقابل معدلات الفائدة المحلية بزيادة الطلب على العملة الصعبة لارتفاع العائد النسبي للاحتفاظ بها ومنه ترتفع العلاوة ويكون التأثير ايجابي أيضا؛ كما تساهم العوامل الموسمية في زيادة الطلب على العملة الصعبة وبالتالي يكون التأثير موجبا ايضا؛ حيث أن زيادة الودائع البنكية سوف تساهم في زيادة التوسع النقدي مما يزيد من معدل التضخم، فيؤدي بدوره إلى ارتفاع العلاوة الموازية للعملات الأجنبية وبالتالي يكون التأثير الودائع البنكية على العلاوة موجب؛ وأيضا تساهم الزيادة في تهريب رؤوس الأموال الى الخارج بزيادة الطلب على العملة الصعبة ما يساهم ايضا برفع علاوة الصرف الموازي.

ثانيا- دراسة Kiguel & O'Connell (2014)

تم تقديم في دراسة Kiguel & O'Connell (2014) نموذج قياسي يفسر فيه محددات علاوة الصرف الموازي وذلك بالاعتماد على نموذج "التدفق/ المخزون" حيث تمثل في الشكل التالي[1]:

$$PRM = f\left(\frac{M}{E}; IPDT; RER; AID; TOT; ET; MT; RGDP\right)$$

PRM : علاوة الصرف الموازية؛

$\frac{M}{E}$: الكتلة النقدية الحقيقية، حيث يمثل حاصل قسمة الكتلة النقدية بالعملة الوطنية (M) على سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار (E)؛

$IPDT$: يمثل الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلية؛

[1] Kiguel.M, O'Connell .SA, **Parallel Exchange Rates In Developing Countries**, OP.CIT, p38-39.

RER: يمثل سعر الصرف الرسمي الحقيقي؛

AID: يمثل المساعدات الدولية؛

TOT: شروط التبادل التجاري؛

ET: الرسوم الجمركية على الصادرات؛

MT : الرسوم الجمركية على الواردات؛

$RGDP$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي؛

وباعتبار ان الباحثين اعتمدا على نموذج تدفق/مخزون، فقد اعتبرا ان المتغيرات التالية تتعلق بقرارات ادراة المحفظة المالية أي المخزون: الكتلة النقدية الحقيقية، الفرق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلية؛ في المقابل تتعلق باقي متغيرات المعادلة بالحساب الجاري أي التدفق.

أما فيما يخص الحدود المكانية والزمانية للدراسة القياسية، فقد اعتمدا الباحثان على ستة دول تمثلت في التالي: الأرجنتين، تنزانيا، غانا، السودان، تركيا، وزامبيا؛ باستخدام السلاسل الزمنية للفترة 1970–1990 وتقنية شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي وذلك حسب كل دولة لوحدها وهذا من أجل تحديد تأثير المتغيرات على العلاوة في الاجل القصير والاجل الطويل. لتظهر نتائج الدراسة بأن الدول التي ظهرت فيها المتغيرات ذات دلالة احصائية معنوية كانت متوافقة مع افتراضات نموذج تدفق/مخزون؛ حيث كان لتأثير الكتلة النقدية الحقيقية والفرق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلية على العلاوة موجب في الأجل القصير، بالطبع في الدول (5دول) التي كانت فيها المتغيرات ذات دلالة احصائية معنوية؛ اما في الأجل الطويل فكان لتأثير الكتلة النقدية الحقيقية والفرق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل الفائدة المحلية على العلاوة موجب في بلدين فقط.

أما تأثير الرسوم الجمركية للصادرات والواردات انعدم تأثيرهما في الأجل الطويل وكان تأثيرهما فقط على مستوى الاجل القصير وهذا لا ينطبق مع تحليلات نموذج تدفق/مخزون، في المقابل ظهر تأثير سلبي لرسوم الجمركية لصادرات على العلاوة في الأجل القصير لبلدين في حين كان تأثير موجب على العلاوة في الأجل القصير للبلد واحد؛ أما شروط التبادل التجاري كان تأثيرها على العلاوة سالب في الأجل الطويل لبلد واحد فقط.

كما كان تأثير معدل الصرف الرسمي الحقيقي على علاوة موجب في الأجل القصير (3 دول) والأجل الطويل (5 دول)، إلا أنه للمساعدات الدولية لم يكن لها تأثير معنوي في الأجل الطويل والأجل القصير ولا في أي دولة.

ثالثا- دراسة Nkurunziza (2002)

قام Nkurunziza بتقدير أهم محددات علاوة الصرف الموازية في بروندي وذلك بالاعتماد على نموذج تدفق/ مخزون من خلال شكل المعادلة التالية[1]:

$$prem = f(dev, it, et, rer, aid, tot, gdp, dum)$$

حيث $prem$ تمثل علاوة الصرف الموازية؛

dev: تمثل المعدل المتوقع لتخفيض سعر الصرف الاسمي الرسمي؛

it: تمثل معدل الرسوم الجمركية على الواردات؛

et: تمثل معدل الرسوم الجمركية على الصادرات؛

rer: سعر الصرف الحقيقي الرسمي؛

aid: تمثل نسبة المساعدات الدولية إلى الناتج المحلي الاجمالي؛

tot : شروط التبادل التجاري؛

gdp : الناتج المحلي الاجمالي؛

dum : يمثل متغير وهمي أو صوري يعكس التغيرات الهيكلية للمتغير التابع؛

اعتبر Nkurunziza أن المعدل المتوقع لتخفيض سعر الصرف الاسمي الرسمي هو المتغير الذي يعكس القرارات المتعلقة بالمحفضة المالية، أما باقي المتغيرات فهي تعكس المحددات الخاصة بالحساب الجاري على مستوى سوق الصرف الموازي؛ كما تم استخدام في هذه الدراسة تقنية الانحدار

[1] Nkurunziza, J. D., **Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi,** OP.CIT, p20.

الذاتي ذو الابطاء الزمني الموزع (ARDL) حيث تم الاعتماد على السلاسل الزمنية ذات دورية سنوية خلال الفترة 1970–1998؛ لتظهر نتائج الدراسة أنه في الأجل القصير تتأثر علاوة الصرف الموازي بمعدل المتوقع لتخفيض سعر الصرف الرسمي الاسمي بتأثير موجب وهذا مطابق لافتراضات نموذج تدفق/مخزون، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه هناك تأثير معنوي لباقي متغيرات الدراسة حيث كان تأثير معدل الرسوم الجمركية على الصادرات سلبي على العلاوة وذلك في الأجل القصير والطويل معا، أن تأثير معدل الرسوم الجمركية على الواردات موجب على العلاوة وذلك في الأجل القصير والطويل معا، وأن الناتج المحلي الاجمالي و شروط التبادل التجاري ايضا سجلا تأثير سلبي على العلاوة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع نموذج تدفق/مخزون.

خلاصة الفصل الأول

يسمح نظام الصرف متعدد الأسعار بأن تتم المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية بأكثر من سعر واحد للصرف بحيث يكون أحد هذه الأسعار هو سعر الصرف الموازي، ويتحدد بشكل حر في السوق سواء كان رسميا أو غير رسمي.

كما أنه تصنف أسواق الصرف الموازية حسب المعيار القانوني لهذه الأسواق إلى أسواق رسمية وأسواق غير رسمية، ومن الأسباب التي تجعل أسواق الصرف الموازية الرسمية تتشكل هي: التحكم في معدل التضخم المحلي، أو كخطوة استباقية قبل توحيد أسعار الصرف، أو أيضا من أجل سعر تفضيلي لمعاملات قطاع العام وتسيير ديون القطاع الخاص؛ أما الأسواق الموازية غير الرسمية فتتشكل نتيجة فرض قيود مستمرة على الصرف من الناحية الكمية لجهة الطلب ومن الناحية السعرية من جهة العرض، وهو ما يؤدي إلى توجيه الفائض في الطلب على العملات الأجنبية عند السعر الرسمي نحو سوق موازي غير رسمي للصرف بتوازن عند السعر الذي يعادل فائض الطلب على العملات الأجنبية عن العرض الرسمي من جهة والعرض الموازي من العملات الأجنبية من جهة أخرى؛ ويسمى السعر الذي يحقق التوازن بين الطلب والعرض في سوق الصرف الموازية بعلاوة الصرف الموازي، ويتحدد سعر هذه العلاوة عبر ظروف الطلب على العملات الأجنبية لكل من أغراض العمليات الرأسمالية والجارية الموازية؛ حيث يظهر تأثير العمليات الرأسمالية على سعر الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل القصير، في حين تؤثر العمليات الجارية على سعر علاوة الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل الطويل.

الفصل الثاني: انعكاسات سوق الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي

تمهيد

يعتبر سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية والمحلية؛ حيث لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي والجزئي، ويكون ذلك من خلال الاقتصاد الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، ومن خلال أيضا الاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة (منتجين أو مستهلكين) بإتباع منهج الربح والتكاليف، للوصول إلى الأرباح بأقل التكاليف.

لهذا وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي غير الرسمي يشير إلى أن نظام الأسعار في البلد قد أصبح يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الكفاءة ويؤدي ذلك بدوره إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والاحصائية؛ كما أن اتساع الفجوة بين سعر الصرف يزيد من احتمالات اجراء تخفيض في قيمة العملة مما يساهم في ارتفاع معدل التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

ولتحديد أثر تواجد سوق الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، متمثلة في التالي:

- المبحث الأول: أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي
- المبحث الثاني: أثر سوق الصرف الموازي على الصادرات والواردات
- المبحث الثالث: أثر سوق الصرف الموازي على التضخم

المبحث الأول: أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

باعتبار أن علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي هي موضوع معقد، وتختلف طبيعة هذه العلاقة حسب الظروف الاقتصادية والنقدية لكل بلد؛ وذلك من خلال تأثير سعر الصرف على محددات النمو الاقتصادي (الانفتاح الاقتصادي، الصادرات والواردات، رأس المال المادي والبشري، القطاع المالي، التضخم). لهذا يهدف المبحث الحالي إلى تحليل كيفية تأثير سعر الصرف الموازي غير الرسمي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد، فعند الحديث عن النمو الاقتصادي يستوجب استيعاب أبعاده المختلفة وتحليل العوامل الأساسية التي تدفع إلى النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة إلى مصادره وعلاقته بالمحاور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة والحقيقية في متوسط الدخل الفردي خلال مدة زمنية معينة"[1]؛ إذ يشير هذا التعريف إلى أن النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس مدى استغلال الطاقة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية، أي أنه كلما زادت نسبة استغلال الطاقات الانتاجية كلما زادت معدلات النمو في الانتاج الكلي ومن ثم الدخل الوطني، وكما يستلزم أن تتعدى هذه الزيادة في الدخل إلى تحسن مستوى المعيشي للفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الوطني، وفي المقابل لتحقق هذا الشرط يستوجب أن يكون معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني أي يمكن استخلاص أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الدخل الكلي- معدل النمو السكاني

ففي حالة ما إذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساوي لمعدل النمو السكاني فإن دخل الفرد يبقى ثابت بالرغم من نمو الدخل الكلي، أما في حالة ما إذا كان نمو الدخل الكلي أقل من معدل النمو السكاني فإن معدل النمو الاقتصادي لن يكون موجب.

[1] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

كما أن النقطة الثانية التي تم التطرق إليها في التعريف السابق للنمو الاقتصادي، بأنه يستلزم حدوث زيادة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد وليس النقدي أي يستوجب إزالة أثر معدل التضخم من الدخل النقدي، وذلك باعتبار أن الدخل الحقيقي يقصد به حصول الفرد على كمية السلع والخدمات اللازمة مقابل انفاق دخله النقدي خلال زمن معين، بالتالي إذا زاد مستوى الدخل النقدي بنفس النسبة التي زاد بها مستوى أسعار السلع والخدمات فإن الدخل الحقيقي سوف يبقى بالضرورة ثابت ومنه المستوى المعيشي للفرد سوف يبقى ثابت، إذا يمكن القول بأن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد– معدل التضخم

وبالتالي في حالة ما إذا زاد مستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد فإنه سوف يضطر إلى التنازل على كمية ونوعية السلع والخدمات التي تلبي احتياجاته وبالتالي يتراجع مستوى معيشته.

أما النقطة الثالثة أو الأخيرة التي تم التطرق إليها في التعريف السابق، أنه يستوجب أن يزداد معدل النمو بصورة مستمرة عبر عقود من الزمن وذلك من خلال استغلال الطاقة الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق الزيادة المستدامة في معدلات النمو الاقتصادي وليست أن تكون هذه الزيادة مؤقتة ناتجة عن ظروف معينة[1].

عموما وبشكل مختصر يمكن القول بأن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا إذا توفرت الشروط الآتية [2]:

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أكبر من معدل نمو السكان؛
- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص11-13.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص63.

الفرع الثاني: قياس معدل النمو الاقتصادي

غالبا ما يتم الاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP per capita) كمعيار أو مؤشر لقياس النمو الاقتصادي؛ إذ يمثل الناتج المحلي الاجمالي القيمة النقدية أو السوقية لمجموع السلع والخدمات التامة الصنع المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة واحدة؛ وكما يعتبر الناتج المحلي الاجمالي الثروة المنتجة في العام معبرًا عنها بالعملة الوطنية أو بأحد العملات الأجنبية (اليورو والدولار الأمريكي وما إلى ذلك)، حيث تخضع السلع والخدمات التي يتم النظر فيها وإنتاجها وبيعها بسعر السوق لقانون العرض والطلب؛ وتشمل عملية حساب الناتج المحلي الاجمالي الأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات التامة الصنع فقط، والتي لا تدخل مرة أخرى كمواد خام أو سلع وسيطة تُستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويهدف هذا الإجراء إلى التخلص من المحاسبة الازدواجية الناشئة عن حقيقة أنه يمكن دمج نفس الأصل في سلع معالجة مسبقا؛ كما يجدر الاشارة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي قد يكون بقيمته الاسمية عندما يتم حسابه بالأسعار الجارية– حاصل ضرب كميات السلع التي تم انتاجها وأسعارها السائدة لهذه السنة– ؛ وقد يكون الناتج المحلي الاجمالي بقيمته الحقيقية عندما يتم حسابه بالأسعار الثابتة حسب سنة الأساس.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فهو يشير إلى نصيب كل شخص في دولة ما من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي يعبر عن مستوى رفاهية الفرد في بلد ما؛ ويتم حسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدولة ما على عدد سكانها[1].

وفي الأخير يتم احتساب معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال حساب الفرق لسنتين متتاليين (العام الماضي والعام الحالي) للناتج المحلي الاجمالي على الناتج المحلي للعام الماضي حسب الصيغة التالية:[2]

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي لهذا العام} - \text{الناتج المحلي للعام الماضي}}{\text{الناتج المحلي للعام الماضي}} \times 100$$

[1] نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي**، صندوق النقد العربي، العدد 19، 2021، ص19.

[2] أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص10.

الفرع الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

ساهمت النظريات والنماذج الاقتصادية في تقديم تصورات مختلفة الأبعاد لتحديد العوامل الأساسية التي تدفع بالنمو الاقتصادي للدول.

أولا- نظرية النمو الكلاسيكية

يعتبر النمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية التي نالت اهتمام مفكري المدرسة الكلاسيكية، ولهذا ستخصص هذه الفقرة لعرض اهم الافتراضات التي ناقشوها أنصار هذه النظرية بدءا من آدم سميث، الذي بين أن "النمو الاقتصادي يحدث بصورة تراكمية، فتقسيم العمل والتخصص في الانتاج مع توافر رأس المال يؤدي إلى زيادة الانتاجية ويزداد الانتاج والدخول والادخار والمبادلات التي تؤدي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الانتاج وهكذا تستمر عملية النمو الاقتصادي؛ إلا أنه يعتقد سميث ان للنمو الاقتصادي حدود نتيجة تراجع معدل الأرباح بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وأيضا بسبب ارتفاع الأجور، حيث يكون الربح مرتفعا بسبب قلة رأس المال بالنسبة للثروة والموارد الطبيعية في بدايات عملية النمو، والأجور أيضا تكون مرتفعة هي الأخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي وعندما يزداد الأخير يتجه معدل الربح للانخفاض بينما تبقى الأجور مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي، ونتيجة لذلك يتجه السكان نحو الزيادة فيزداد بذلك عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور بالإضافة إلى انخفاض الربح ويدخل الاقتصاد في حالة ركود"[1].

في المقابل اعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي العنصر الأساسي لأي نمو اقتصادي، وذلك بسبب أهمية الزراعة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية؛ كما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الاقطاعيون، العمال، والرأسماليون حيث أن الربح الناتج عن عائدات استثماراتهم هو الذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي الذي يساهم في عملية النمو؛ إلا أنه كان يؤمن بقانون تناقص الغلة إذ كان يرى أنه مقابل زيادة عدد العمال في كل قطعة من الأرض سوف يزيد حجم انتاجها ولكن بمعدل متناقص، حيث يفترض ريكاردو أن زيادة النمو السكاني سوف يتطلب انتاج زراعي بكميات كبيرة مما يستوجب اللجوء الى الأراضي الأقل خصوبة وبالتالي أيضا يزداد الطلب على اليد العاملة مما يساهم في رفع الأجور، وكما يرتفع ريع الأراضي الصالحة للزراعة ما يؤدي إلى انخفاض أرباح الرأسماليين وتراجع القدرة على الادخار

[1] زهرة حسن التميمي ورجاء عبد الله السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018، ص24-25.

ومنه التراكم الرأسمالي، وهذا ما يساهم في تراجع الاستثمارات التي تؤثر سلبا على معدل الربح على المدى الطويل ليصل الاقتصاد بذلك إلى حالة الركود نتيجة توقف تراكم رأس المال[1].

أما "مالتوس" فإنه كان يرى بأن عدم تناسب معدل النمو السكاني مع الموارد الاقتصادية المتاحة سيعيق عملية النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن الزيادة السكانية تنمو بمعادلة هندسية في حين أن الموارد الاقتصادية تزداد بمتتالية حسابية، إذ أنه على المدى الطويل ومع تزايد عدد السكان سيزداد عدد العمال وحسب قانون تناقص الغلة فإن النمو السكاني سوف يتعدى قدرة الأرض على توفير الغذاء وبالتالي يصبح الاقتصاد امام مشكلة الندرة وما يتبعها من مشاكل اقتصادية واجتماعية[2].

ثانيا- نظرية شومبيتر للنمو

استند "شومبيتر" في تحليله للنمو الاقتصادي على أنه يتحقق من خلال عنصرين مهمين هما: المنظم والائتمان المصرفي، حيث أنه كان يرى بأن العوامل التنظيمية والفنية التي يبتكرها المنظم هي التي تساهم بإنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة تساهم في عملية النمو؛ كما لا يشترط "شومبيتر" بأن يكون المنظم رأسماليا يكفي أن يكون يرغب بخلق مزيج جديد للعوامل الانتاجية وأن يحصل على الائتمان المصرفي من أجل تمويل نشاطه الاستثمار[3]؛ وبشكل مفصل أكثر يعتبر "شومبيتر" أن النمو الاقتصادي لا يحدث بصورة تدريجية كما يفترضها الكلاسيك بل يحدث بشكل سريع ومفاجئ، وذلك لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[4].

ثالثا- نظرية النمو الكينزية و نموذج هارود ودومار

بين "كينز" أن زيادة الطلب الفعال هو المحرك الرئيسي لزيادة الدخل الوطني، حيث قام بدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ بين أنه عند زيادة

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص51.

[2] عمير شلوفي، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2018، ص74.

[3] رشيد ساطور، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية-علاقات وروابط-**، مجلة التراث- جامعة الجلفة، العدد 10- ديسمبر، 2013، ص161.

[4] زهرة حسن التميمي ورجاء عبد الله السالم، مرجع سابق، ص28.

الانفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مضاعف بناءا على الميل الحدي للاستهلاك؛ كما أنه باعتبار أن مجمل أفكار "كينز" جاءت بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) لذلك أكد "كينز" على تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي لزيادة الانفاق الحكومي وتحسن دخل المستهلكين الذي بدوره يحرك الطلب الاستهلاكي ويزيد الطلب الاستثماري وبذلك يزيد الانتاج.

وفي نفس السياق أيضا، يعتبر نموذج "هارود- دومار" امتداد لأسس النظرية الكينزية بشكل موسع، إذ يبحث هذا النموذج على الشروط اللازمة لتحقيق النمو المستقر على مستوى الدخل الوطني للبلدان المتقدمة؛ حيث بين هذا النموذج بأنه للادخار أهمية في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال من أجل تسريع عملية النمو الاقتصادي؛ كما يفترض هذا النموذج أنه هناك علاقة بين رصيد رأس المال (K) واجمالي الناتج الوطني (Y) كمقياس لإنتاجية الاستثمار وتسمى بنسبة رأس المال إلى الناتج أو بمعامل رأس المال ($k=\frac{K}{Y}$)؛ وأيضا لصياغة هذا النموذج تم تبني الفرضيات التالية:

- الادخار (S) يساوي نسبة محددة من الدخل الوطني(Y) أي(1) .... $S= s*Y$
- الاستثمار (I) يمثل التغير في رصيد رأس المال (K) أي (2).... $I= \Delta K$
- باعتبار أن $k=\frac{K}{Y}$ فإنه يمكن صياغتها بالشكل التالي: $K=k*Y$ ومنه تصبح: $\Delta K=k*\Delta Y$....(3)
- عند التوازن لابد من تعادل الادخار (I) مع الاستثمار (S) أي (4).... $I=S$

ومنه يتبين من المعادلات (1)، (2)، (3)، و(4) أن: (5)... $k*\Delta Y = s*Y$

وبقسمة طرفي المعادلة على $k*Y$ تصبح المعادلة بصيغة التالية:

$$\frac{k*\Delta Y}{k*Y}=\frac{S*Y}{k*Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{k}$$

إذا تصبح الصيغة النهائية للنموذج كالتالي: $TC=\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{k}$، وبهذا يتحقق معدل نمو الناتج الوطني (TC) أو معدل النمو الاقتصادي، فبالتالي يظهر نموذج "هارود-دومار" أن عملية النمو تعتمد على نسبة الادخار في الدخل التي تساهم في زيادة الاستثمارات التي تعتبر بدورها هي المحدد الرئيسي للنمو في النموذج الحالي[1].

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص23-24.

رابعا- نموذج سولو للنمو الاقتصادي

اهتم سولو بدراسة معيقات النمو الاقتصادي ومشاكله، حيث استطاع ان يتوصل من خلال بحثه تحت عنوان "التغير التكنولوجي ودالة الانتاج" بأن للنمو ثلاثة مصادر تتمثل في رأس المال، العمل، والتقدم التكنولوجي، وأن لهذا الأخير دور فعال في تحريك النمو الاقتصادي على المدى الطويل نافيا بذلك دور تراكم رأس المال في ذلك.

بشكل عام وبالرجوع إلى نموذج هارود-دومار يعتبر نموذج سولو امتدادا له، إذ أضاف ثاني عنصر في معادلة النمو الاقتصادي يتمثل في العمل كعنصر انتاجي اضافي ويفترض أيضا بأنه يمكن الاحلال بين العمل ورأس المال، وأضاف عنصر ثالث يتمثل في التقدم التكنولوجي كمتغير مستقل.

ومنه باعتبار أن نموذج سولو يفترض أن التقدم التكنولوجي يؤثر بشكل ايجابي على انتاجية العمل ورأس المال، جعله يقوم بربط العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج(رأس المال (K)، العمل (L)، والتقدم التكنولوجي (T)) وفق الصيغة التالية: $Y=f(K, L, T)$

وبالتالي لحساب معدل النمو الاقتصادي تم صياغة المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha.\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha).\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

مع العلم أن: $\frac{\Delta Y}{Y}$: تمثل معدل نمو الناتج،

α: تمثل نسبة رأس المال من الدخل الوطني،

$(1-\alpha)$: تمثل نسبة العمل من الدخل الوطني،

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال،

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو انتاجية العمل،

$\frac{\Delta T}{T}$: معدل النمو في التكنولوجيا.

في الأخير أظهر هذا النموذج بأن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو (معدل نمو رأس المال، معدل نمو انتاجية العمل، ومعدل النمو في التكنولوجيا)[1].

خامسا- نماذج النظريات لحديثة للنمو الاقتصادي

فسرت النظريات الحديثة أو كما يطلق عليها أيضا بالنظريات الداخلية بأن النمو الاقتصادي يتأثر بقوى داخلية في النظام الاقتصادي كتراكم رأس المال البشري والمعرفة ودورهما في تحقيق النمو، ومن أبرز نماذج النمو الداخلي نموج لوكاس ونموذج رومر.

أ- نموذج لوكاس

اعطى "لوكاس" أهمية كبيرة لرأس المال البشري والمعرفة واعتبره من المصادر المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ اقام بصياغة تحقق تراكم رأس المال البشري وفق المعادلة التالية:

$$y = k^{\beta}(\mu H)^{1-\beta}$$

حيث: Y: دالة الانتاج وأخدت شكل دالة "Cobb-Douglas"؛

H: مخزون رأس المال البشري (الحالي)؛

μ الوقت اللازم لانجاز العمل؛

K: مخزون رأس المادي؛

β: معدل تفضيل الوقت.

ومنه تعبر هذه المعادلة على الكيفية التي يؤثر من خلالها رأس المال البشري على الانتاج، وكما أخذ تراكم مخزون رأس المال البشري الشكل التالي:

$$\dot{H} = \delta H(1-\mu) \quad , \delta > 0$$

حيث δ : معامل انتاجية التعليم

[1] عبد العزيز نعوم، **محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970- 2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2023-2024، ص 127-128.

بينت المعادلة الثانية كيفية تحقيق معدل نمو ايجابي الذي يتحقق في الحالة المستقرة

$$g = \delta(1 - \mu^*)$$

الذي ينتج بدوره عن تأثير الوقت الذي تم تخصيصه للدراسة على تراكم مخزون رأس المال البشري.

μ^* : الوقت الأمثل الذي تخصصه في اكتساب المعرفة والانتاج[1].

ب-نموذج رومر 1990

قام رومر بطرح نموذجه الثاني لنظرية النمو الداخلي خلال سنة 1990، إذ أشار من خلاله أن تراكم المعرفة (التقدم التكنولوجي) هو الأساس لتحقيق النمو النمو الاقتصادي، فجعل نموذجه الجديد يتكون من المدخلات التالية:

- رأس المال
- العمالة
- رأس المال البشري
- التقدم التكنولوجي (تراكم المعرفة)

واعتبر هذه المدخلات الأربعة أساسية للانتاج وقسم الاقتصاد كنموذج رسمي إلى ثلاثة قطاعات:

- القطاع الخاص بالبحث والتطوير الذي أكد من خلاله على أن دافع منه هو الاستفادة من مخزون المعرفة بالكامل لتحقيق التقدم التقني مما يساهم في عملية النمو؛
- القطاع الخاص بالسلع الوسيطية يعتبر قطاع محتكر من طرف المؤسسات الكبرى من أجل شراء السلع الوسيطية كبراءة اختراع التي ينتجها قطاع الأبحاث؛
- قطاع خاص بإنتاج السلع النهائية بشكل تنافسي من خلال استخدام المدخلات التالية: عمالة، رأس المال البشري، ورأس المال المادي، المعادلة التالية لدالة الانتاج "دوب غلاس" تلخص كل ما سبق:

[1] بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990- 2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1 ، باتنة، 2022، ص101-102.

$$Y(H, L, X) = H_Y\ L \sum_{i=1}^{X} X_t^{1-\infty-\beta}$$

Y: يمثل مستوى الانتاج النهائي؛

H_Y : يمثل مستوى رأس المال البشري الذي تم استخدامه في انتاج السلع النهائية؛

L : يمثل العمالة؛

$\sum_{i=1}^{X} X_t^{1-\infty-\beta}$: يمثل رأس المال المادي؛

ومنه حسب نموذج "رومر"، يرى هذا الأخير بأن الفن الانتاجي- أنواع الآلات والتقدم التكنولوجي- التي تم استخدامه في الانتاج كمدخلات هو الذي سوف يساهم في زيادة مستوى انتاج السلع الاستهلاكية، أي ان مستوى الانتاج النهائي للسلع الاستهلاكية لا يعتمد فقط على رأس المال المادي وكمية العمل[1].

- ✓ وفي الأخير يلاحظ أنه لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد و بالاعتماد على تحليل أهم النظريات والنماذج في الفكر الاقتصادي التي تم التطرق لها أنه لا بد من توافر المصادر الأساسية التالية لدفع عملية النمو:

أولا- الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام؛ إلا أن غياب أو نقص الموارد الطبيعية لا يمنع أن يتحقق النمو الاقتصادي، ومثال ذلك تحقيق اليابان وسويسرا وسنغافورة لمعدلات نمو مرتفعة وفي فترة وجيزة بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية لديهم؛ كما يوافق تواجد ثروة مثل البترول تسجيل الكويت والإمارات العربية لأعلى معدلات الدخل الفردي في العالم، وينخفض قليلا في دول مثل المملكة العربية السعودية وليبيا مقارنة مع معظم البلدان الأخرى الأقل نمواً؛ وبالتالي لكي يكون المورد الطبيعي ذو فائدة اقتصادية يستوجب أن يستغل استغلالا اقتصاديا لإشباع حاجة أو طلب معين لذلك يجب توفر شرطان، حيث يستوجب المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح

[1] عبد العزيز نعوم، مرجع سابق، ص131-132.

باستخراج واستخدام المورد كشرط أول، وأيضا أن يستوجب الطلب على المصدر ذاته أو على الخدمات التي ينتجها وكما تصنف الموارد الطبيعية إلى موارد طبيعية متجددة –تتضمن الاراضي الزراعية والغابات والمراعي والمياه والهواء والحيوانات والطيور والأسماك... وغيرها– أو إلى موارد طبيعية غير متجددة –منها موارد تستهلك وتفنى بالاستخدام مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم، وأخرى يمكن اعادة تدويرها واستخدامها كالمعادن–[1].

ثانيا– تراكم رأس المال

ينتج تراكم رأس المال عندما يتم الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي واستثماره، بغية الرفع من حجم الإنتاج والدخل مستقبلا، ومن مظاهر تراكم رأس المال زيادة المصانع والآلات والمعدات والمواد الجديدة وارتفاع مخزون رأس المال المادي للأمة (إجمالي صافي القيمة الحقيقية لجميع السلع الرأسمالية المنتجة ماديًا)؛ وتستكمل هذه الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بالاستثمارات فيما يعرف بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعمل على تسهيل الأنشطة الاقتصادية والعمل على دمجها؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استثمار المزارع إلى زيادة الناتج الإجمالي للمحاصيل، لكن بدون وسائل نقل كافية لإيصال المنتج الإضافي إلى الأسواق التجارية المحلية، قد لا يضيف استثماره أي شيء إلى الإنتاج الغذائي الوطني.

ثالثا– النمو السكاني والقوة العاملة

من الناحية النظرية، يعد النمو السكاني وما يرتبط به من زيادة نهائية في قوة العاملة عاملا إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث تشير القوة العاملة الأكبر حجمًا إلى العمالة الأكثر إنتاجية، والتي تعمل على تلبية حاجيات السكان المتزايدة بتزايد عدد السكان؛ ومع ذلك، هذا لا يؤكد ما إذا كانت الإمدادات المتزايدة والمتسارعة من العمالة في البلدان النامية التي لديها فائض في العمالة لها تأثير إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي؛ لأنه سيعتمد أيضا على مدى قدرة النظام الاقتصادي* على استيعاب هؤلاء العمال الإضافيين وتوظيفهم بشكل منتج.

رابعا–رأس المال البشري

[1] زهرة حسن التميمي ورجاء عبد الله السالم، مرجع سابق، ص 58-59.

* يقصد بمدى قدرة النظام الاقتصادي هو أنها ترتبط إلى حد كبير بمعدل ونوع تراكم رأس المال وتوافر العوامل ذات الصلة، مثل المهارات الإدارية.

يقصد برأس المال البشري بأنه "مجموعة من المؤهلات الفطرية والمعرفية والمهارات المكتسبة للأفراد ونموها مدى الحياة"[1]، فبالتالي من خلال هذا المفهوم يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام؛ ويعتمد تكوين رأس المال البشري على برامج التعليم الرسمي والتدريب المهني، وعلى مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء رأس المال البشري والحفاظ عليه في نفس الوقت، حيث تشكل الصحة والتعليم العاملان الأكثر أهمية في تحديد تركيبة النمو في الإنتاج والصادرات لكثير من بلدان العالم؛ فكلما ارتفع مستوى التعليم الذي حققته القوى العاملة، زادت الإنتاجية الإجمالية، لأن الأكثر تعليماً هم الأكثر عرضة للابتكار وبالتالي التأثير على الإنتاجية الإجمالية.

خامسا- التقدم التكنولوجي

يعد التقدم التكنولوجي المصدر الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي في نظر العديد من الاقتصاديين، وذلك من خلال زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة مع تقليص الوقت اللازم للإنتاج وزيادة الربحية؛ ويجدر الاشارة إلى أن نمو التطور التكنولوجي يتطلب توفر الموارد الانتاجية المادية والبشرية ذات المهارة العالية مع توفر المعلومات الأساسية المتخصصة اللازمة لعملية التطور، ويمكن تحديد أهم العناصر المهمة لعملية التطور التكنولوجي بالنقاط التالية[2]:

- مساهمة مؤسسات البحث العلمي في تحويل المعارف والاكتشافات العلمية إلى أساليب انتاجية جديدة ونافعة للمجتمع؛
- تنمية القوى البشرية من خلال التدريب والتكوين لاكتساب المهارات العالية؛
- تنمية القاعدة الانتاجية عن طريق الاستثمار الصافي في تسهيلات انتاجية جديدة.

المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الاسمي(الرسمي/الموازي) على النمو الاقتصادي

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تحليل علاقة التأثير لسعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي ثم التطرق إلى تحليل اثر سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تأثير سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي

[1] زهرة حسن التميمي ورجاء عبد الله السالم، مرجع سابق، ص87.
[2] مرجع سابق، ص 121.

تكمن الغاية من تحليل هذا العنصر هو تحديد أثر سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى القنوات التي يؤثر بها سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي، إذ قد يكون هذا التأثير مباشر من خلال تعديل الصدمات الاقتصادية أو غير مباشر من خلال التأثير على محددات النمو الاقتصادي كتدفقات الاستثمار الأجنبي، القطاع المالي، والتجارة الخارجية.

أولا- التأثير المباشر لسعر الصرف على النمو الاقتصادي

يعتبر سعر الصرف الرسمي أداة فعالة في مواجهة الصدمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد المحلي فجأة من خلال عزل الصدمات الخارجية والداخلية وتأثيراتها السلبية على متغيرات الاقتصادية الكلية.

كما يجدر الاشارة إلى أن سعر الصرف الرسمي يتباين تأثيره في عزل الصدمات الاقتصادية بحسب نظام سعر الصرف السائد في الدولة؛ حيث أثبتت الأدبيات الاقتصادية أن نظام الصرف الاسمي المرن يكون أكثر فعالية في حماية الاقتصاد من الصدمات الحقيقية -الناتجة عن الشق الحقيقي في الاقتصاد أي سوق السلع والخدمات-، في المقابل يكون سعر الصرف الاسمي الثابت مرغوبا في حالة الصدمات الاسمية -الناتجة عن عدم استقرار النظام النقدي والمالي-، ومنه يعتبر سعر الصرف الرسمي أداة تلقائية تمارسها السلطات النقدية من أجل تعديل الاضطرابات التي تحدث فجأة في الاقتصاد، وبالتالي يكمن تأثير سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي في مدى التكيف مع الصدمات الاقتصادية[1].

ثانيا- التأثير غير المباشر لسعر الصرف على النمو الاقتصادي

أ- تأثير سعر الصرف على الاستثمار غير المباشر

باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول النامية؛ في المقابل يعتبر أيضا استقرار سعر الصرف للبلد المضيف أمر مهم بالنسبة للمستثمرين الأجانب لأن ذلك يعني ضمان استقرار العائد من الاستثمار وتحويله من البلد المضيف إلى البلد الأم بدون نقصان، إذ أن تقلبات سعر الصرف التي تحدث فجأة سوف تساهم في خفض العائد المتوقع من

[1] محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 192-193.

الاستثمار؛ ولهذا تشكل تقلبات أسعار الصرف مخاطر عالية للمستثمر الأجنبي حيث يطلق عن الكلفة التي يتحملها هذا الأخير جراء تقلبات أسعار الصرف بتكلفة المرور؛ ومنه يصبح استقرار سعر الصرف عامل اساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ بالتالي يساهم جذب الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة النمو من خلال توفير رؤوس أموال أجنبية لبلد المضيف وبالأخص للدول التي تعاني من ندرة رأس المال المحلي، كما يساهم الاستثمار الأجنبي أيضا في ادراج التكنولوجيا والمعارف والمهارات التقنية والفنية للبلد المضيف تتسم بتخفيض تكلفة المدخلات تحسين جودتها[1].

ب- تأثير سعر الصرف على مستوى تطور القطاع المالي

باعتبار أن النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق مستوى كاف من الادخار فإنه يستلزم وجود قطاع مالي متطور يعمل على توفير تمويل من أجل مختلف الاستثمارات.

أثبتت الأدبيات الاقتصادية بأن أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي على ازمات القطاع المالي يتباين على حسب نوع نظام الصرف المتبع؛ إذ غالبا عندما يكون النظام سعر الصرف السائد في الدولة ثابت ويتم تخفيض أو انخفاض في قيمة العملة المحلية يلجأ المودعون بسحب ودائعهم بالعملة المحلية وتحويلها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي وبالتزامن يقوم البنك المركزي بدور المقرض الأخير واصدار العملة المحلية، وبالتالي سوف يتم استنزاف احتياطي الصرف ويضر الاقتصاد الحقيقي؛ في المقابل عند انتهاج دولة ما لنظام الصرف المرن، فإنه عند حدوث تخفيض و انخفاض في قيمة العملة فإنه غالبا لا يلجأ المودعين بسحب ودائعهم فجأة لأنهم على دراية أن التحويلات المستقبلية للعملات الأجنبية سوف تكون متاحة في المستقبل لا يتم المضاربة بالعملة المحلية ولا يضطر البنك المركزي على شراء عملته المحلية واستنزاف احتياطي الصرف. ولهذا كلما كان نظام الصرف قادر على امتصاص الأزمات المالية كلما ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

ج- تأثير سعر الصرف على الانفتاح التجاري

أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات على أنه عندما يكون نظام سعر الصرف الرسمي الذي يسود فيه ثابت فإنه يحقق زيادة في مستوى معدلات التجارة الدولية لكونه يحد من التقلبات في سعر الصرف

[1] أمين تمار، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية- جامعة البليدة2، العدد1، 2016، ص253-254

[2] محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص194-195.

الاسمي وانخفاض تكلفة التحوط الناتجة عن مخاطر العملة و حالة عدم اليقين؛ في حين تؤيد بعض الدراسات الأخرى أنه عندما يكون سعر الصرف الرسمي يسود في نظام صرف مرن أنه سوف يساهم في زيادة الصادرات (في حالة التي يكون فيها الطلب على الصادرات مرنا)، وذلك لكون تحل مشكلة عدم توافق أسعار الصرف (أي أنه في الأجل الطويل لا يعبر سعر الصرف الاسمي عن سعر الصرف الحقيقي).

الفرع الثاني: أثر سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

يشير وجود سوق الصرف الموازي عن القيود التي تفرضها الدولة على المعاملات الخارجية حيث تؤدي القيود التجارية وخاصة القيود على الاستيراد إلى إعاقة تموين القطاع الانتاجي الوطني بالمواد الأولية والتجهيزات الانتاجية الضرورية لنشاطه وتطوره؛ ومن الناحية المالية يعبر وجود سوق موازية للصرف عن وجود كبح مالي في الاقتصاد يعيق الوصول إلى المستويات أعلى للنمو الاقتصادي.

وبالاعتماد على التحليل السابق لقنوات تأثير سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي وتحليل دواعي ظهور أسواق الصرف الموازية غير الرسمية، تم استنتاج النتائج التالية:

- يمكن أن يؤثر تواجد سوق الصرف الموازي غير الرسمي على الناتج المحلي الاجمالي للفرد من خلال **التأثير على القدرة الشرائية للمواطن**، حيث إذا كان سعر الصرف في السوق الصرف الموازي أعلى من سعر الصرف الرسمي، فإن ذلك يعني أن العملة المحلية تفقد قيمتها أمام العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تضخم مستورد في حالة الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية الضرورية والسلع الاستهلاكية، فبالتالي تقل القدرة الشرائية للمواطن ويؤثر على مستوى معيشته، مما يساهم في تقليل قدرتهم على الاستهلاك.
- كما يمكن أن يتردد المستثمرون الأجانب في الاستثمار في البلد المتأثر بسوق الصرف الموازي غير الرسمي، بسبب تقلبات سعر الصرف وعدم الاستقرار النقدي، بحيث **يقلل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد وبالتالي تقليل الفرص الوظيفية والدخل للمواطن.**

وباعتبار أن الدراسات السابقة استندت أيضا على التحليل السابق في تفسيرها لكيفية تأثير سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي، إذ أثبتت أنه يترتب على وجود سوق الصرف الموازي غير الرسمي تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الذي يعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي)؛ ومن بين هذه الدراسات السابقة دراسة "Reinhart" &"Rogoff" لسنة 2004 التي تضمنت مجموعة من الدول خلال الفترة (1970-2001) وتوصلت إلى نتيجة مضمونها أن الدول التي كانت سائدة فيها أسواق صرف موازية لتسوية معاملاتها بالعملات الأجنبية حققت معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي موجب قدر ب0.8%، في حين أن الدول التي كان سائدا بها سعر صرف رسمي موحد حققت معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي موجب قدر ب1.8 %.

وفي نفس السياق أيضا، توصلت دراسة "Avellan" لسنة 2005 التي شملت 113 دولة للفترة (1974-2001) إلى نتيجة مفادها ان الدول التي كانت سائدة فيها أسواق صرف موازية لتسوية معاملاتها بالعملات الأجنبية حققت معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سالب قدر ب0.2%، في حين أن الدول التي كان سائدا بها سعر صرف رسمي موحد حققت معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي موجب قدر ب1.94 %.

المبحث الثاني: أثر سوق الصرف الموازي على الصادرات والواردات

تشير أدبيات التاريخ الاقتصادي إلى أن الصادرات والواردات تؤدي دورا مهما في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، ذلك لأن سياسات التصدير والاستيراد تؤدي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي؛ ولذلك يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر سعر الصرف الموازي على كل من الصادرات والواردات باعتبار أنه يتم تسوية المبادلات التجارية الدولية بالنقد الأجنبي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات والواردات

باعتبار أن المعاملات الدولية تتم بين دول العالم عن طريق ما يعرف بالاستيراد والتصدير التي قد نشأت بسبب التخصص، وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، ويتبع عمليات التبادل الدولي تحديد وحساب قيم الصادرات وواردات كل دولة، الأمر الذي يحتم على كل دولة أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح لما تصدر الدولة سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين الدولة الأخرى لصالح هذه الدولة.

الفرع الأول: تعريف الصادرات والواردات

يوجد للصادرات والواردات عدة تعاريف، ويرجع هذا لأهميتهما في تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة.

أولا- تعريف الصادرات

تعرف الصادرات على أنها "مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين، وتمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة"[1]. كما تعرف الصادرات أيضا على أنها "عبارة عن انفاق الأجانب على سلع وخدمات محلية (تنتج داخل الدولة وترسل للخارج) وبذلك فهي تؤدي إلى زيادة الدخل أي أنها إضافة إلى تيار الدخل والانفاق"[2]. أي تساهم الصادرات في استخدام الموارد في الاقتصاد للإنتاج السلع والخدمات،

[1] سهام موسي، **استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية –دراسة تحليلية للنموذج الصيني–**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص54.

[2] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، السعودية، 2014، ص43.

ويمكن بيع الفائض منها في الخارج لتلبية الطلب الأجنبي مع توسيع الانتاج الوطني أيضا وتوليد ايرادات بالعملات الأجنبية يمكن استخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

فبالاعتماد على فرضيات النمو القائم على التصدير، تناقش هذه الفرضيات أنه ضمنيا نمو الصادرات سوف يؤدي إلى نمو الانتاجية على مستوى الاقتصاد بالكامل، و ذلك من خلال:[1]

- كلما كان البلد أفضل في انتاج سلعة متخصصة (يجب أن تتخصص الدول في انتاج السلع التي تكون أكثر كفاءة في انتاجها مقارنة بالدول الأخرى) وأن تتاجر بهذه السلعة مع بقية دول العالم، كلما زادت ايرادات بالعملات الأجنبية التي ستجمعها من صادراتها وكلما زادت قدرتها على شراء الواردات؛
- أن التصدير مفيد لميزان المدفوعات نظرا لأن البلدان النامية تعاني دائما من نقص العملات الأجنبية، حيث تخفف الصادرات القيود المفروضة على النقد الأجنبي مما يسمح بزيادة السلع المستوردة التي بدورها تؤدي إلى النمو الاقتصادي؛
- الصادرات تزيد من الكفاءة من خلال المنافسة، حيث تؤدي المنافسة إلى تحقيق وفرات الحجم ونشر المعرفة التقنية في الانتاج، وهو ما يشكل مصدرا هاما محتملا للنمو؛

بالإضافة إلى ذلك أصبحت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي تفضل السياسات التي تشجع النمو القائم على الصادرات كشرط لتقديم القروض والمساعدات التنموية؛ وبذلك تم تبني السياسات الموجهة للتصدير كوسيلة لسداد الديون.

ثانيا- تعريف الواردات

تعرف الواردات على أنها "انفاق مواطني الدولة على سلع وخدمات أجنبية (تنتج في الخارج وترسل للداخل) لذلك فهي تؤدي إلى نقص في الدخل أي أن الواردات تسرب من تيار الدخل والانفاق"[2]. وكما تعرف الواردات على أنها "السلع والخدمات المنتجة بالخارج والمستهلكة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع الخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيم الناتج الوطني الذي يمثل المنتج داخل حدود الوطن"[3].

[1] TABAN, S., AKTAR, I., **AN EMPIRICAL EXAMINATION OF THE EXPORT-LED GROWTH HYPOTHESIS IN TURKEY**, Journal of Yasar University, Vol3- No11, P-P 1535-1551, p1537-1538.

[2] محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص43.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص131-132.

باعتبار أنه غالبا ما تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات سلبية لأن معظم الانفاق على الواردات يقلل من موارد الدخل الوطني؛ ومع ذلك في المقابل أقر الاقتصاديون أن تأثير الواردات على الناتج الاجمالي المحلي ينبع من أن حقيقية أن الواردات تمكن الدولة من اكتساب عوامل انتاج لا تستطيع الدولة انتاجها بنفسها وضمن حدودها الجغرافية بسبب انعدام التكنولوجيا والقوى العاملة والمهارات والموارد اللازمة في الأجل القريب. ولذلك هناك عدة فرضيات تناقش نمو الناتج المحلي الاجمالي القائم على نمو الواردات، وتتمثل في التالي:[1]

- ان استيراد السلع الرأسمالية الوسيطية قد تزيد من مستويات المخزون الرأسمالي الانتاجي للبلد مما يؤدي في النهاية لزيادة مستويات النمو الاقتصادي؛
- تعمل الواردات على زيادة مستويات الناتج المحلي الاجمالي من خلال السماح للدول ذات الخبرة الفنية المنخفضة مثل الدول النامية بتكييف وتبني الاختراعات التكنولوجية المتقدمة من الدول ذات الخبرة الفنية العالية مثل الدول المقدمة.

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات

باعتبار أن سياسة التجارة الخارجية هي التي تقوم بتنظيم المبادلات الدولية، فبالتالي تفرض السياسة التجارية مجموعة من الاجراءات والأدوات التي بدورها تؤثر على حجم، نوع، وأسعار الصادرات والواردات، وتتمثل هذه الأدوات في التالي:[2]

- **الرسوم الجمركية**

هي عبارة عن ضريبة تفرض على الصادرات والواردات بهدف توفير موارد مالية للبلد وحماية الانتاج المحلي، و كما تتباين هذه الرسوم من دولة لأخرى وذلك على حسب السياسة التجارية المتبعة، فعلى سبيل المثال، تعتمد البرازيل على الرسوم الجمركية على صادرات "البن" كمصدر دخل مهم، في حين تمنع الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق الرسوم الجمركية على الصادرات[3].

- **إعانات التصدير**

[1] AL HEMZAWI, B., UMUTONI, N., **Impact of exports and imports on the economic growth- A case study of Rwanda from 2006 to 2020-**, JONKOPING UNIVERSITY, May 2021, P 12-13.

[2] سمية بونوة، منير نوري، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر، المجلد 14– العدد 19، 2018، ص 124.

[3] السيد السريتي، خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة– السعودية، 2017، ص147.

تتمثل في مختلف المزايا والتسهيلات والمبالغ النقدية التي تمنح للمنتج الوطني بهدف جعل هذه الصادرات في وضع تنافس أفضل على مستوى الأسواق الخارجية.

- **سياسة الحصص**

تقوم حكومات الدول بالتحديد الكمي للواردات أي فرض حد أقصى من استراد سلع معينة خلال فترة محددة بهدف حماية المنتوج الوطني وتجنب عجز ميزان المدفوعات.

- **سياسة الاغراق**

يقصد بها بيع سلع منتجة محليا على مستوى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة بهدف التخلص من منتوج معين أو الحفاظ على حصة المنتوج في السوق.

- **الحضر (المنع)**

تقوم الدولة بمنع أحيانا تصدير أو استيراد السلع والخدمات مع دول معينة أو منع تبادل سلع وخدمات محددة[1].

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الاسمي (الرسمي/ الموازي) على الصادرات والواردات

لطالما أشارت الأدبيات الاقتصادية على دور سعر الصرف الرسمي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال آلية تخفيض القيمة الاسمية للعملة والتي بدورها تؤثر على الصادرات والواردات؛ ولهذا يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات والواردات ثم يلي بعده تحليل أثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي على الصادرات والواردات.

الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات والواردات

في بداية الأمر، يقصد بتقلبات سعر الصرف هو تخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بحيث تحدث تقلبات سعر الصرف تغيرات على مستوى أسعار السلع المحلية مقابل أسعار السلع في الدول الأجنبية، مما يساهم في التأثير على حجم الصادرات والواردات، وبشكل أدق يتمثل هذا التأثير بالشكل التالي[1]:

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص225-226.

أولا- تأثير تقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات

في حالة ارتفاع سعر الصرف الرسمي -أي تخفيض أو انخفاض في قيمة العملة المحلية- ينعكس ذلك على أسعار السلع المحلية التي تم توجيهها للتصدير، بحيث تصبح أسعار هذه السلع رخيصة بمقارنتها بالأسعار الأجنبية، مما يساهم في زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية الموجهة للتصدير، وبذلك تزيد ايرادات الدولة بالعملة الأجنبية؛ إلا أنه يعتمد هذا التأثير على مدى حجم الواردات (فكلما كان حجم الواردات كبير كلما كانت فعالية هذا التخفيض ضئيلة)، وأيضا يعتمد على حجم السلع المستوردة التي تستخدم كمواد أولية ضرورية للصادرات.

أما في حالة انخفاض سعر الصرف الرسمي -أي رفع أو ارتفاع في قيمة العملة المحلية- يؤدي ذلك في تراجع الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، مما يساهم في انخفاض سعر السلع المحلية نتيجة زيادة المعروض من السلعة المحلية.

ثانيا- تأثير تقلبات سعر الصرف الرسمي على الواردات

يؤدي ارتفاع سعر الصرف الرسمي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة محليا في المقابل يبقى سعرها بالعملة الأجنبية ثابتا، وبالتالي يتراجع حجم الطلب على الواردات باعتبار أسعارها أصبحت أكثر تكلفة محليا، مما يرفع الطلب على المنتجات المحلية والذي يساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري؛ لكن في حالة الدول النامية يكون هذا التأثير على السلع الكمالية المستوردة فقط أما السلع التجهيزية أو المواد الأولية المستوردة فإنه تزيد تكلفتها مما يزيد حجم المدفوعات بالعملة الأجنبية لهذه الدول وذلك ما يتسبب في عجز الميزان التجاري؛ في المقابل عند انخفاض سعر الصرف الرسمي، أي في حالة رفع قيمة العملة المحلية بهدف تقليص تكلفة الواردات على الميزان التجاري، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات باعتبار أن أسعارها أصبحت رخيصة، كما يساهم في انخفاض تكلفة اقتناء التجهيزات والمواد الصناعية المستوردة ومنه تنخفض تكلفة الانتاج.

الفرع الثاني: أثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي على الصادرات والواردات

[1] سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص128-132.

باعتبار أن سعر الصرف الموازي غير الرسمي غالبا ما يكون أعلى من سعر الصرف الرسمي، فهذا ما يجعل من علاوة الصرف الموازية غير الرسمية **دافع للغش والتزوير في فواتير الصادرات والواردات؛** إذ أظهرت نظرية الاختيار التي تنطوي على المخاطر أو زيادة ارباح المتعامل الاقتصادي من خلال الغش في فواتير الصادرات والواردات لدراسة .Barbosa et al(1992) أنه يمكن للمصدرين زيادة أرباحهم عن طريق خفض قيمة الفواتير ثم بيع العملة المقابلة للمبلغ الناقص في السوق الصرف الموازية غير الرسمية، من خلال الحصول على مبلغ أكبر من النقود المحلية لنفس المعاملة، أما في حالة المستوردين، فإن ما يحدث هو أنه عندما يبالغ المستورد في إصدار فواتير بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فإنه يبيع في السوق الصرف الموازية غير الرسمية الجزء من المبلغ الذي تمت المبالغة في فواتيره، وفي نهاية العملية يتمكن من إنفاق عملة محلية أقل على نفس سلعة أو خدمة الاستيراد؛ ومنه يستفيد المتعاملون في مجال التجارة الخارجية في رفع أرباحهم بشكل غير قانوني من الصفقات التي يبرمونها من خلال التزوير والغش في فواتيرهم[1]، وبالاعتماد على تحليل مقاربة التجارة الحقيقية ونتائج الدراسة السابقة Bahmani-Oskooee and Goswami(2003) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين علاوة السوق الموازية غير الرسمية والمبالغة في فواتير الواردات من خلال التحايل على الضوابط المفروضة على العملة الصعبة وهذا ما يساهم بدوره في استنزاف احتياطي العملات الصعبة للبنك المركزي[2]؛ **كما يساهم وجود سوق صرف موازي غير رسمي بزيادة تكلفة الواردات؛** حيث إذا كان سعر الصرف الموازي أعلى من السعر الرسمي، فإن الشركات والتجار للسلع والخدمات المستوردة (خاصة السلع والخدمات التي تصنف تحت بند "واردات بدون تسديد") سيضطرون لشراء العملات من السوق الموازية بسعر صرف مغالى فيه، وهذا ما يزيد من تكلفة الشركات ورفع أسعار المنتجات النهائية للمستهلكين، بالتالي **يساهم كل ذلك في حدوث عجز في ميزان المدفوعات،**

في نفس السياق أيضا، **يسمح وجود سوق صرف موازي غير رسمي بتشجيع التهرب الضريبي** من خلال تحقيق أقصى ربح، وذلك لكون أن علاوة سوق الصرف الموازية غير الرسمية المرتفعة تحفز على عدم تسجيل الصفقات التجارية في الدوائر الرسمية، مما يساهم ذلك بخفض من قيمة الايرادات الضريبية، حيث يقوم الأفراد والشركات بتحويل أرباحهم من الصفقات التجارية من العملات الأجنبية في

[1] Barbosa, F. H., Cysne, R. P., Holanda, M. C., **"UNDERINVOICING OF EXPORTS, OVERINVOICING OF IMPORTS, AND THE DOLLAR PREMIUM ON THE BALCK MARKET"**, *Estudios Económicos*, Vol. 7, No. 1 (13), Jun 1992, pp. 69-83

[2] Bahmani-Oskooee, M. and Goswami, G. G., **"Smuggling as Another Cause of Failure of the PPP"**, *Journal of Economic Development*, 28 (2), 2003, pp. 23-38.

سوق الصرف الموازية غير الرسمية بسعر أعلى وبدون دفع الضرائب اللازمة؛ وهذا ما أثبتته دراسة Bhagwati (1964) حيث أكدت الدراسة أنه تم تزوير فواتير الواردات من خلال تخفيض في قيمتها وذلك على كل المنتجات التي تخضع لتعريفات جمركية مرتفعة وبشكل كبير[1]، وكما أكدت دراسة Epaphra (2015) هذه النتيجة في حالة جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث يكون مدى التضليل في فواتير الواردات أعلى بالنسبة للمنتجات التي تواجه معدلات ضريبية أعلى[2]، في المقابل أثبت أيضا دراسة McDonal (1985) وجود علاقة إيجابية بين الغش في الفواتير وضرائب التصدير في التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة[3]. بالإضافة أيضا إلى دراسة Buehn and Eichler (2011) التي قدمت أدلة إضافية على وجود علاقة إيجابية بين الغش في الفواتير التجارية والحصص والتعريفات الجمركية، حيث تنخرط الشركات أيضًا في تزييف الفواتير التجارية للاستفادة من الحوافز الضريبية التي تهدف إلى تشجيع الصادرات، إذ تسعى الشركات المصدرة إلى تعظيم أرباحها من خلال المبالغة في تقدير فواتير صادراتها.

كما يجدر الاشارة إلى أن وجود سوق صرف موازي يسمح بالتحايل على العقبات البيروقراطية – بما في ذلك الأعمال الورقية المطولة والتأخير في التراخيص والضوابط الإدارية– من أجل تسريع تسوية المعاملات، وذلك لاعتبار أن سوق الصرف الموازي غير الرسمي هو الوجهة الأولى للمتعاملين الاقتصاديين لقطاع الخاص الذين يرغبون في القيام بأنشطة تجارية غير رسمية، حيث يؤدي زيادة تمويل هذا الاقتصاد من سوق الصرف الموازية غير الرسمية إلى زيادة تداول السلع والخدمات في أسواق بعيدة عن التفتيش، مما يعني تقليل القيود والرسوم التجارية والجمركية التي قد تؤثر على الصادرات والواردات الرسمية، ومن المرجح أن تكون هذه الممارسات أكثر انتشارا في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد في القطاع العام، إذ كثيرا ما تعمل الشركات في التهريب لتجنب الاجراءات الخاصة بالاعتمادات المصرفية والتراخيص الخاصة بالسلامة العامة، كما يتم تشجيع التهريب وتسهيله أيضًا من قبل المسؤولين الحكوميين الفاسدين الذين من المفترض أن ينفذوا لوائح التجارة الخارجية والجمارك وهذا ما تم تأكيده من خلال دراسة Fisman and Wei (2007) حيث توصلت الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين

[1] Bhagwati, J. N., **" On the Under-invoicing of Imports"** , *Bulletin of the Oxford University, Institute of Economics and Statistics*,Num 26, 1964, pp.389-397.

[2] Epaphra, M. , **Tax Rates and Tax Evasion: Evidence from Missing Imports in Tanzania** , *International Journal of Economics and Finance,* Num 7 (2), 2015, pp. 122-137

[3] McDonald, D. C.. **Trade Data Discrepancies and the Incentive to Smuggle: An Empirical Analysis**, *International Monetary Fund Staff Papers,* Num32 (4), 1985, pp. 668-692.

الفساد وتزوير في الفواتير التجارية للسلع ذات القيمة الباهظة[1]، وبالتالي كل هذه الدوافع في ظل وجود سوق صرف موازي غير رسمي سوف **تساهم بخلق وتشجيع الاقتصاد الغير رسمي (سوق السلع والخدمات)**.

[1] Fisman, R. and Wei, S. J., **"The Smuggling of Art, and the Art of Smuggling: Uncovering the Illicit Trade in Cultural Property and Antiques"**. *NBER Working Paper*, No. 13446, 2007.

المبحث الثالث: أثر سوق الصرف الموازي على التضخم

هناك اتفاق على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية أنه توجد علاقة طردية قوية بين ارتفاع سعر الصرف ومعدلات التضخم، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى الزيادة في أسعار السلع الغذائية الأساسية بصورة كبيرة خاصة المستوردة مثل القمح، وارتفاع في السلع الضرورية مثل الدواء والغذاء؛ ولهذا يمكن أن يؤثر تعدد سعر الصرف على معدل التضخم بعدة طرق.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعتبر التضخم أحد الظواهر الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الأداء الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة أو النامية على السواء، وان اختلفت تعاريفه، أسبابه، وأثاره.

الفرع الأول: تعريف التضخم

بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم إلا أن أكثرها شيوعا تعتبره "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين"[1]

كما يمكن تعريفه أيضا أنه "ارتفاع مستمر ومحسوس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي (فائض في الطلب وعجز في العرض) ومع ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات وبذلك تنخفض قيمة النقود ويسود التضخم"[2].

وفي تعريف آخر يمثل التضخم بأنه " حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد على ندرة العرض"[3].

عموما من خلال هذه التعاريف تم استخلاص خاصيتين تفسر ظاهرة التضخم، وهما كالتالي:

- **الخاصية الأولى:** يجب أن يشمل هذا الارتفاع في الأسعار معظم السلع والخدمات المهمة والمتداولة يوميا في اقتصاد ما؛
- **الخاصية الثانية:** ارتفاع الاسعار على مستوى السلع والخدمات بصفة مستمرة.

---

[1] رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد الدولي، العدد18، أبو ضبي، 2021، ص4.

[2] محمود الحسن الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

[3] عيسى خليفي، **التغيرات في قيمة النقود –الأثار والعلاج– في الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2011، ص127.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لحدوث التضخم

اهتمت النظريات الاقتصادية بتفسير مصادر التضخم، ففي العموم خلصت هذه النظريات بأنه تقسم مصادر التضخم إلى الأسباب التالية:

أولا- التضخم الناشئ عن الطلب

تبنت هذا الاتجاه كل من المدرسة النقدية (سواء الكلاسيكية أو الحديثة برعاية فريدمان) والمدرسة الكينزية، إذ اجتمعوا على أن التضخم ينشئ بسبب وجود فائض في الطلب.

أ- تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

فسرت المدرسة الكلاسيكية أن التضخم ما هو إلا انعكاس أثر زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد فيرتفع بذلك المستوى العام للأسعار بنفس نسبة التي زادت بها كمية النقود؛ وتم صياغة هذه النتيجة من خلال النظرية الكمية للنقود حيث تتبنى هذه النظرية مبدأ حيادية النقود بالنسبة للنشاط الانتاجي الحقيقي، التي بدورها شهدت عدت تطورات من طرف رواد المدرسة الكلاسيكية لتأخذ شكلها الأخير من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية لمارشال، وذلك بالاعتماد على الفرضيات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها[1]:

- ثبات حجم المعاملات في الاقتصاد باعتبارها تتحدد بعوامل موضوعية-العوامل التي تؤثر على الحجم الحقيقي للانتاج تكون ثابتة- وذلك لكون مستوى النشاط الاقتصادي يتحرك بشكل تلقائي نحو مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية؛ كما اعتبروا الكلاسيك أن للنقود دور حيادي في ولا تؤثر في النشاط الاقتصادي كونها وسيط للمبادلة فقط؛
- ثبات سرعة دورن النقود في الأجل القصير لأنها تخضع للعوامل السلوكية التي تؤثر على سرعة انتقال النقود من فرد إلى آخر كتطور الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتطور وسائل تسوية المدفوعات وزيادة الكثافة السكانية وغيرها من السلوكيات التي لا تتغير في الأجل القصير ومستقلة عن كمية النقد؛

[1] عبد العزيز بن عايب، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023، ص24-27.

- تغير المستوى العام للأسعار يرتبط بتغير كمية النقود وذلك لكون النظرية الكمية تفترض ان كمية النقود تعني زيادة وسائل الدفع وفي ظل ثبات حجم السلع والخدمات فيساهم ذلك في ارتفاع الأسعار لكون كمية عرض النقد سوف تنعكس على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه ولهذا تعتبر هذه النظرية اكثر تطرفا، إلا أنه يرى بعض الاقتصاديين من المدرسة الكلاسيكية أن التغير في كمية النقود ليس بضرورة سوف يؤدي الى زيادة الأسعار بنفس النسبة.

1- معادلة التبادل لفيشر

قدم الاقتصادي الأمريكي "ايرفنج فيشر" معادلة التبادل لإثبات العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، إذ قام فيشر بوضع في الطرف الأيمن للمعادية حاصل ضرب كمية المعروض النقدي وسرعة تداولها، في المقابل وضع في الطرف الأيسر للمعادلة حاصل ضرب متوسط سعر حجم المعاملات وذلك وفق الصيغة التالية:

$$MV = PT \ \ldots\ldots (1)$$

حيث:

- M كمية المعروض النقدي الذي تم تداوله خلال زمن معين؛
- V سرعة تداول النقود والتي اعتبارها فيشر ثابتة في المدى القصير؛
- P المستوى العام للأسعار؛
- T حجم المعاملات والتي اعتبرها فيشر ايضا ثابتة في الدى القصير؛

$$\boldsymbol{P = M \times \frac{\overline{V}}{\overline{T}}} \ \ldots\ldots (2)$$

بالتالي أثبتت معادلة فيشر صحة تحليلات النظرية الكمية بأنه توجد علاقة طردية بين مستوى المعروض النقدي ومستوى العام للأسعار وفي ظل ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود فإن التأثير يكون بنفس النسبة والاتجاه.

2- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة لمدرسة كامبرج

شهدت النظرية الكمية شكلا آخر من طرف أعضاء مدرسة كامبردج أبرزهم "ألفريد مارشال" مع أن معادلة "مارشال" تتفق مع معادلة فيشر بأنه توجد علاقة مباشرة بين كمية المعروض النقدي ومستوى الأسعار، إذ أن الاختلاف يكمن أن معادلة مارشال اعتبرت ان الانفاق يتحدد من خلال الطلب الكلي على عكس فيشر الذي اعتبره يتحدد من خلال سرعة دوران النقود، كما اعتبرت

معادلة مارشال أن التغيرات في ميل الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية تؤثر على حجم الانتاج من ثم على حجم الدخل الذي بدوره يؤثر على مستوى الأسعار، وعليه تأخذ معادلة مارشال الصيغة التالي:

باعتبار انه يفترض خلال فترة زمنية ما ترغب فئة من الأفراد بالاحتفاظ بنسبة معينة من دخلها الوطني الحقيقي وهذا ما يسمى بالتفضيل النقدي ويرمز له بالرمز (K)، إذ تكون طبيعة العلاقة بين هذا الأخير وسرعة دوران النقود (V) عكسية بالشكل التالي:

$$K = \frac{1}{V} \ldots\ldots (3)$$

ومنه عندما يتم تعويض حجم المبادلات بالدخل في المعادلة رقم لفيشر تصبح معادلة مارشال بالشكل التالي:

$$M \times V = P \times Y \ldots\ldots (4)$$

ثم عند مطابقة المعادلة رقم (3) مع المعادلة رقم (4) تصبح المعادلة النهائية لمارشال بالصيغة التالية:

$$\frac{\boldsymbol{M}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{P} \times \boldsymbol{Y} \quad \Rightarrow \boldsymbol{M} = \boldsymbol{P}(\boldsymbol{Y} \times \boldsymbol{K}) \quad \ldots\ldots (\mathbf{5})$$

ومنه توصل مارشال من خلال المعادلة بأنه توجد علاقة طردية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار مع ثبات كل من الدخل والتفضيل النقدي، ويمكن ملاحظة أيضا أن هذه المعادلة أثبتت أنه هناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدي ومستوى الأسعار.

وفي الأخير أظهرت النظرية الكمية تحليل مقنع فسرت من خلاله كيفية حدوث الارتفاع التضخمي في الأسعار خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من جمود جهازها الانتاجي.

ب-تفسير التضخم في الفكر الكينزي

يعتبر "كينز" أن التضخم "ناشئ بسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب" التضخم والنمو؛ إذ اعتمد "كينز" في تحليله على عدة فرضيات أضافت بعد جديد يختلف عن التحليل الكلاسيكي، وتتمثل هذه الافتراضات فيما يلي:

- قد يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى تكون فيه عناصر الانتاج غير مستغلة بصفة كاملة وانما بشكل جزئي أي لا يحدث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي فقط عند مستوى التشغيل الكامل؛
- أكد على أن النقود تطلب لذاتها وليس فقط من أجل المعاملات؛
- بين "كينز" أن زيادة الطلب الكلي الفعال هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة كل من الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري.

كما يرى كينز بأن تأثير الزيادة على مستوى الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار قد تكون من خلال عدة حالات وذلك لكون ان التوازن قد يتحقق عند المستوى الجزئي للتشغيل وأيضا عند مستوى التشغيل الكامل، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي[1]:

- **مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل**

وتعني هذه المرحلة بأنه توجد موارد انتاجية في اقتصاد ما لم يتم استغلالها أي "موارد انتاجية عاطلة"، حيث يفترض كينز في هذه المرحلة أنه عند زيادة الطلب الكلي سوف يساهم ذلك في زيادة الدخل الحقيقي لكن دون ان تحقق زيادة في أسعار عناصر الانتاج فورا، لكن مع الزيادة المستمرة والمتتالية على مستوى الطلب الكلي يساهم ذلك في ارتفاع تكلفة الانتاج ولكن بشكل تدريجي وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار جزئيا وذلك بسب انعدام مرونة بعض عوامل الانتاج اتجاه مستوى الطلب المتزايد عليها، وهذا ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي؛ وكما أضاف كينز ان هذا النوع من التضخم يعتبر حافز على زيادة الانتاج مقابل ارتفاع الأرباح.

- **مرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل**

[1] أسماء ميخاليف، **محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، باتنة، 2017، ص42-43.

ويقصد بمرحلة التشغيل الكامل بأن الجهاز الانتاجي قام باستغلال التام لجميع عوامل الانتاج أي أنه لا يوجد طاقات وموارد اضافية من أجل مجابهة الطلب الكلي، مما ينعكس ذلك الفائض من الطلب على المستوى العام للأسعار فقط ويساهم في زيادتها ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم البحت، وعند هذا المستوى يصبح تفسير كينز للتضخم مماثل للنظرية الكمية والفروض الكلاسيكية المتعلقة بمستوى التشغيل الكامل.

ج- النظرية النقدية المعاصرة "فريدمان"

تعتبر هذه النظرية أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة تنشأ بسبب نمو كمية النقود بشكل أسرع من نمو الانتاج؛ إذ اعتمد "فريدمان" بتحليل ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود من خلال دراسة العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود والطلب عليها، فتوصل إلى أنه عندما تقوم السلطات النقدية بعرض النقد بصورة مستمرة و بشكل يفوق الطلب على النقود يتسبب ذلك بنشوء التضخم حيث أرجع فريدمان أن سبب الاختلال يكون في جانب الطلب على النقود باعتبار أن دالة الطلب على النقود يصعب التحكم في مكوناتها على عكس عرض النقد الذي يخضع لقرارات السلطة النقدية؛ ويرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود تتلخص في المعادلة التالية:

$$M^d = \mathrm{M}^d\,(rc, re, pe, pc, y, w) \;\ldots\ldots(1)$$

حيث:

- M^d تمثل الطلب على النقود؛
- rc تمثل نسبة الفائدة السائدة حاليا؛
- re تمثل نسبة الفائدة المتوقع،
- pc تمثل معدل التضخم الحالي؛
- pe تمثل معدل التضخم المتوقع؛
- y الدخل الوطني؛
- w الثروة بمختلف أشكالها؛

فحسب هذه المعادلة يفترض "فريدمان" بأنه عندما يتم زيادة عرض النقود عن الحجم الأمثل للانتاج فيحصل الأفراد على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به وبالتالي يلجؤون إلى استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، مما ينتج عنه ارتفاع الأسعار نتيجة للطلب المتزايد على الأصول الحقيقية؛ وهذا ما جعل "فريدمان" يقرر بأنه باعتبار تناسب تغير مستويات الأسعار مع التغير في عرض النقود فإنه بالضرورة يتحدد التضخم المتوقع بزيادة كمية النقود وأن العرض الكلي للسلع والخدمات يتحدد حسب المستوى العام للأسعار، منه عرض النقود هو السبب الرئيسي لحدوث اختلالات في مستوى الانتاج الحقيقي وفي مستوى التوظيف.

ثانيا- التضخم الناتج عن زيادة التكاليف

توضح هذه النظرية بأن مصدر التضخم يكون في جانب العرض؛ إذ تبنوا رواد هذه النظرية من بينهم "جورج جيلدر" و" اشكي" لقانون ساي-الذي ينص على أن العرض هو الذي يخلق الطلب- في تفسير حدوث التضخم من جهة العرض وأن الاختلاف بين الطلب الكلي والعرض الكلي يكمن في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اذ أرجعوا أيضا أن ارتفاع الضرائب سوف يساهم بالضرورة في ارتفاع الأسعار باعتبارها من التكاليف؛ وفي نفس السياق، اعتمد "جالبريت" في تفسير التضخم على العوامل الاجتماعية، وأن لنقابات العمال و الاحتكارات التي تزاولها المؤسسات الاقتصادية دور مهم في ارتفاع مستوى العام للأسعار حيث يكون وفقا للسيناريو التالي: " بسبب زيادة الأجور بواسطة نقابات العمال تقوم المؤسسات بزيادة أسعار سلعها وخدماتها في محاولة لحماية هوامش ربحها، وتؤثر زيادة الأسعار هذه على تكاليف المؤسسات الأخرى وتكاليف معيشة المستهلكين، وعندما ترتفع تكاليف المعيشة يشعر العمال بأن لهم الحق بالحصول على اجور أعلى من أجل تعويض تكاليف المعيشة العالية، وتحول المؤسسات ثانية هذه الزيادة إلى المستهلكين على شكل زيادة سعرية، وهكذا يغذي التضخم نفسه بنفسه حيث تستمر الارتفاعات المتتالية في الأسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم- التضخم الحلزوني- حيث تؤدي زيادة الاجور إلى زيادة الأسعار ثم زيادة الأجور مرة اخرى فزيادة أسعار...وهكذا".

بالتالي يلاحظ أن تضخم زيادة التكاليف يحدث بسبب العوامل التالية:

- التضخم الناشئ عن دفع الأجور نحو الزيادة ويحدث بسبب مطالبة نقابات العمال برفع الأجور النقدية؛

- التضخم الناشئ عن دفع الأرباح نحو الارتفاع بسبب الاحتكارات التي تزاولها المؤسسات الاقتصادية؛
- ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج سواء مستوردة أو محلية.

وفي الأخير يمكن استخلاص أنه قد يظهر التضخم الناتج عن زيادة التكاليف بسبب التضخم الناشئ عن الطلب، وذلك عند ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة التضخم الناشئ عن الطلب تقوم نقابات العمال بمطالبة رفع الأجور للعمال للمحافظة على اجورهم الحقيقي مما يساهم في التضخم عن طريق زيادة التكاليف[1].

ثالثا: التضخم الهيكلي

تم تبني هذه النظرية من طرف الاقتصادي "راؤول بريتش"، فحسب هذه النظرية فإن ظاهرة التضخم لا يرجع إلى أسباب نقدية، بل إلى أسباب هيكلية ناتجة عن اختلال الهياكل الاقتصادية المنظمة لنشاط الاقتصادي للبلدان النامية عندما تقوم بتوزيع واستغلال مواردها بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون هذه الاختلالات مكونات الطلب الكلي أو مكونات العرض الكلي، وتتمثل في المعالم التالية:

أ- الطبيعة الهيكلية المتخصصة في انتاج وتصدير المواد الأولية

باعتبار أن الأسواق العالمية هي التي تحدد أسعار المواد الأولية والتي يتعرض الطلب على هذه الأخيرة لتقلبات حادة، إذ عندما تشهد أسعار هذه المواد الأولية ارتفاعا فإنها بضرورة سوف تساهم في زيادة ايرادات الصادرات بشكل كبير بحيث يتسبب في زيادة الدخول الفردية وفي زيادة ايرادات الحكومة من الضرائب، في المقابل يزيد الانفاق الوطني في ظل عرض الانتاج غير المرن فيساهم بارتفاع الأسعار.

أما في حالة تراجع أسعار هذه المواد الأولية فيساهم ذلك انخفاض ايرادات الصادرات مما يجعل الحكومات تضطر إلى تقوم بتخفيض قيمة عملتها بهدف تشجيع صادراتها في المقابل يساهم في ارتفاع أسعار المدخلات الأولية المستوردة مما يجعل حجم السلع المستوردة وبالتالي ترتفع أسعارها محليا.

ب- ضعف مرونة عرض المنتوجات الغذائية

[1] محمد طلحة، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2019، ص23-24.

باعتبار ان بعض منتجات القطاعات الزراعية والصناعية تكون مرونة عرضها ضئيلة لعدم تمكن من زيادة انتاجها فإن زيادة الطلب عليها سوف يساهم في زيادة مستوى الأسعار في المدى القصير.

ت- ضعف كفاءة الجهاز المالي للبدان النامية

بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي غالبا ما يجعل الحكومة تلجأ إلى تمويل الانفاق العام بإصدار نقدي جديد مما يساهم في زيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ث- طبيعة توجه مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية

في المراحل الأولى من عملية التنمية تحتاج الاستثمارات الكبيرة للبنية التحتية إلى استمرار الانفاق الاستثماري لكونها لا تعطي مردودها إلا بعد فترة زمنية فيساهم ذلك بارتفاع المدخولات النقدية ومن ثم ترتفع معدلات الطلب الاستهلاكي بما لا يتناسب مع زيادة الطاقات الانتاجية وبالتالي ينتج عن ذلك ارتفاع الطلب الكلي عن مستوى عرض السلع والخدمات مما يجعل مستوى العام للأسعار[1].

المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم

يهدف هذا المطلب إلى تفسير كيفية تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي على معدل التضخم

الفرع الأول: تحليل أثر سعر الصرف الرسمي على معدل التضخم

يؤثر سعر الصرف الرسمي على معدل التضخم من خلال التغيرات التي تحدث على مستوى الأسعار المحلية نتيجة تغيرات سعر الصرف الاسمي أي بين حساسية تحركات هذا الاخير وبين تعديل الأسعار المحلية المتاجر بها وهذا ما يطلق عليه بانعكاس سعر الصرف؛ وينتقل تأثير انعكاس سعر الصرف من خلال ارتفاع أسعار الاستهلاك نتيجة ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة ويكون نوع التأثير مباشر، وينتقل كذلك تأثير انعكاس سعر الصرف من خلال ارتفاع أسعار السلع البديلة والسلع التي يتم تصديرها نتيجة زيادة الطلب المحلي عليها وبالتالي ينعكس على أسعار الاستهلاك وارتفاع معدل التضخم للمنتجات المحلية. ويجدر الاشارة إلى أن معدل الانعكاس يتأثر على حسب هيكل ومستوى المنافسة في سوق السلع، حيث اذا كانت الشركات الأجنبية غايتها الحفاظ على حصتها السوقية

[1] عبد العزيز بن العايب، مرجع سابق، ص42-43.

فإنها سوف تقبل بأرباح حدية منخفضة وتقوم باستيعاب تقلبات أسعار الصرف وتقليص معدل الانعكاس؛ كما يؤثر أيضا نوع نظام الصرف على معدل الانعكاس، حيث إذا كان نظام الصرف المرن هو السائد في اقتصاد لدولة ما فإن التحكم في معدل التضخم يصبح ممكن من خلال درجة انعكاس سعر الصرف الاسمي إلى الأسعار المحلية ولكون نظام سعر الصرف المرن يوفر حماية ضد الصدمات الخارجية، في المقابل عندما يكون سعر الصرف الثابت هو السائد في اقتصاد دولة ما فإن يصعب استقرار معدلات التضخم دون أن ينعكس ذلك على تكلفة الانتاج مما يعرضها لتقلبات تدفقات رؤوس الأموال[1].

الفرع الثاني: تحليل أثر سوق الصرف الموازي على معدل التضخم

باعتبار أن معدل التضخم يشكل في جوهره مؤشرا على القدرة العامة للحكومة في ادارة الاقتصاد، حيث تم التطرق في الفصل الأول لهذه الدراسة إلى أن سعر الصرف الموازي الرسمي تعتمده الدولة من أجل حصول المستوردين والمستهلكين للسلع المستوردة على سلع وخدمات مستوردة بسعر صرف رسمي مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، وبذلك يعتبر سعر الصرف الموازي الرسمي كإعانة ضمنية للمستوردين؛ في المقابل يسمح نظام سعر الصرف المتعدد بتخفيض عجز الميزانية العامة من خلال شراء الحكومات ايرادات الصادرات بالعملات الأجنبية مقابل مبلغ أقل بالعملة الوطنية؛ وبذلك **يكون سعر الصرف الموازي في هذه الحالة أداة من أدوات سياسة الصرف من أجل التحكم في معدل التضخم**[2].

أما في حالة ظهور سوق صرف موازي غير رسمي نتيجة ممارسة السلطات النقدية الضوابط الكمية على الصرف والتجارة الخارجية فإنه يحدث العكس تماما عن الحالة الأولى (تبني سعر صرف موازي رسمي)؛ حيث إذا كان سعر الصرف الموازي غير الرسمي أعلى من سعر الصرف الرسمي، فإن ذلك يعني أن العملة المحلية تفقد قيمتها أمام العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمنتجات التجارية الأخرى، مما يساهم في زيادة معدل التضخم؛ بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر تواجد سوق الصرف الموازي على قطاعات الانتاج المتكاملة مع التجارة الدولية في البلد من خلال رفع التكاليف الانتاجية؛ وبذلك **يستخلص بأن سوق الصرف الموازي غير الرسمي يحدث تضخم مستورد في الاقتصاد.**

[1] سيد أحمد زناقي و مريم حسناوي، **انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، العدد7- سبتمبر، 2018، ص218-220.

[2] نجيب قماش، مرجع سابق، ص71-72.

خلاصة الفصل الثاني:

خلص هذا الفصل إلى أنه يمكن أن يؤثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات والواردات، التضخم)؛ حيث يؤثر سعر الصرف الموازي غير الرسمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال أنه:

- يخفض القدرة الشرائية للمواطن
- يقلل سعر الصرف الموازي غير الرسمي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد وبالتالي تقليل الفرص الوظيفية والدخل.

في المقابل يمكن أن يكون التأثير الناتج عن سعر الصرف الموازي غير الرسمي على الصادرات والواردات من خلال أنه:

- يساهم وجود سوق صرف موازي غير رسمي بزيادة تكلفة الواردات؛
- يساهم وجود سوق صرف موازي غير رسمي بتشجيع التهرب الضريبي؛
- يساهم وجود سوق صرف موازي غير رسمي بتشجيع الاقتصاد الغير رسمي (سوق السلع والخدمات)؛
- يساهم وجود سوق صرف موازي غير رسمي في حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

بالإضافة أنه ايضا يكون تأثير سعر الصرف الموازي غير الرسمي على معدل التضخم من خلال حدوث تضخم مستورد في الاقتصاد.

الفصل الثالث: مشكلة سوق الصرف الموازي غير الرسمي في الجزائر وسبل علاجه

تمهيد

تتميز الجزائر بتواجد سوقين للنقد الأجنبي، أحدهما رسمي يسمى "سوق الصرف البينية للبنوك" وهي سوق منظمة وخاضعة لرقابة البنك المركزي "بنك الجزائر"، والأخرى هي سوق صرف غير رسمية تسمى السوق الموازية أو السوداء وبالرغم من أن القانون الجزائري يعتبر البنوك التجارية ومكاتب الصرف هي فقط المرخص لها شراء وبيع النقد الأجنبي، إلا أن نقص صرف العملات الأجنبية على مستوى سوق ما بين البنوك ساهم بزيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي رغم ارتفاع الأسعار المطبقة فيها من شراء وبيع وتباعدها بشكل كبير عن الأسعار الرسمية؛ مما ساهم أيضا في وجود كتلة نقدية خارج القنوات الرسمية.

ومن هنا يكمن الهدف الأساسي من عرض هذا الفصل هو تحليل أسباب ظهور وتنامي سوق الصرف الموازي وشرح أهم المحددات التي سمحت بتواجد وهيمنة هذه السوق مع تقديم وتقييم الحلول المقترحة لتخفيف هيمنة هذه السوق على الاقتصاد الجزائري؛ ولذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية متمثلة في التالي:

- المبحث الأول: تطور تسعير صرف الدينار الجزائري
- المبحث الثاني: تطور وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر
- المبحث الثالث: اقتراح دمج سوق الصرف الموازي غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي

المبحث الأول: تطور تسعير صرف الدينار الجزائري

منذ انشاء الدينار الجزائري في سنة 1964، عرف هذا الأخير العديد من التغيرات والتطورات، وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك وانتهاج نظام الصرف العائم المدار؛ تجري كل هذه الاجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، وسيتم عرض كل ما سبق بالتفصيل من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: مرحلة التسيير الموجه لسعر صرف الدينار الجزائري (1962-1986)

خلال هذه المرحلة تم تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية بقيمة إدارية وليس لها أي علاقة بأداء كفاءة الاقتصاد الوطني؛ حيث شهد نظام سعر الصرف الثابت المعمول به خلال هذه الفترة مرحلتين: مرحلة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي في الفترة (1962-1973)، ومرحلة ربط الدينار بسلة من العملات في الفترة (1974-1987).

الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي (1962-1973)

باعتبار أن نظام النقد الدولي كان مسيرا باتفاقية "بروتين وودز" خلال الفترة 1692-1971، حيث كانت الدول التي تنتمي إلى صندوق النقد الدولي كعضو ملزمة بجعل تكافؤ عملاتها بوزن محدد من الذهب أو جعل عملاتها متكافئة مع الدولار الأمريكي الذي بدروه متكافئ بوزن محدد من الذهب؛ هذا ما ساهم بعد استقلال الجزائر بجعلها تابعة لمنطقة الفرنك أي تبنت "الفرنك الفرنسي الجديد" على أساس غطاء ذهبي، وذلك بموجب تصريح 19 ماي 1962 الذي هدف بعد الاستقلال إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية من خلال التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة في الأشهر الأولى.

وباعتبار أيضا أن العملة كانت قابلة للتحويل بحرية في ذلك الوقت، ساهم ذلك بهروب رؤوس الأموال عبر الحسابات البنكية، وساهم أيضا بظهور اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات[1]، مما دفع

[1] سمير آيت يحيى، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة،2013-2014، ص149.

السلطات النقدية في الجزائر قبل نهاية 1962 إلى تأسيس البنك المركزي بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 من أجل تحقيق استقلال نقدي ومالي[1].

في نفس السياق أيضا، تم انشاء "الدينار الجزائري" كوحدة نقدية وطنية مستقلة عن "الفرنك الفرنسي الجديد" في 10 أفريل 1964، كما قدر سعر الصرف للدينار الجزائري في ذلك الوقت بما يكافئ 0.18غ من الذهب وهو مكافئ للفرنك الفرنسي أيضا مع امكانية تقلبه بين الزيادة أو النقصان بنسبة ضئيلة تقدر 1%، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1969 بسبب تدهور قيمة "الفرنك الفرنسي" نتيجة تعرض بنك فرنسا إلى هجومات المضاربة سنة 1968، مما دفع السلطات الفرنسية إلى تخفيض قيمة هذا الأخير في سنة 1969 من 4.9370 إلى 5.5544 فرنك لكل دولار، وحدث ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

في المقابل، لم تحدث الجزائر أي تخفيض في قيمة عملتها، وبذلك كان 1 دينار يعادل 1.25 فرنك فرنسي؛ وذلك باعتبار أن الجزائر كانت ملزمة بالحفاظ على استقرار سعر الصرف من أجل الاعتبارات التالية:[2]

- التمكن من تنفيذ المخطط التنموي الثلاثي الأول (1967-1969)؛
- لا يساهم التخفيض في قيمة الدينار في زيادة تنافسية صادرات الجزائر لأن آنذاك كان الاقتصاد الجزائري يعتمد على تصدير المحروقات، حيث تتحدد أسعارها على حسب منظمة OPEP؛
- باعتبار أنه في ذلك الوقت كانت المواد الغذائية الضرورية مستوردة، فبالتالي يؤدي التخفيض في قيمة الدينار إلى تدهور القوة الشرائية للمواطنين.

لكن مع انهيار النظام النقدي "بريتون وودز" في سنة1971، نتج عن ذلك سحب الذهب من التداول في السوق العالمية وشرعت معظم الدول في تعويم عملاتها، وأصبح من الضروري على الدولة الجزائرية اعادة النظر في تقييم سعر صرف عملتها، وهذا ما قامت به في سنة 1973.

---

[1] زهرة سيد اعمر، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور الثالث، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2017-2018 ، ص103.

[2] وردة موساوي، **أثر انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على الأداء الاقتصادي الكلي (باستعمال أدوات التحليل الكمي) – حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس -المدية، 2018-2019، ص230.

الفرع الثاني: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1973-1987)

بعد إلغاء نظام سعر الصرف الثابت في مارس1973، وظهور نظام تعويم الصرف، وإقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف التي تليق به، قامت السلطات الجزائرية ابتداء من جانفي 1974 بتثبيت قيمة الدينار الجزائري وربطه بسلة تتكون من 14 عملة دولية لكل عملة وزنها الترجيحي على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، كما تظهر في ميزان المدفوعات، مع منح الدولار الأمريكي وزنا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحظى بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، وبارتباط عملة الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد نظام ربط الدينار بسلة من العملات من أجل تحقيق هدف مزدوج، تمثل في التالي:[1]

- تقييم الدينار بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية، من أجل دعم تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة وتخفيف التكاليف الانتاجية للمؤسسات الجزائرية وبالأخص المؤسسات الناشئة؛
- مساعدة المؤسسات الوطنية بالتنبؤ بمصير وضعيتها المالية على المدى الطويل من خلال استقرار قيمة الدينار خارجيا.

أدى اتباع هذه السياسة لخدمة استراتيجية التنمية إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية، بل كانت محددة إداريا؛ وهذا ما أسهم بتنامي سوق الصرف الموازية.

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر صرف الدينار الجزائري (1986-1994)

تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمة ركود بسبب الأزمة البترولية خلال سنة 1986، حيث تسببت هذه الأزمة بحدوث عجز مزدوج على مستوى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، لهذا استوجب على الجزائر إدخال اصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، واتخاذ قرار تحت الضغط الدولي يستدعي الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير

[1] رحيمة بن عيني، **مرجع سابق**،ص149.

من المركز إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الاصلاحات مكانة معتبرة بهدف تحقيق التوازن على المستوى الكلي[1]. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، قامت الجزائر باستهداف سعر الصرف باتباع نظام الانزلاق التدريجي لسعر الدينار الجزائري ثم يليه التخفيض الصريح.

الفرع الأول: الانزلاق التدريجي

يقصد بهذا الاجراء، تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بصفة تدريجية ومنظمة، طبق خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية 1987 إلى غاية مارس 1991؛ حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 إلى 8.032 دينار جزائري لكل دولار في ظل سنتين(من نهاية 1987 إلى غاية نهاية 1989).

نتيجة لتطبيق الاصلاحات بشكل سريع خلال شهر نوفمبر 1990، تم تسريع الانزلاق بشكل ملموس، حيث تم تخفيض معدل الصرف إلى 12.119 دينار جزائري لكل دولار واحد في نهاية 1990، واستمر هذا التخفيض أو الانزلاق في معدل الصرف طيلة الثلاثي الأول من سنة 1991، حيث أصبح معدل الصرف في نهاية جانفي 1991 يعادل 13.88دينار جزائري لكل واحد دولار، ثم تم تخفيضه في نهاية فيفري 1991 إلى 16.36 دينار جزائري لكل دولار، ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينار جزائري لكل دولار؛ وبذلك شهد معدل الصرف استقرار لمدة ستة أشهر عند المستوى الأخير من الانزلاق التدريجي[2].

الفرع الثاني: التخفيض الصريح

بعد مرحلة الانزلاق التدريجي لمعدل الصرف للدينار الجزائري، قرر مجلس النقد والقرض وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 بتخفيض معدل الصرف بنسبة 22% مرة أخرى وبشكل صريح في نهاية سبتمبر 1991؛ بغرض الوصول إلى النقاط التالية:[3]

[1] وردة موساوي، **مرجع سابق**، ص234.

[2] دلال بن سمينة، عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الاصطلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور –الجلفة،- العدد الاقتصادي- 33(02)، 2017، ص23-37، ص25.

[3] خالد بورحلي، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، 2018-2019، ص67.

- تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي؛
- العمل على امكانية تحويل الدينار؛
- جعل أسعار المنتجات المحلية تتحدد حسب الطلب والعرض من خلال ازالة الدعم عنها؛
- الالتزام بتنفيذ جميع شروط اتفاقية الاستعداد الائتماني من أجل الاستفادة من المساعدات المالية.

وبهذا قد استقر سعر صرف الدينار عند 22.7 دينار جزائري لكل واحد دولار إلى غاية مارس 1994 حيث قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض الدينار بنسبة 7.3%، ليتبعه بعد ذلك تخفيض آخر خلال أفريل من نفس السنة بنسبة 40%، وجاء هذا بعد ابرام الجزائر لبرنامج الاصلاح التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في 10أفريل 1994 أي تم تخفيض الدينار بنسبة 47.47% خلال شهرين ليصل سعر صرف الدينار إلى 36 دينار جزائري مقابل واحد دولار في سنة 1994.

يبين الجدول رقم (2) مرحلتي الانزلاق التدريجي والانزلاق الصريح للدينار الجزائري.

جدول رقم(2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1986-1991

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد	الملاحظة
ديسمبر 1986	**4.824**	
ديسمبر 1987	**4.936**	**بداية عملية الانزلاق**
ديسمبر 1988	**6.636**	
ديسمبر1989	**8.032**	
نوفمبر 1990	**12.119**	**تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة**
جانفي 1991	**13.88**	**تطبيق الاصلاحات**
فيفري 1991	**16.39**	**استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره**
مارس 1991	**17.76**	**وامكانية تحرير التجارة الخارجية**
أكتوبر 1991	**22.5**	**استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر ليتم التخفيض بمقدار 22 بموجب الاتفاق مع FMI**
أفريل 1994	**36**	**تخفيض الدينار بمقدار 47.47% بموجب اتفاق مع FMI (برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلي).**

المصدر: خالد بورحلي، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016**، مرجع سابق، ص68، بتصرف.

المطلب الثالث: مرحلة التوجه نحو التعويم المدار 1994

شهد الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي، وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994، حيث اعتبرت هذه المرحلة بمثابة اعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من أكتوبر 1994.

الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت

يعتبر نظام جلسات التثبيت عملية تمهيدية لإعداد القوانين والاجراءات بما يلاءم سوق الصرف في الجزائر وذلك من أجل تطبيق نظام الصرف العائم؛ وتتم هذه العملية من خلال انعقاد جلسات يومية في "بنك الجزائر"، بمشاركة ممثلي البنوك التجارية حيث يرأس هذه الجلسات ممثل من البنك المركزي (بنك الجزائر)، فيتم من خلال هذه الجلسات اليومية عرض المبلغ المتاح من العملات الأجنبية معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الأجنبية وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض. وبهذا يتم تحديد معدل صرف الدينار الجزائري بطريقة التسعير بالمزاد العلني.

وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ انشاء سوق الصرف البينية[1].

الفرع الثاني: سوق الصرف البينية

باعتبار أن انشاء سوق صرف ما بين البنوك (سوق بينية بين البنك المركزي والمؤسسات المالية) من التطورات الأخيرة لنظام الصرف، حيث تم قرار إصداره من طرف بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 عن لائحة رقم 95-08، وانطلق نشاط هذه السوق رسميا في 02 جانفي 1996، بهدف امكانية بيع وشراء العملات الأجنبية وجعلها قابلة للتحويل أمام الدينار الجزائري.

[1] خالد بورحلي ، **مرجع سابق**، ص69-70.

تنقسم سوق الصرف البينية إلى سوق صرف فورية وسوق صرف آجلة؛ بحيث تتم عمليات البيع والشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف الفورية وقت تنفيذ الصفقة وبسعر الصرف الرسمي الذي يعلنه بنك الجزائر، وكما يتم تبادل العملات في نفس اليوم أو اليوم الموالي من أيام العمل، وتتم المبادلات أيضا بطريقة الصرف اليدوي أو عبر التحويلات البنكية؛ في حين تتم عمليات البيع والشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة بسعر محدد من طرف بنك الجزائر وقت تنفيذ العقد، ويتم تسليم العملات في تاريخ الاستحقاق (يكون من 3 أيام إلى غاية سنة).

كما يجدر الاشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين يستخدمون وسائل اتصال مختلفة مثل: الهاتف والأنظمة الالكترونية وذلك من أجل معالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل[1].

أخيرا، يعتبر الغرض من إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك هو جعل البنوك التجارية والمؤسسات المالية تؤدي العمليات التالية[2]:

- السماح للبنوك غير المقيمة بشراء الدينار الجزائري، وذلك مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- صيرفة العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري الموجود على مستوى الحسابات البنكية؛
- تبادل العملات(بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري) بين الوسائط المعتمدة في سوق الصرف البينية؛

بالإضافة إلى ذلك، السماح بإقامة مكاتب الصرف بالعملات الأجنبية وذلك في سبتمبر سنة 1996، إلا أنه فعليا لم يتم اقامة مكاتب الصرف وأن البنوك التجارية لم توفر عرض العملات الأجنبية بحرية لصالح زبائنها، وهذا ما سمح بتوسيع سوق الصرف الموازية.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970- 2007**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص146.

[2] خالد بورحلي، **مرجع سابق**، ص70.

المبحث الثاني: تطور وتنامي سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر

يتطور عادة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) لقلة وندرة العملة الأجنبية، أين يصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الأجنبية فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملات الأجنبية من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي؛ كما تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سببا رئيسيا في توسع السوق الموازية.

المطلب الأول: دور الرقابة على الصرف في اتساع نطاق الأسواق الموازية في الجزائر

يقصد بالرقابة على الصرف أنها "تلك القيود التي يفرضها البنك المركزي لبلد ما على توافر العملات الأجنبية، وهذا من أجل المساعدة على إزالة العجز في ميزان المدفوعات والتحكم في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) التي تميل إلى زعزعة استقرار أسعار الصرف في البلاد"[1].

كذلك شهدت التجربة الجزائرية منذ خروجها من منطقة الفرنك في أكتوبر 1963 وانشاء الوحدة النقدية "الدينار الجزائري" في أفريل 1964 عدة تطورات في تطبيق نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية أهمها: نظام الحصص على الواردات وعلى الصادرات، و احتكار عمليات التجارة الخارجية لصالح الدولة؛ وهذا من أجل ايقاف استنزاف احتياطي الصرف الناتج عن تهريب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال ايقاف استيراد السلع الكمالية والاكتفاء فقط باستيراد السلع الضرورية وهذا ما يضمن أيضا حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية.

وبقي احتكار عمليات الصرف و التجارة الخارجية لصالح الدولة إلى غاية صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، وبذلك أصبحت الرقابة على الصرف من مهام "بنك الجزائر" وحده، كما أصبح بموجب هذا القانون، يسمح للمقيمين ولغير المقيمين فتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى

[1] نادية حمدي باشا وآخرون، **فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال –دراسة تحليلية لحالة الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد8، العدد 01،ديسمبر 2020، ص218.
نقلا عن: Collins Dictionary of Economics (2005)

المؤسسات المالية المعتمدة، وأيضا أصبح من الممكن تحويل الدينار للعملات الأجنبية من أجل تسديد المدفوعات الجارية فقط (حضر تحويلات رأس المال)[1].

الفرع الأول: أهم الاجراءات الرقابية على الصرف التي وضعها "بنك الجزائر"

شرع "بنك الجزائر" مجموعة من الاجراءات الرقابية من أجل مراقبة وتسيير المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية المتوفرة لديه، والتي تعتبر مازالت سارية التنفيذ على كل من عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، الرقابة على الاستثمارات (سواء الاستثمارات المحلية بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية)، والرقابة أيضا على حرية حيازة العملات الأجنبية من طرف المقيمين[2].

أولا- الرقابة على الاستيراد وتصدير السلع والخدمات

فرض المشرع الجزائري اجراء عملية "التوطين البنكي" على كل عقد استيراد أو تصدير خارج المحروقات تفوق قيمته 100.000دج، لدى البنوك والمؤسسات المالية كوسيط معتمد من طرف بنك الجزائر؛ حيث في حالة تصدير سلع والخدمات خارج المحروقات، يلزم أن يتم استرداد العائدات بالعملات الأجنبية المتأتية عن عملية التصدير إلى الجزائر في مدة لا تتجاوز 360 يوما اعتبارا من تاريخ ارسال السلع أو من تاريخ انجاز الخدمات، أما في حالة تصدير المحروقات فإنه يلزم التنازل على كل عائدات الصادرات بالعملة الأجنبية لصالح بنك الجزائر.

ثانيا- الرقابة على الاستثمار

يلزم المشرع الجزائري المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري امتلاك ترخيص مسبق من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك من أجل تحويل رؤوس أموالهم نحو الخارج وفقا لبنود مشددة من أهمها: أن يكون الاستثمار يتعلق بالنشاطات المنتجة للسلع والخدمات المكملة للاستثمار الممارس في الجزائر؛ وأيضا أن يكون المتعامل الاقتصادي الجزائري يملك ما لا يقل عن 10% من نسبة الاستثمار مع الطرف الأجنبي، وأن يكون الاستثمار في بلد يتميز بالشفافية والسماح بالاطلاع على الوضعية الجبائية والقانونية لهذا الاستثمار، ويسمح بترحيل عوائد الاستثمار أيضا.

[1] نادية حمدي باشا وآخرون، **مرجع سابق**، ص219-220.
[2] مرجع سابق، ص220.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية يلزم المشرع الجزائري تحويل ايرادات وأرباح الاستثمارات بسعر صرف رسمي على حسب مبلغ حصته من المساهمة عن طريق البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

ثالثا- الرقابة على حرية حيازة العملات الأجنبية من طرف المقيمين

يسمح المشرع للمواطنين المقيمين بإدخال واخراج الأوراق النقدية بالعملة المحلية (الدينار) بمبلغ لا يتجاوز 100.000دج، في حين يمنح المشرع لهذه الفئة لكل من يريد السفر إلى الخارج حق تحويل إلى العملات الأجنبية -الأورو- بما يعادل 15.000دج بالسعر الصرف الرسمي سنويا؛ أما فيما يخص تكوين الأصول النقدية، المالية، والعقارية في الخارج، و تصدير واستيراد القيم المنقولة التي تكون محررة بالعملة المحلية فإن المشرع يمنع ذلك إلا بترخيص من بنك الجزائر؛

يلزم المشرع على كل مسافر جزائري يحوز على مبلغ يساوي أو يتعدى 1.000 أورو أو بما يعادله من العملات الأجنبية الحصول على ترخيص من مصالح الجمارك عند دخوله أو خروجه من البلاد، كما يلزم المشرع المسافرين المقيمين وغير المقيمين المغادرين للجزائر عند تصدير مبلغ أقصاه ما يعادل 7.500 أورو بأن يكون هذا المبلغ مسحوبا من حساب بنكي بالعملة الأجنبية مفتوح بالجزائر، و الحصول على ترخيص بالصرف على كل مبلغ من بنك الجزائر.

ومنه يستخلص من النقاط سابقة الذكر، أن الرقابة على الصرف ساهمت في تجلي سوق صرف موازية وغير رسمية يلبي كافة احتياجات المتعامل الاقتصادي من العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: أسباب تنشيط سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر

أهم أسباب تنشيط سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر تمثلت فيما يلي:

- القيود الكمية التي فرضها المشرع الجزائري على المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية مع غياب مكاتب الصرف جعلت الدينار الجزائري غير قابل للتحويل في القنوات الرسمية، وهو ما أدى إلى ظهور سعر صرف موازي غير رسمي هذا من جهة؛

- تحقيق الربح لفئة المضاربين من خلال الحصول على "علاوة الخطر"، لأن الرقابة على الصرف في الفترة الممتدة بين 1974-1990 تمنع بيع وشراء العملات الأجنبية دون إذن البنك المركزي هذا من جهة أخرى؛
- كما تنامت ظاهرة أسواق الصرف الموازية في الجزائر وزادت خطورتها عقب الصدمة النفطية المعاكسة لعام 1986، وما نتج عنها من انخفاض شديد في مداخيل الدولة من النقد الأجنبي يرافقه زيادة في الطلب والعرض للعملة الأجنبية خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية (نهاية السنة، الحج، العمرة...إلخ)[1].

المطلب الثاني: محددات العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر

يعكس سعر الصرف الموازي في الجزائر حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث يتحدد سعر العملة الأجنبية بحرية وذلك عن طريق العرض والطلب على العملة.

الفرع الأول: محددات العرض (مصادر تمويل سوق الصرف الموازي)

باعتبار أن حوالي 96% بالمائة من مداخيل الدولة من العملات الأجنبية تأتي من النفط والغاز بحيث يقوم بنك الجزائر باحتكار هذه المداخيل البترولية، فبعد تسديد الشركات البترولية لوارداتها من السلع والخدمات وتسديد الدين الخارجي وتحويل حصص شركائها إلى الخارج وتسديد أيضا ضريبة المحروقات والاتاوات لصالح الدولة يتم تحويل العملات الأجنبية مقابل تصدير المحروقات لبنك الجزائر بموجب القانون، والذي بدوره يمنح بنك الجزائر للشركات البترولية عملة وطنية مقابل العملة الأجنبية؛ ومن هنا يتم طرح اشارات الاستفهام حول معرفة المصادر الممولة لسوق الصرف الموازي غير الرسمي بالجزائر.

أولا- تحويلات المغتربين والمتقاعدين المغتربين

تظهر التقارير الاحصائية لمركز الارتباط الأوروبي والدولي لنظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS) أن حجم المبالغ الاجمالية التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي للمتقاعدين

[1] ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص142.

الجزائريين وذوي حقوقهم يعتبر مبلغ كبير، حيث أن الفئات المستفيدة من منح صندوق معاشات النظام الفرنسي هي كالتالي:

- منحة حوادث العمل/ الأمراض المهنية؛
- منحة الاعاقة؛
- منحة الشيخوخة؛
- منحة التقاعد التكميلي؛
- منحة الأرامل؛
- رأس المال المدفوع بسبب الوفاة.

يجدر الاشارة إلى أنه يتم دفع هذه المنح من خلال "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" كوسيط مالي معتمد من طرف بنك الجزائر عبر نظيره الفرنسي المتمثل في مجموعة "البنك الشعبي الفرنسي"، و يكون تحصيل هذه المنح بالعملات الأجنبية– الأورو– بواسطة وكالات "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" الموجودة عبر التراب الوطني للبلاد. في المقابل، يلجأ هؤلاء المستفيدين من هذه المنح إلى تصريف معاشاتهم بالعملات الأجنبية في سوق الصرف الموازية غير الرسمية مقابل علاوة مرتفعة مقارنة بسعر الصرف الرسمي[1].

كما يظهر الجدول رقم (3) تطور حجم المبالغ الاجمالية التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم خلال سنة 2001 إلى غاية 2018.

[1] نجيب قماش، **مرجع سابق**، ص201-202.

جدول رقم(3): المبالغ الاجمالية للمنح المقدمة للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم من طرف النظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS)

السنوات	منحة حوادث العمل / الأمراض المهنية	منحة الإعاقة	منحة الشيخوخة	منحة التقاعد التكميلي	منحة الأرامل	رأس المال المدفوع بسبب الوفاة	المبالغ الاجمالية (اليورو)
2001	21.188.797,62	8.452.709,64	491.027.377,9	198.275.861,5	17.366.981,79	31.083,44	**736.342.811,9**
2002	21.684.908,92	7.811.200,69	577.967.716,3	203.147.035,1	17.327.074,5	64.618,6	**828.002.554,1**
2003	20.992.424,65	9.440.946,86	690.938.352,3	203.840.733	17.256.697,97	59.611,1	**942.528.765,9**
2004	26.119.181,59	5.954.662,15	815.055.978,2	214.561.059	21.514.814,94	51.352,25	**1.083.257.048**
2005	23.495.105,23	5.415.619,43	927.011.590,3	223.139.345,7	14.711.509	73.834,41	**1.193.847.004**
2006	27.297.440,92	4.579.770,58	1.237.703.301	229.920.563,2	11.265.710,98	66.956,29	**1.510.833.743**
2007	36.657.959,96	3.839.412,39	1.365.251.980	239.276.140	10.396.261,07	30.351,78	**1.655.452.105**
2008	41.741.965	3.163.754,1	1.401.310.031	241.738.866,8	8.945.339,08	85.307,99	**1.696.985.264**
2009	43.618.635	2.665.452	1.382.642.530	246.514.508	8.232.673	32.931	**1.683.706.729**
2010	50.595.197	2.385.351	1.406.106.069	254.169.117	9.407.501	53.351	**1.722.716.586**
2011	44.740.587	1.953.511	1.403.477.553	190.659.785	9.483.379	20.575	**1.650.335.390**
2012	41.308.949	1.991.269	1.447.029.750	261.055.341	9.414.423	53.239	**1.760.852.971**
2013	44.937.525	1.484.455	1.439.849.564	260.608.368	13.088.001	21.364	**1.759.989.277**
2014	45.166.975	1.310.850	1.433.121.555	272.072.393	15.714.474	20.565	**1.767.406.812**
2015	46.290.260	1.310.553	1.408.732.583	272.159.580	15.154.934	14.659	**1.743.662.569**
2016	45.443.076	1.146.567	1.377.653.096	262.072.714	14.519.348	32.796	**1.700.867.597**
2017	42.867.999	983.102	1.316.640.536	251.359.424	9.240.803	44.682	**1.621.136.546**
2018	43.329.061	932.799	1.338.472.447	243.665.358	5.464.763	51.456	**1.631.915.884**

المصدر: اعداد الباحثة بناءا على تقارير الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS)

Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France), rapport statistique : exercice 2001 jusqu'au 2018, pp70-110.(version électronique téléchargée à partir de la page : https://www.cleiss.fr/docs/stats/rapportstat2018.html , le 14/09/2021 à 02:20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المنح المقدمة "للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم" من طرف نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS) لسنة 2001 قد بلغت حوالي 0.73 مليار أورو، واستمرت قيمة هذه المبالغ في الارتفاع لتصل إلى ذروتها في سنة 2010 بمبلغ قدر حوالي 1.7 مليار أورو، فسرعان ما عرفت هذه القيم تذبذب طفيفا بين 1.65 مليار أورو لسنة 2011 و1.76 مليار

أورو لسنة 2012 و 1.7672 لسنة 2013، ثم بعدها انخفضت قيمة مبالغ هذه المنح تدريجيا لتصل إلى 1.631 مليار أورو في سنة 2018.

يمكن ارجاع هذا الانخفاض في قيمة مبالغ المنح إلى ارتفاع عدد الوافيات المستفيدين من هذه المنح؛ بالإضافة إلى قانون ساركوزي (Loi de Sarkouzy) الخاص بإصلاح نظام التقاعد، حيث ساهم هذا الأخير بتقليص حقوق المغتربين وألغى تدعيم الحكومة الفرنسية للمعاشات الضعيفة مما أثر على التحويلات.

أخيرا، وبالاعتماد على حجم المبالغ المسجلة في الجدول رقم (3) يمكن اعتبار أن تحويلات المغتربين والمتقاعدين المغتربين تعتبر من أكبر الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي غير الرسمي.

ثانيا- تزوير فواتير التجارة الخارجية في مجال الاستيراد والتصدير

سواء من خلال المغالاة في قيمة الواردات، أي زيادة قيمة فاتورة الاستيراد بهدف الحصول على قدر أكبر من النقد الأجنبي، أو من خلال التخفيض المزور في قيمة الصادرات بهدف اظهارها بأقل من قيمتها الحقيقية وتسليم مقدار أقل من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي؛ حيث يقوم الشخص المستورد بتقديم طلب استيراد بضائع وتحويل مبالغ من أجلها إلى الخارج، ففي هذه الحالة يعتمد المستورد (الذي يريد تهريب أمواله على دفعات مثلا) على الاتفاق مع المصدر في الخارج، بحيث يتفقان على سعر معين بحيث يكون أكثر من السعر الحقيقي للبضائع المراد استيرادها، وبهذه الطريقة يكون قد حول جزء كبير من أمواله إلى الخارج؛ أو من خلال قيام بعض المصدرون إلى تقديم صادراتهم بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، بحيث يقومون بالاحتفاظ بالفرق من القيمة لحاسبهم بالخارج، أين يقومون بالتصرف فيها من دون أي رقابة وكل هذا لا يتم إلا بالاتفاق مع المستورد في الخارج، فيتفقان على أن يتم التسديد والدفع في الخارج، وفي هذه الحالة يتحقق تهريب العملة من خلال الاحتفاظ بقيمة الصادرات في الخارج دون استردادها إلى داخل الوطن.

عموما هذا ما أكدته التقارير الاحصائية لمنظمة النزاهة المالية العالمية (GFI)، حيث أظهرت هذه التقارير أن حجم التزوير في فواتير التجارة الخارجية يقدر سنويا بمبلغ 7.9 مليار دولار من العمليات الاجمالية التي تحدث بين الجزائر وشركائها من الدول الأخرى، والجدول رقم (4) يبين صافي المبادلات التجارية الدولية التي أفلتت من رقابة بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم(4): العمليات التجارية الدولية التي أفلتت من حيز الرقابة خلال الفترة 2010-2017

**: الوحدة مليار دولار بمتوسط سعر صرف الدولار لسنة 2017: 1$=110دج

السنة	قيمة الفجوة في العمليات التجارية بين الجزائر وشركائهاحسب تقديراتGFI
2010	**8.03
2011	**10.69
2012	**9.14
2013	**10.17
2014	**9.07
2015	**5.80
2016	**5.03
2017	**5.39
المتوسط	**7.92

المصدر: نادية حمدي باشا وأخرون، **فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال** ، مرجع سابق، ص225.

لكن لا يمكن التأكد من أن هذه المبالغ تم تهريبها كليا خارج التراب الوطني أو تم تحويل جزء منها لتمويل سوق الصرف الموازية بالجزائر؛ وهذا بسبب صعوبة إعادة إدخال هذه العملات الأجنبية المهربة وبسبب أيضا عدم تفضيل ممارسي التزوير في فوترة التجارة الخارجية أن يحصلا على علاوة الصرف الموازي كعائد على العملات الأجنبية في حال تم إعادة إدخالها إلى البلد؛ هذا ما سبق تفسيره من خلال "مقاربة أجينور".

ثالثا- العمال الأجانب

يفضل العمال الأجانب من ديبلوماسيين وأيدي عاملة أجنبية في مختلف المجالات تصريف أجورهم بالعملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية بسعر صرف موازي مقابل علاوة مرتفعة تغطي نفقاتهم اليومية بالعملة المحلية.

رابعا- السياح الأجانب

وفي نفس سياق المصدر السابق، يفضل السياح الأجانب تصريف مدخراتهم بالعملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية نظرا لغياب مكاتب الصرف من جهة، وانتشار المضاربين في ساحات وسط المدن الجزائرية من أجل صيرفة العملات الأجنبية بسعر صرف موازي من جهة أخرى، إلا أنه في المقابل، لا تمنح السلطات الجزائرية "تأشيرة سياحية" لكل الأجانب وذلك لاعتبارات أمنية للدولة، مما يجعل هذا المصدر ضعيف.

الفرع الثاني: محددات الطلب (النشاطات التي يموها هذا السوق)

تتمثل أهم النشاطات التي يمولها سوق الصرف الموازي فيما يلي:

أولا- السياحة إلى خارج البلاد

يخصص المشرع الجزائري لكل مواطن مقيم الحق مرة واحدة في كل السنة، الحصول على صيرفة بما يعادل 15.000 دينار جزائري مقابل قيمة من العملات الأجنبية بسعر الصرف الرسمي للدينار مع الزامية الحصول على تأشيرة الدخول في حال سفره، بالتالي يعتبر هذا المبلغ غير كافي لتغطية تكاليف المواطن من اقامة، أكل، ومشتريات...إلخ، مما يلزم على المواطن اللجوء إلى شراء عملات أجنبية بسعر صرف السوق الموازية، وذلك حسب حجم طلبه من هذه السوق.

ثانيا- تكاليف البعثات والتدريب في الخارج

نفس مبدأ العنصر السابق، عندما يحصل الباحثين المحليين و الموظفين على تمويل بالعملات الأجنبية من أجل التكوين والتدريب في الخارج، فإنه غالبا ما يكون هذا المبلغ ضئيل لا يغطي كافة تكاليفهم، مما يلزمهم اللجوء إلى شراء عملات أجنبية بسعر صرف موازي[1].

ثالثا- تمويل العمليات التجارية

يسمح المشرع الجزائري للمتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص (من مقاولين، مؤسسات خاصة، وتجار) بتوريد مختلف سلعهم التي تكون تصنف حسب قانون المالية بالواردات بدون تسديد، بشرط أن

[1] ملاك قارة، **مرجع سابق**، ص146.

يتكفلوا بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتسديد فواتيرهم؛ ومنه هنا تلجأ هذه الفئة إلى سوق الصرف الموازي من أجل تلبية طلبها بدون قيود كمية على العملات الأجنبية[1].

المطلب الثالث: تطور علاوة سوق الصرف الموازي مع تصنيف سوق الصرف الموازي بالجزائر

شهد سعر الصرف الموازي غير الرسمي في الجزائر تطورات عديدة.

الفرع الأول: مرحلة ظهور وتنامي سعر الصرف الموازي (غير الرسمي) للجزائر

كما أشير سابقا، أن للرقابة على الصرف دورا أساسيا في ظهور سوق الصرف الموازي بالجزائر؛ والجدول رقم (5) يمثل بداية ظهور وتنامي سوق الصرف الموازي بالجزائر للفترة (1970-1992).

الجدول رقم (5): تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي للفترة (1970-1992)

الوحدة: سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي الواحد

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36
سعر الصرف غير الرسمي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5

المصدر: ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**،

مرجع سابق، بتصرف، ص143.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5)، أنه قبل منتصف السبعينات بدأ ظهور سعر صرف آخر يختلف عن سعر الصرف الرسمي، وذلك نتيجة الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، حيث ارتفع سعر الصرف الموازي خلال الفترة [1974-1986] ارتفاعا مضاعفا بانتقاله من 1.4 للدينار الجزائري مقابل الفرنك الواحد سنة 1971 إلى 4.0 للدينار الجزائري مقابل الفرنك الواحد سنة 1986، ثم بعدها عرف سعر الصرف الموازي ثباتا بين فترة [1986- 1992]، ليرتفع مجددا إلى 9.5 للدينار الجزائري مقابل

[1] نجيب قماش، **مرجع سابق**، ص40.

الفرنك الواحد سنة 1992؛ وهذا راجع إلى الأزمة البترولية وما نتج عنها من تراجع ايرادات صادرات المحروقات بالجزائر، ومنه في المقابل تراجع احتياطات العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: مرحلة تراجع علاوة الصرف الموازي (غير الرسمي) بالجزائر

أدى تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة تخفيض قيمة الدينار على مراحل إلى تقلص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي، مما ساهم في تراجع نسبة علاوة الصرف الموازية غير الرسمية، مثلما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): تطور علاوة سوق الصرف الموازي بالجزائر للفترة (1993-2018)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
علاوة الصرف الموازي%	357.72	272.15	178.18	133.15	124.90	123.70
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
علاوة الصرف الموازي%	50.00	50.00	15.00	20.00	25.00	25.00	25.00
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
علاوة الصرف الموازي%	10.20	5.15	21.58	30.00	25.00	36.00	37.00
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
علاوة الصرف الموازي%	40.00	48.22	47.83	51.05	57.21	55.64	

المصدر: قماش نجيب، **اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**، مرجع سابق، بتصرف، ص204.

يلاحظ من خلال تطور علاوة سوق الصرف الموازي بالجزائر للفترة (1993-2018)، أنه في فترة 1993-2001، انخفضت علاوة سوق الصرف الموازي بشكل مستمر وكبير لتصل إلى15% سنة 2001 نتيجة تخفيض في قيمة الدينار الجزائري مما قلص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛ إلا أنه شهدت علاوة الصرف الموازي ارتفاع طفيف خلال الفترة 2001-2005 ثم انخفاض مستمر في علاوة الصرف الموازي خلال 2005-2007 ويمكن ارجاع ذلك إلى الأمر المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها*، والذي ينص على منع استيراد السيارات من الخارج التي تجاوز عمرها 3سنوات، بالإضافة إلى ذلك القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20مليون دينار جزائري مما يعني نقص

* الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.

الطلب على هذه العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي. لتشهد بعد ذلك علاوة الصرف الموازي ارتفاع مستمر انطلاقا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2018 حيث انتقلت من 5.15% سنة 2007 إلى 55.64% سنة 2018، وهذا نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار للفترة [2007- 2009]؛ كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر كاختيار وجهات سياحية خارج الجزائر أو اقتناء أدوية أو مواد تجميلية من الخارج من خلال وسيط تجاري يطلب تسديد الفواتير بالعملات الأجنبية مما يساهم في زيادة الطلب على العملات الأجنبية أكثر في سوق الصرف الموازي غير الرسمي هذا من جهة، أو كما يمكن أن تؤدي زيادة الانفاق في السوق المحلي إلى تشجيع الاقتصاديين للقطاع الخاص (من مقاولين، مؤسسات خاصة، وتجار) باقتناء المواد الاستهلاكية المستوردة التي تكون بدون تسديد أي أنهم يتكفلون بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتسديد فواتيرهم ومنه تلجأ هذه الفئة إلى سوق الصرف الموازي من أجل تلبية طلبها هذا من جهة أخرى، فكل ذلك يساهم في زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع علاوة الصرف الموازية غير الرسمية؛ بالإضافة أيضا إلى انخفاض سعر البترول لسنة 2014، وبالتالي كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع علاوة سوق الصرف الموازية.

الفرع الثالث: تطور تصنيف سوق الصرف الموازي حسب مستوى علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1993-2018

بالاعتماد على تصنيف "Reinhart"، الذي يصنف سوق الصرف الموازي على حسب مستوى علاوة الصرف الموازي إلى ثلاث مستويات، وتعطى علامة لكل مستوى للسوق من 1إلى 3؛ أسواق صرف موازية ذات مستوى علاوة مرتفعة عندما تساوي أو تفوق علاوة الصرف الموازي عتبة 50% وتكون علامة هذا السوق3، أسواق صرف موازية ذات علاوة متوسطة عندما تزيد علاوة الصرف الموازي 10% وتقل تماما عن 50% وتكون علامة هذا السوق 2، وأسواق صرف موازية ذات علاوة منخفضة عندما تقل علاوة الصرف الموازي عن 10% وتكون علامة هذا السوق 1.

فعندما يكون مستوى التصريح المخفض بقيمة الصادرات من حجم الاجمالي للصادرات أقل من عشرة بالمائة يصبح مستوى منخفض للتسرب من السوق الرسمي للصرف وتكون علامته 1؛ أما في حالة التصريح المخفض لقيمة الصادرات محصور بين عشرة بالمائة وخمسة عشرة بالمائة يصبح مستوى متوسط للتسرب من السوق الرسمي للصرف وتكون علامته 2؛ وفي حالة التصريح المخفض لقيمة

الصادرات أكبر من خمسة عشر بالمائة يصبح مستوى مرتفع للتسرب من السوق الرسمي للصرف وتكون علامته 3[1].

بالتالي، وبالاعتماد على كل ما سبق، يظهر الجدول رقم (7) تصنيف سوق الصرف الموازي للجزائر حسب مستوى علاوة الصرف الموازية خلال مختلف سنوات الفترة 1993-2018؛ كما يظهر الجدول أيضا تصنيف حجم التزوير في التصريحات الجمركية في مجال التجارة الخارجية والربط بين المعيارين السابقين للحصول على التصنيف على أساسهما معا.

جدول رقم (7): تصنيف سوق الصرف الموازي على أساس مستوى علاوة الصرف الموازي والربط مع التزوير في التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
علاوة الصرف الموازي%	357.72	272.15	178.18	133.15	124.90	123.70	50	50	15
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	3	3	3	3	3	3	3	2	2
نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات%	3.8	3.8	--	--	--	--	--	--	--
علامة نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية	1	1	--	--	--	--	--	--	--
العلامة الاجمالية للعلاوة والتزوير في الفوترة	**4**	**4**	--	--	--	--	--	--	--
السنة	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
علاوة الصرف الموازي%	20	25	25	25	10.20	5.15	21.58	30.30	25
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	2	2	2	2	2	1	2	2	2
نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات%	--	--	9	7	7	7	7	7	7
علامة نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية	--	--	1	1	1	1	1	1	1
العلامة الاجمالية للعلاوة والتزوير في الفوترة	--	--	**3**	**3**	**3**	**2**	**3**	**3**	**3**
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	--
علاوة الصرف الموازي%	36	37	40	48.22	47.83	51.05	57.21	55.64	--
علامة علاوة سوق الصرف الموازي	2	2	2	2	2	3	3	3	--
نسبة التزوير في فوترة	7	7	7	7	7.7	--	--	--	--

[1] Reinhart, C, **"The Modern History of Exchange Rate Arrangements: Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate**". Technical report, January 2002 at https://www.researchgate.net/publication/23984665_The_Modern_History_of_Exchange_Rate_Arrangements_Parallel_Markets_and_Dual_and_Multiple_Exchange_Rates, P6.

التجارة الخارجية إلى حجم الصادرات%									
علامة نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية	1	1	1	1	1	--	--	--	--
العلامة الاجمالية للعلاوة والتزوير في الفوترة	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	--	--	--	--

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على كل من:

-قماش نجيب، **اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**، مرجع سابق، بتصرف، ص206

-Global Financial Integrity, ***Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2005-2014*, April 2017, pp28-32.**
- Global Financial Integrity, ***Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2006-2015*, January 2019, p29**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن نسبة التزوير في فوترة التجارة الخارجية منخفضة إذ لم تتجاوز 10%، بالرغم من أنه خلال فترة الدراسة صنفت علاوة الصرف إما متوسطة (علامة2) أو مرتفعة (علامة3)؛ مما يستخلص أنه في حالة سوق الصرف الموازية غير الرسمية بالجزائر، العلاوة المرتفعة لا تشجع على التزوير في فوترة التجارة الخارجية وهذا عكس ما فسرته مقاربة التجارة الحقيقة.

المبحث الثالث: اقتراح دمج سوق الصرف الموازي غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي

ساهمت اشكالية ازدواجية سعر الصرف للنقد الأجنبي في الجزائر بتدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير، حيث ساهم سوق الصرف الموازي باستنزاف احتياطي النقد الأجنبي وتدهور قيمة الدينار الجزائري، وتسبب أيضا في وجود كتلة نقدية خارج القنوات الرسمية. ولهذا تم من خلال هذا المبحث اقتراح حلول من أجل دمج سوق الصرف الموازي غير الرسمي في دائرة الاقتصاد الرسمي وتخفيف هيمنة سوق الصرف الموازي على الاقتصاد الجزائري، وذلك بتوظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي من جهة، وتوفير جهة رسمية تلبي طلب المواطنين على العملات الأجنبية بما يغطي من احتياجاتهم (سفر، تعليم، علاج...) من جهة أخرى.

المطلب الأول: توظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي

من أجل توظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي يستلزم اتباع الخطوات التالية.

الفرع الأول: الحاجة إلى جهة رسمية توفر للمستوردين تمويل بالعملة الأجنبية يغطي احتياجاتهم

يشهد الاقتصاد الجزائري تضخم في القطاع الموازي غير الرسمي في الكثير من جوانبه، ومن أهمها: الجانب المالي؛ حيث يفضل الكثير من الأفراد، وحتى من أصحاب المؤسسات والأعمال الاقتصادية التعامل بالنقد، الاحتفاظ بسيولة نقدية ضخمة خارج المنظومة المالية والمصرفية الوطنية؛ وهذا ما يترتب عنه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، ولا شك أن ضعف وتخلف المنظومة المصرفية والمالية؛ هو العامل الأساسي في هذه الظاهرة؛ غير أنه لا ينبغي اهمال عامل الحرج الشرعي، إذ تركز البنوك التقليدية على التعاملات بالفوائد كإقراض بفائدة أو اقتراض بفائدة والتي تعتبر ربا حسب الشريعة الاسلامية، لذلك من البديهي أن وجود منتجات وخدمات مالية واستثمارية تحظى بالمصداقية الشرعية، ستكون عامل جذب لمدخرات فئات كثيرة من الأفراد والمؤسسات التي تبحث عن استثمار لمواردها وفق قناعاتها ومعتقداتها الدينية، وهذا ما أشارت إليه تقارير الهيئات المالية الدولية. وبالتالي يصبح تطبيق منتجات الصكوك الاسلامية في الاقتصاد الجزائري من الآليات والأساليب الهامة لتحقيق تلك الغاية، وفي نفس الوقت يمكن من العمل على تهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية لاستقطاب

رؤوس الأموال الخارجة من المنظومة المصرفية[1]. ومن جهة أخرى تعتبر منتجات الصكوك الاسلامية من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة التي تعجز عن تمويلها جهة واحدة، فيمكن أن تقدم هذه الصكوك فرصة استثمارية بحيث تفتح مجالاً كبيرا للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم، ويرغبون في الوقت نفسه أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها؛ فماذا لو ساهمت هذه المنتجات في تمويل سلع وخدمات المستوردين بالعملة الأجنبية بواسطة جهة رسمية ودون سقف للمبلغ المطلوب؟

الفرع الثاني: سحب العملات الأجنبية من سوق الصرف غير الرسمية من خلال صكوك التمويل

تعرف الصكوك الاسلامية على أنها "عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه؛ وذلك بعد تحصيل قيمتها، وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. فالصكوك الاسلامية هي أدوات مالية منضبطة بضوابط الشريعة الاسلامية في إصدارها وتداولها والتعامل بها، وهي عبارة عن وثائق أو شهادات متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع أو نشاط استثماري قائم فعلا أو سيتم إنشاؤه من حصيلة إصدار الصكوك، وهذه الموجودات تتنوع أشكالها؛ فقد تكون من الأعيان أي: أصولا حقيقية كالعقارات، والمنتجات الزراعية والصناعية، وقد تكون منافع (الفوائد والمزايا التي تستفاد من الأعيان) وقد تكون خدمات أو نقودا أو ديونا، أو خليطا من كل ذلك، ويتم إصدار هذه الأوراق المالية وطرحها للمستثمرين للاكتتاب وفق آليات وترتيبات معينة؛ ليتم بعد ذلك تداولها في الأسواق المالية".[2]

توجد عدة معايير وأسس كثيرة لتقسيم الصكوك، حيث يترتب عن كل نوع من التقسيمات آثار معينة؛ ولكن ما يهم هذه الدراسة الصكوك التي تصدرها البنوك الاسلامية أو بنوك تمارس الصيرفة الاسلامية بغرض التمويل (المرابحة، السلم، الاستصناع).

أ- صكوك المرابحة

[1] أحمد بلخير، **الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2018، ص367.

[2] مرجع سابق، ص353-356.

المرابحة "هي بيع أصل بسعر تكلفته زائدا ربحا معلوما، وهي نوع من بيوع الأمانة التي يشترط فيها أن يعلم البائع المشتري بسعر التكلفة، وبالربح الذي يتحدد بالقيمة أو بالنسبة؛ تصدر صكوك المرابحة على أساس عقد المرابحة، حيث استخدام حصيلة الاصدار لتمويل تملك أصول بهدف بيعها مرابحة؛ ولأن المرابحة تتم في أسواق المال من خلال الآمر بالشراء (الواعد بالشراء)، فإنه يتم شراء الأصول بناء على طلب مشتري؛ وبمجرد بيعها له، يمثل الصك حصة شائعة في ثمن البيع (لا في ملكية الأصول)؛ وربح المرابحة هنا هو الفرق بين ثمن شراء الأصول وثمن بيعها وهو نفسه عائد الصكوك"[1].

أطراف صكوك المرابحة:[2]

- المنشئ : وهي الجهة المحتاجة للسيولة أو التمويل؛
- مصدر الصكوك: وتكون على اعتبار الجهة المصدرة (صكوك حكومية، صكوك الشركات، صكوك مصارف)؛
- حملة الصكوك: وهم المستثمرون.

ب-صكوك السلم

"تقوم صكوك السلم على عقد السلم الذي هو عكس عقد البيع الآجل، حيث يتم دفع الثمن كاملا مقدما، واستلام الأصل (الذي يتم تحديد مواصفاته بدقة) مستقبلا، أغلب استخدامات عقد السلم إنما هي في المجال الزراعي (شراء المنتجات الزراعية) لكن لا يعني ذلك عدم امكانية استخدامه في انتاج وسلع ومنتجات أخرى. يقوم المنشئ لصك السلم بطرح وثائق متساوية القيمة للاكتتاب فيها، يتم استخدام حصيلتها لشراء أصل (منتج زراعي) سلما، بحيث يتم سداد كامل قيمة الأصل حالا، على أن يتم استلام الأصل بعد أجل أو على أقساط (حيث تجيز مبادئ التمويل الاسلامي السلم المقسط). هذا الاجراء يعني أن صك السلم يمثل ملكية جزئية من رأس مال السلم (الثمن)، ويكون حملة الصكوك هم (المسلم)، وبذلك يعتبر الأصل محل السلم (المسلم فيه) ملكا لحملة الصكوك عند تسلمه، ويكون الربح هو الفرق بين الثمن المدفوع مقدما (أي سعر الشراء) وثمن بيع الأصل بعد استلامه في الأجل المتفق عليه. وعند التطبيق العملي لبعض إصدارات صكوك السلم، يتعهد طرف ثالث ببيع الأصل محل السلم بسعر أعلى من سعر الشراء، ويتم ذلك في العادة من خلال سلم مواز، حيث يقوم الطرف الثالث بشراء الأصل

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **الصكوك: الاطار النظري والتطبيقي**، صندوق النقد العربي، العدد-14 ، 2022، ص65.
[2] مرجع سابق، ص96.

(بمواصفاته) سلما، وتسليمه في نفس تاريخ التسليم المحدد في عقد السلم الأصلي نظرا لأن إعادة بيع الأصل (المسلم فيه) قبل الحيازة الفعلية من شأنها أن ترقى إلى بيع الديون الذي لا تقره الشريعة الاسلامية، فلا يمكن تداول صكوك السلم، مما يجعلها أداة غير سائلة، وهذا بدوره جعل منها أداة غير شائعة الاستخدام"[1].

ج- صكوك استصناع:

الاستصناع هو "عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد. تصدر صكوك الاستصناع على أساس عقد الاستصناع، وهي تمثل حصصا (متساوية) في تمويل مشروع لتصنيع أو إنشاء أصول لصالح عميل، بثمن يدفع على أقساط مستقبلية، بمعنى آخر أن الصك الواحد يمثل جزءا من ثمن الشيء المصنوع في عقد استصناع، ولهذا فإن القيمة الاسمية لمجموع الصكوك تساوي إجمالي الأقساط المدفوعة لتمويل المشروع. ونظرا للمزايا التي يختص بها عقد الاستصناع مقارنة بعقود التمويل الأخرى، كعدم وجود شرط دفع كامل الثمن مقدما، فإن هذا النوع من الصكوك يمكن أن يصدر على شكل سندات متسلسلة أو شهادات بتاريخ استحقاق مختلفة توافق سير جدول سداد الأقساط المتفق عليه بين مشتري الأصل والمصنع. صكوك الاستصناع قابلة للتداول، ذلك أنها تمثل أصلا غير مالي هو الشيء المصنوع الذي سيكون أعمالا تحت التنفيذ (كالمباني) أو منتجات غير تامة الصنع"[2].

المطلب الثاني: توفير جهة رسمية تمول الفئة التي تنشط الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي

يستلزم توفير تمويل بالعملات الأجنبية عن طريق تطبيق صكوك المرابحة في تمويل خدمات والسلع المستوردة وفي نفس الوقت **أيضا انشاء تطبيقات ذكية على مستوى البنوك التجارية تسمح بالدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية.**

الفرع الأول: تطبيق صكوك المرابحة في تمويل خدمات والسلع المستوردة

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص66-67.
[2] مرجع سابق، ص67.

بما أنه نتيجة التقييد للوصول إلى العملة الأجنبية الرسمية بالنسبة للقطاع الخاص خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، سمح للمقاولين والمؤسسات الخاصة والمواطنين العاديين بأن يتكفلوا بأنفسهم بتوفير العملات الأجنبية الضرورية لتسديد احتياجهم من الواردات وهو ما عرف في مصطلحات قوانين المالية بالواردات بدون تسديد، وبالتالي فمن البديهي أن تلجأ هذه الفئة إلى تمويل عملياتهم التجارية من سوق الصرف الموازي غير الرسمي؛ ومنه سوف يسمح تطبيق صكوك المرابحة على مستوى البنوك الاسلامية أو البنوك التي تمارس الصيرفة الاسلامية لهذه الفئة بالحصول على تمويل بالعملة الأجنبية من جهات رسمية.

أولا- **هيكل "صكوك المرابحة" المقترح:**

الخطوة الأولى: يقوم المصدر – المصارف التي تمارس صيغة المرابحة- بإصدار الصكوك وفقا لنشرة الاصدار التي تستلزم أن تتضمن جميع البيانات المطلوبة: رأس المال والربح، شروط التعاقد، توزيع الربح، طريقة الاطفاء؛

الخطوة الثانية: يتم الاكتتاب في الصكوك المرابحة من قبل المستثمرين ويدفعون المقابل ويفوضون المصدر بإتمام التعاقدات نيابة عنهم؛

الخطوة الثالثة: يبرم البنك المصدر عقد مرابحة لآمر بالشراء مع المستوردين للسلع والخدمات كشريك محتاج للسيولة، ويمكن تلخيص خطوات عقد المرابحة وفق الخطوات التالية:

- تقديم العميل (المستورد) للبنك طلب الحصول على خدمة بيع المرابحة سلعة موصوفة مع الوعد بشرائها بعد تملكها من المصرف بصيغة دفع محددة؛
- دراسة البنك للطلب واقرار مناسبته، بحيث يجب أن يستوفي العميل (المستورد) شروط البنك؛
- توقيع عقد البيع ويتضمن تعهد العميل (المستورد) بالشراء للبضاعة محل التعاقد؛
- قيام البنك بشراء السلعة المتفق عليها؛
- استلام العميل (المستورد) للسلعة المتفق عليها؛
- تحصيل البنك قيمتها من العميل (المستورد) مع هامش ربح حسب العقد.

الخطوة الرابعة: يقوم البنك المصدر بدفع الربح إلى حملة الصكوك حسب نسب الاكتتاب كل مستثمر مع اطفاء صكوك المرابحة ؛

والمقصود بإطفاء صكوك المرابحة، انتهاء الصفة الاستثمارية للصكوك، بحيث لم يعد لها مقابل، وذلك بدفع العميل لكامل قيمة سلعة المرابحة.

ب- مزايا صيغ صكوك المرابحة لتمويل خدمات وسلع المستوردين

تحقق الصكوك الاسلامية كأسلوب لتمويل السلع والخدمات بالعملة الأجنبية عدة مزايا سواء من وجهة نظر الحكومة، ومن جهة نظر المستثمرين أو من جهة المستوردين أيضا، وتتمثل هذه المزايا في:

1- المزايا من وجهة نظر الجهات الحكومية:

توفير التمويلات اللازمة لتمويل سلع وخدمات المستوردين، ففي ظل محدودية العملة الأجنبية في الجزائر والتي تتأثر أيضا بأسعار المحروقات، فإنه لابد من مشاركة أصحاب الفوائض المالية بالعملات الأجنبية؛ وتعد الصكوك الاسلامية بصيغة المرابحة وسيلة ملائمة لجمع الفوائض المالية بالعملة الأجنبية من مدخرات صغار المصادر الممولة لسوق الصرف غير الرسمية، بحيث تتشكل هذه المدخرات بمجموعها موارد تمويلية يمكن أن تساهم في معالجة قصور التمويل الحكومي بالعملة الأجنبية وعدم استنزاف احتياطات العملات الأجنبية من خلال منع تزوير فواتير التجارة الخارجية في مجال الاستيراد والتصدير التي قدرت بمتوسط 7.9 مليار دولار سنويا من اجمالي العمليات التجارية التي تجريها الجزائر مع الخارج؛ وبالتالي الحفاظ على احتياطات العملة الأجنبية حتى في حالة انخفاض أسعار المحروقات.

كما تساهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهتم بالقطاع الفلاحي و القطاع السياحي و الطاقات المتجددة فبالتالي تساهم في التنويع الاقتصادي وتحسين القيمة الحقيقية للدينار الجزائري.

2- المزايا بالنسبة لحملة الصكوك:

تحقيق أرباح أو ايرادات مساوية لعلاوة سعر الصرف الموازي (سوق السوداء) مقابل استثمار أموالهم في تمويل سلع وخدمات المستوردة، وقد تكون هذه العوائد منافسة لما تقدمه سوق الصرف الموازية على صرف العملات الأجنبية، كما يستطيعون الحصول على أرباح رأسمالية في حال أرادوا بيع الصكوك في السوق الثانوية.

3- المزايا بالنسبة للمستوردين المقيمين بالجزائر

الحصول على تمويل بالعملة الأجنبية بدون سقف ومن جهة رسمية مما يحمي المستورد من مخاطر التزوير والاحتيال والنصب.

ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال المخطط نموذج الأعمال مع الاعتماد على مثال اقتصادي يناقش مدى فعالية آلية التمويل بالعملة الأجنبية بالصكوك بصيغة المرابحة، وذلك باختيار وكلاء السيارات كمستوردون يحتاجون إلى العملة الأجنبية.

ج- الوحدات البنائية لمخطط نموذج صكوك المرابحة وتطبيقها لتمويل خدمات والسلع المستوردين عبر صناديق استثمارية بالعملة الأجنبية

يتكون مخطط نموذج العمل لصناديق استثمارية بالعملة الأجنبية من تسعة وحدات بنائية، يستوجب معرفتها حتى يكتمل نموذج العمل، تتمثل في:

- **القيمة المقدمة Value Proposition:**

- تقديم للمستوردين المقيمين بالجزائر تمويل بالعملة الأجنبية (اليورو، الدولار) من أجل تمويل كل السلع والخدمات التي يحددونها؛
- منع تزوير فواتير التجارة الخارجية في مجال الاستيراد والتصدير؛

- **شرائح العملاء المستهدفين Customer Segments:**

- وكلاء بيع السيارات متعددي العلامات في الجزائر؛

- **قنوات التوزيع Channels:**

- البنوك التي تمارس الصيرفة الاسلامية (حسابات بنكية يسمح بتحويل الأموال من حسابات المغتربين إلى البنوك التجارية بكل سهولة؛ اصدار الصكوك)؛

- **علاقات العملاء Customer Relationships:**

  - علاقة شخصية؛
  - علاقة الكترونية؛

- **النشاطات الرئيسية Key Activities:**

- جمع المدخرات بالعملة الأجنبية (اليورو، الدولار) وإصدار صكوك عن جهة المالكة لأصول أو ترغب في تملكها؛
- تطبيق خطوات صيغة عقد المرابحة؛

- **الموارد الرئيسية Key Resources:**

- صكوك بيع عقد مرابحة؛
- خدمات بنكية؛
- أرصدة نقدية بالعملات الأجنبية (اليورو، الدولار)؛

- **الشركاء Partner Network:**

- البنك المركزي المتمثل في بنك الجزائر؛
- البنوك الاسلامية أو البنوك التي تمارس الصيرفة الاسلامية؛
- حملة الصكوك ويشمل كل الأطراف الممولة للسوق غير الرسمية "السكوار" أي كل الأشخاص التي بحوزتها العملة الأجنبية ويرغبون بالاستثمار مثل:
  - أصحاب المنح المقدمة للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم من طرف النظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS)؛
  - المغتربين غير المقيمين بالجزائر؛
  - العمال الأجانب المقيمين بالجزائر؛

- **تدفق الإيرادات Revenue Streams:**

- تحصيل قيمة السيارات المستوردة بالدينار الجزائري وبسعر الرسمي للصرف بالإضافة إلى الأرباح المساوية لعلاوة سوق الصرف الموازي بالعملة المحلية (الدينار) ؛

- **هيكل التكلفة Cost Structure:**

- تكلفة اصدار الصكوك وتكون على عاتق البنوك الي تمارس الصيرفة الاسلامية؛
- تكلفة شراء السلعة بالعملات الأجنبية (اليورو، الدولار)؛

شكل رقم (2): نموذج مخطط عمل لمشروع استيراد السيارات للوكلاء متعددي العلامات

<table>
<tr>
<td rowspan="2"><u>شرائح العملاء</u>

- وكلاء بيع السيارات متعددي العلامات في الجزائر.</td>
<td><u>العلاقات مع العملاء</u>

-علاقة شخصية؛
-علاقة الكترونية.</td>
<td rowspan="2"><u>القيم المقترحة</u>

-توفير للوكيل تمويل السيارات حسب النوع المحدد من طرفه بالعملة الأجنبية بدون سقف ومن جهة رسمية</td>
<td><u>الأنشطة الرئيسية</u>

-جمع المدخرات بالعملة الأجنبية (اليورو، الدولار) وإصدار صكوك عن جهة مالكة لأصول أو ترغب في تملكها؛
-تطبيق خطوات صيغة عقد المرابحة.</td>
<td rowspan="2"><u>الشركات الرئيسية</u>
-بنك الجزائر؛
-البنوك التي تصدر صكوك المرابحة؛

- حملة الصكوك: أصحاب المنح المقدمة للمتقاعدين الجزائريين وذوي حقوقهم من طرف النظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (CLEISS)؛
المغتربين غير المقيمين بالجزائر؛
العمال الأجانب المقيمين بالجزائر.</td>
</tr>
<tr>
<td><u>القنوات</u>

-البنوك التي تصدر صكوك عقد المرابحة؛
-الحسابات البنكية</td>
<td><u>الموارد الرئيسية</u>
-التمويل بالعملة الأجنبية؛
-السيارات المستوردة،</td>
</tr>
<tr>
<td colspan="3"><u>مصادر الايرادات بالدينار</u>
تحصيل قيمة السيارات المستوردة بالدينار الجزائري وبسعر الرسمي للصرف + توزيع الأرباح المساوية لعلاوة سوق الصرف الموازي بالعملة المحلية (الدينار)؛</td>
<td colspan="2"><u>هيكل التكاليف بالدينار</u>
تكلفة اصدار الصكوك وتكون على عاتق البنوك التجارية؛
تكلفة شراء السلعة بالعملات الأجنبية (اليورو، الدولار) ؛</td>
</tr>
</table>

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الثاني: انشاء تطبيقات ذكية على مستوى البنوك التجارية تسمح بالدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية

ان انشاء تطبيقات ذكية تسمح بالدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية على مستوى البنوك التجارية مع الزامية أيضا رفع سقف المبالغ المرخصة بالصرف لفائدة الأشخاص الطبيعيين من طرف بنك الجزائر سوف يساهم في تلبية طلب المواطنين على العملات الأجنبية بما يغطي من احتياجاتهم (سفر، تعليم، علاج...). ولنجاعة هذا التطبيق يستلزم تطبيق "المحاسبة الجنائية" او "Forensic Accounting" على مستخدميه؛ والعمل على تحقيق الاندماج المصرفي مع البنوك العالمية الكبرى وهذا لتطوير المنظومة المصرفية في الجزائر.

أ- هيكل التطبيق الدفع الالكتروني المقترح:

الخطوة الأولى: تصميم تطبيق الكتروني يسمح بخيارات سحب رصيد أو استخدامه في المشتريات أو المدفوعات بالعملات الأجنبية (يورو، دولار أمريكي) بحيث لا يتجاوز ما قيمته 2000 يورو أو2200 دولار أمريكي؛

الخطوة الثانية: تنزيل التطبيق؛

الخطوة الثالثة: القيام بصيرفة الالكترونية للمبلغ المراد تحويله من الدينار الجزائري إلى اليورو أو الدولار الأمريكي بالسعر الرسمي؛

الخطوة الرابعة: التوجه نحو شبابيك الصيرفة في البنوك التجارية وتفعيل التطبيق مقابل خدمة مالية تقدر بنصف علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي ؛

تسمح قيمة الخدمة المالية للتطبيق التي تقدر بنصف علاوة سعر الصرف الموازي غير الرسمي بجذب الفئات التي تمول نشاطاتها بالعملة الأجنبية من سوق الصرف الموازي غير الرسمي "السكوار" إلى التعامل بواسطة التطبيق. مما يحتم على أصحاب الفئة الممولة لهذه السوق إما التوجه نحو الاستثمار في الصكوك التمويلية مقابل ربح يتمثل في علاوة سعر الصرف الموازي أو عرض عملاتهم بنصف علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي.

ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال المخطط نموذج الأعمال مع الاعتماد على مثال اقتصادي يناقش مدى فعالية التطبيق الدفع الالكتروني المقترح بالعملة الأجنبية، وذلك باختيار مواطنين متوجهين إلى الخارج بهدف السياحة ويحتاجون إلى العملة الأجنبية.

ب- الوحدات البنائية لمخطط نموذج التطبيق الدفع الالكتروني المقترح بالعملة الأجنبية

يتكون مخطط نموذج العمل لتطبيق الدفع الالكتروني المقترح بالعملة الأجنبية من تسعة وحدات بنائية يستوجب معرفتها حتى يكتمل نموذج العمل، تتمثل في:

- **القيمة المقدمة Value Proposition:**

تطبيق الكتروني يسمح بخيارات سحب رصيد أو استخدامه في المشتريات أو المدفوعات بالعملات الأجنبية (يورو، دولار أمريكي)؛

- **شرائح العملاء المستهدفين Customer Segments:**

كل مواطن يرغب بالدفع بالعملات الأجنبية (سياح، حجاج، معتمرين، بعثات والتدريب في الخارج)؛

- **قنوات التوزيع Channels:**

  - التطبيق؛
  - بوابات الدفع؛
  - الحسابات البنكية؛

- **علاقات العملاء Customer Relationships:**

  - علاقة الكترونية + علاقة شخصية؛

- **النشاطات الرئيسية Key Activities:**

  - تنزيل التطبيق؛

- القيام بصيرفة الالكترونية للمبلغ المراد تحويله من الدينار الجزائري إلى اليورو أو الدولار الأمريكي بالسعر الرسمي؛
- تفعيل التطبيق مقابل خدمة مالية تقدر بنصف علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي لكل دينار؛

- **الموارد الرئيسية Key Resources:**
  - التطبيق؛
  - العملات الأجنبية؛
- **الشركاء Partner Network:**
  - البنك المركزي؛
  - البنوك التجارية؛
- **تدفق الإيرادات Revenue Streams:**
  - تحصيل قيمة العملات الأجنبية بالدينار الجزائري وبسعر الرسمي للصرف + تكلفة خدمة مالية تقدر بنصف علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي؛
- **هيكل التكلفة Cost Structure:**
  - دفع المبلغ المراد تصريفه بالعملات الأجنبية.

الشكل رقم(3): نموذج مخطط عمل التطبيق الدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية

<table>
<tr>
<td rowspan="2"><u>شرائح العملاء</u>

- كل مواطن يرغب بالدفع بالعملات الأجنبية (سياح، حجاج، معتمرين، بعثات والتدريب في الخارج)</td>
<td><u>العلاقات مع العملاء</u>

-علاقة شخصية؛
-علاقة الكترونية.</td>
<td rowspan="2"><u>القيم المقترحة</u>

- تطبيق الكتروني يسمح بخيارات سحب رصيد أو استخدامه في المشتريات أو المدفوعات بالعملات الأجنبية (يورو، دولار أمريكي) بسقف لا يتجاوز 2000 يورو أو2200 دولار أمريكي؛</td>
<td><u>الأنشطة الرئيسية</u>

تنزيل التطبيق والتوجه نحو شبابيك الصيرفة في البنوك التجارية؛
القيام بصيرفة الالكترونية للمبلغ المراد تحويله من الدينار الجزائري إلى اليورو أو الدولار الأمريكي بالسعر الرسمي؛
تفعيل التطبيق مقابل خدمة؛</td>
<td rowspan="2"><u>الشركات الرئيسية</u>
-بنك الجزائر؛
-البنوك التجارية؛
-بوابات الدفع؛</td>
</tr>
<tr>
<td><u>القنوات</u>
- التطبيق؛
- بوابات الدفع؛
-الحسابات البنكية؛</td>
<td><u>الموارد الرئيسية</u>
- التطبيق؛
العملات الأجنبية؛</td>
</tr>
<tr>
<td colspan="3"><u>مصادر الايرادات</u>
تحصيل قيمة العملات الأجنبية بالدينار الجزائري وبسعر الرسمي للصرف + تكلفة خدمة مالية تقدر بنصف علاوة سوق الصرف الموازي غير الرسمي؛</td>
<td colspan="2"><u>هيكل التكاليف بالدينار</u>
دفع المبلغ المراد تصريفه بالعملات الأجنبية؛</td>
</tr>
</table>

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

خلاصة الفصل الثالث

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ إصداره كعملة وطنية بعد الاستقلال وإلى غاية اليوم، حيث مر في البداية بنظام الربط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها انتهاج نظام الصرف العائم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف بين البنوك، حيث تتم كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.

ساهم تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية بقيمة إدارية بحتة، ليس لها علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني بخلق ظاهرة "ازدواجية السعر" أي وجود سعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي؛ ويعتبر نشوء وتنامي أسواق الصرف الموازية غير الرسمية في الجزائر نتيجة حتمية ومنطقية للرقابة المفروضة على الصرف، التي جعلت من الدينار عملة غير قابلة للتحويل، وسدت كل المنافذ الرسمية للحصول على العملة الأجنبية.

لمعالجة هذا الوضع تم اقتراح على السلطات الجزائرية سحب الكتلة النقدية من السوق الموازية غير رسمية وتحويلها إلى القنوات الرسمية من خلال اصدار صكوك التمويل بالعملات الأجنبية توظف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي غير الرسمي مقابل ايرادات مساوية لعلاوة الصرف الموازي، وهو الحل الملائم للوضع الحالي وسهل التجلي مقارنة بآلية سحب الأصفار من الدينار الجزائري نتيجة غياب مكاتب الصيرفة الذي سيسمح بتسرب الدينار الجديد الى السوق الموازي مرة أخرى.

كما أن مقترح اقامة سعر صرف متعدد يستلزم موافقة صندوق النقدي الدولي وحتى ولو تمت موافقة هذا الأخير فيستوجب عدم تجاوز مدة 3سنوات فبالتالي لا يوجد ضمان بأنه سوف يتم التخلص من هيمنة سوق الصرف الموازية غير الرسمية في هذه المدة؛ في حين تعتبر آلية التعويم الحر للدينار الجزائري لتقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي خطوة بعيدة الأمد عن التنفيذ لتدهور الوضع الاقتصادي.

الفصل الرابع: نمذجة أثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1993 -2018

تمهيد

لتحديد أثر علاوة سوق الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر لا بد من القيام بنمذجة قياسية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على النماذج القياسية للدراسات السابقة وعلى تطبيق تقنية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، والهدف من عرض هذا الفصل هو تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على كل من الصادرات الرسمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

ولبلوغ هذه الأهداف تم تقسيم الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) واختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات
- المبحث الثاني: قياس أثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) واختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

يهدف هذا المبحث إلى توضيح الخطوات والأدوات التي سوف يتم الاعتماد عليها في الدراسة القياسية، بحيث يكون تمهيدا للدراسة القياسية، كما يتضمن المعالجة المبدئية لبيانات متغيرات الدراسة وذلك بتقديم واختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: البناء المنهجي للدراسة القياسية

تم تبني نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بغية قياس أثر علاوة الصرف الموازي على متغيرات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1993–2018.

الفرع الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف (Persaran et al., 2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذ كانت المتغيرات:[1]

- كلها مستقرة عند المستوى(Level)؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول(First Difference)؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

[1] نور الدين بوالكور، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32- الجزء الثاني/جوان 2018، ص431-471، ص453.

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، وقرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يختبر عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب (Persaran et al., 2001) أو الخاصة ب (Narayan, 2005).

حيث يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة ب (Narayan, 2005) إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 إلى 80 مشاهدة. وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل ومعامل سرعة التعديل، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها (Akaike Information Criterion) و (Schwarz Criteria)، ويشار إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب ARDL(p, q1, q2, ...) حيث p تشير إلى فترات ابطاء المتغير التابع، q1 و q2 تشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة، ونموذج ARDL يكتب بالصيغة التالية:[1]

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q} \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

الفرع الثاني: مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

لتطبيق نموذج ARDL يجب اتباع المراحل التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛

[1] لمعلومات أكثر عن مراحل الدراسة القياسية أنظر:
Bourbonnais.R, ***Econométrie***,9eme Edition, Dunod,Paris,2015,pp239-273.

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECM–ARDL؛

القيام بالاختبارات القياسية من خلال اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

المطلب الثاني: صياغة النموذج واختبار استقرارية متغيرات الدراسة

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين علاوة سوق الصرف الموازي و مؤشرات النمو الاقتصادي (الصادرات الرسمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، التضخم)؛ تحاول هذه الدراسة ايضا التأكيد على هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج، تقديم متغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: صياغة النموذج وتقديم متغيرات الدراسة

بالاعتماد على دراسة Ebaidallah (2017)، تم تخصيص ثلاثة نماذج قياسية تعبر عن علاقة علاوة الصرف الموازي بمتغيرات النمو الاقتصادي وفق الدوال التالية:

- نموذج قياس أثر علاوة السوق الموازية للصرف الأجنبي على الصادرات وفق الدالة التالية:

$$EXPORT = f(PREM, TOT, INV, EDU, OEXR) \ldots(1)$$

- نموذج قياس أثر علاوة السوق الموازية للصرف الأجنبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفق الدالة التالية:

$$GDPper = f(PREM, TOT, INV, INF, GOV) \ldots(2)$$

- نموذج قياس أثر علاوة السوق الموازية للصرف الأجنبي على التضخم وفق الدالة التالية:

$$INF = f(OEXR, MM, PREM, OPN) \ldots(3)$$

حيث(PREM)علاوة الصرف الموازي؛ (EXPORT)اجمالي الصادرات الرسمية؛ (TOT)معدل التبادل الدولي؛ (INV)الاستثمار المحلي؛ (EDU)مستوى رأس المال البشري؛ (OEXR)سعر الصرف الرسمي؛ (GDPper) الناتج الداخلي الخام للفرد؛ (MM) الطلب على النقود؛ (GOV) الانفاق الحكومي؛ (OPEN) الانفتاح التجاري؛ (INF) التضخم.[1]

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

أولا: استقرارية السلسلة الزمنية للصادرات

أ- **وصف تطور سلسلة الصادرات الرسمية**

تتكون سلسلة صادرات الاقتصاد الجزائري من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث تم الاعتماد على قيمة إجمالي الصادرات المقدرة بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)، وقد تم إدخال اللوغاريتم أيضا على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LEXPORT)؛ والمنحنى الموالي يوضح تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم (4): تطور سلسلة (LEXPORT) للفترة 1993-2018

المصدر: مخرجات Eviews 12

[1] لتفاصيل أكثر عن قاعدة بيانات متغيرات الدراسة ومصادر الاحصائيات لمتغيرات الدراسة القياسية. انظر إلى الملحق رقم (1) والملحق رقم (2).

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن صادرات الجزائر عرفت مستوى منخفض ومتذبذب في بداية فترة الدراسة إلى غاية سنة 2001 ثم أخذت منحى تصاعدي لتبلغ سنة 2008 الذروة؛ ليشهد مستوى الصادرات مرة أخرى انخفاض نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة في الفترة ما بين 2014-2016، لتعرف بعد ذلك تحسنا في بداية سنة2017 إلى غاية نهاية فترة الدراسة؛ ويدل تباين النسب في قيمة الصادرات بين ارتفاع وانخفاض على الارتباط المباشر بالتطور الذي شهده قطاع المحروقات من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

ب-اختبار(Philips-Perron) لسلسلة الصادرات الرسمية

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات الصادرات الرسمية، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

اختبار (PP) لسلسلة الصادرات في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(8): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LEXPORT)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	- 1.4443	0.5444	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-1.0935	0.9101	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	0.8186	0.8824	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 أنظر الملحق رقم: 3.

يلاحظ من خلال الجدول (8) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

1- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة الصادرات عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LEXPORT) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.4640	0.0019	H_1	H_1
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-4.9300	0.0031	H_1	
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-4.3017	0.0001	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 أنظر الملحق رقم:3.

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية. وهذا ما يبين أن سلسلة الصادرات الرسمية مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

ثانيا: استقرارية السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليGDPper

أ- **وصف تطور سلسلة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي**

ب-تتكون هذه سلسلة في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقدر بالأسعار الجارية (الوحدة مليار الدولار)، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LGDPper).

ت- الشكل رقم(5): تطور سلسلة (LGDPper) للفترة 1993-2018

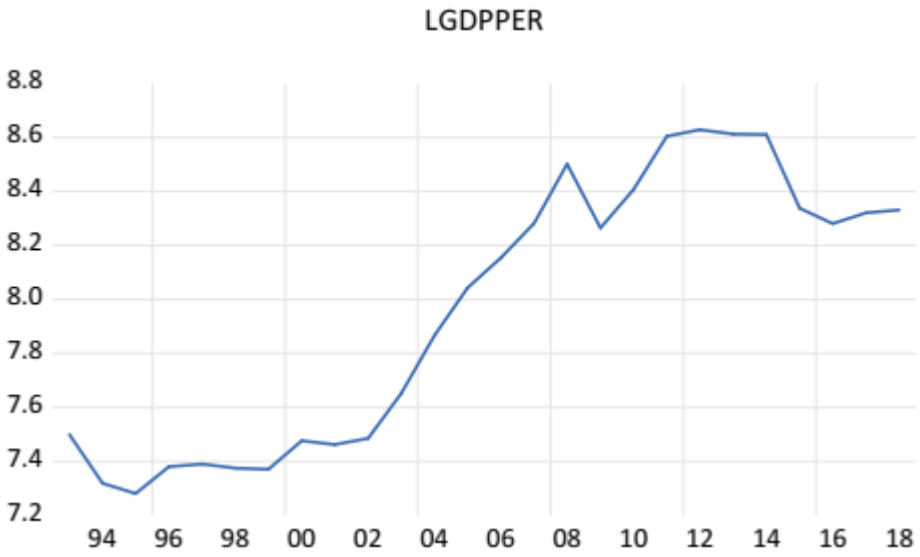

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1993-2001 منخفض حيث عرف تذبذب طفيف بين انخفاض وتصاعد إلى غاية سنة 2002 ليشهد بعد ذلك منحى تصاعدي إلى غاية سنة 2008 ليشهد مرة أخرى انخفاض نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول في سنة 2009؛ ثم بعد ذلك عرف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تحسنا في بداية سنة2010 إلى غاية سنة 2012 ليعرف بعد ذلك ثبات في الفترة ما بين 2013إلى 2014؛ وهذا نتيجة الزيادة في الأجور والأثر الرجعي للأجور؛ ليتراجع بعد ذلك نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي مرة أخرى نتيجة تراجع أسعار المحروقات التي أنتج عنها تراجع ايرادات المحروقات من جهة و ارتفاع العملات الأجنبية الأورو والدولار مما تراجعت القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

ث-اختبار (Phellips-Perron) لسلسلة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحليGDPper

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات الناتج الداخلي الخام للفرد من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LGDPper) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-0.7887	-2.9862	0.8050	H_0	H_0
مع ثابت واتجاه عام	-1.5503	-4.3743	0.7836	H_0	
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	1.1283	0.9281	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 4.

يلاحظ من خلال الجدول (10) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي، وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2-اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LGDPper) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.2316	0.0032	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-4.2338	0.0141	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-3.9400	0.0004	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 4.

يلاحظ من خلال الجدول(11) أن السلسلة على لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

ثالثا: استقرارية السلسلة الزمنية للتضخم(LINF)

أ- **وصف سلسلة الزمنية للتضخم**

تتكون هذه سلسلة في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث معبر عنه بمعدل التضخم (الوحدة %)، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LINF)؛ والشكل الموالي يوضح تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(6): تطور سلسلة(LINF) للفترة 1993-2018

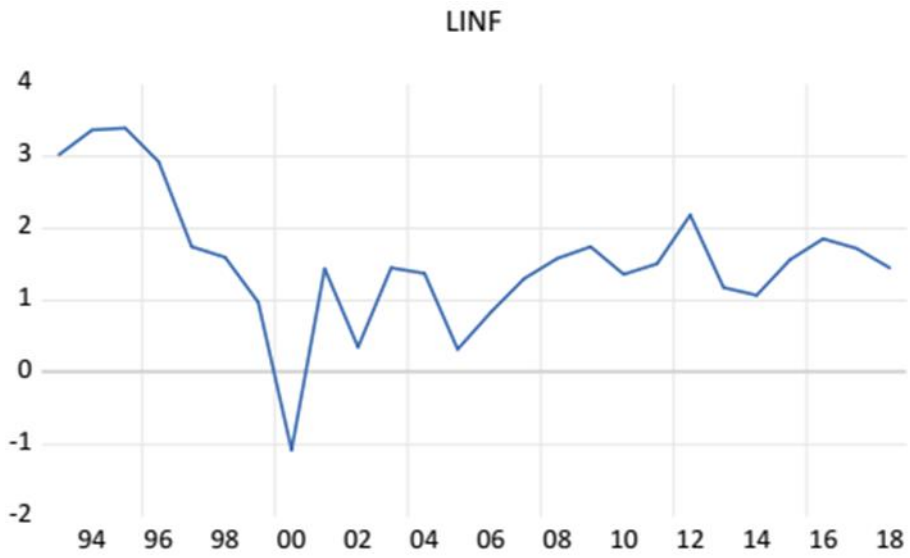

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (6) أن معدل التضخم في الجزائر للفترة 1993-1995 شهد تصاعد نتيجة سياسات تحرير الأسعار المتماشية مع توصيات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاصلاح الاستعداد الائتماني، وما عزز ذلك أيضا التخفيض في قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات؛ ليشهد بعد ذلك معدل التضخم انخفاض انطلاقا من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 نتيجة السياسات النقدية التقييدية؛ ليشهد مرة أخرى منحى تصاعدي سنة 2001 ليعرف بعد ذلك تذبذب متواصل لبقية فترة الدراسة ويرجع هذا التذبذب في معدلات التضخم لعدة أسباب: انطلاق البرامج التنموية التي تطلبت ضخ أموال كبيرة، ارتفاع كتلة الرواتب والأجور في هذه الفترة دون أن يكون لها مقابل أي دون أن تقابلها زيادة في الانتاجية، التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول؛ وبالتأكيد أن هذه التذبذبات في معدلات التضخم ستؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وعلى انخفاض الدينار في سوق الصرف الأجنبي.

ب-اختبار(Phellips-Perron) لسلسلة التضخم

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات التضخم، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة التضخم في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LINF) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-2.8482	0.0660	H_0	H_0
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-2.7214	0.2370	H_0	
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-1.7043	0.0832	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:5.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12)أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي، وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة سعر التضخم عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LINF) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-7.3225	0.0000	H_1	H_1
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-7.9936	0.0000	H_1	
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-7.4036	0.0000	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 5.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة معدل التضخم مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

رابعا: استقرارية السلسلة الزمنية لعلاوة الصرف الموازي(LPREM)

أ- وصف تطور السلسلة الزمنية لعلاوة الصرف الموازي:

تتكون سلسلة علاوة الصرف الموازي في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث تم حساب قيمة علاوة الصرف الموازي حسب المساواة التالية:

علاوة الصرف الموازي$_t$(الوحدة %)= (سعر الصرف الموازي$_t$ -سعر الصرف الرسمي$_t$)*100/ سعر الصرف الرسمي$_t$

وقد تم ادخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LPREM).

الشكل رقم(7): تطور سلسلة(LPREM) للفترة 1993-2018

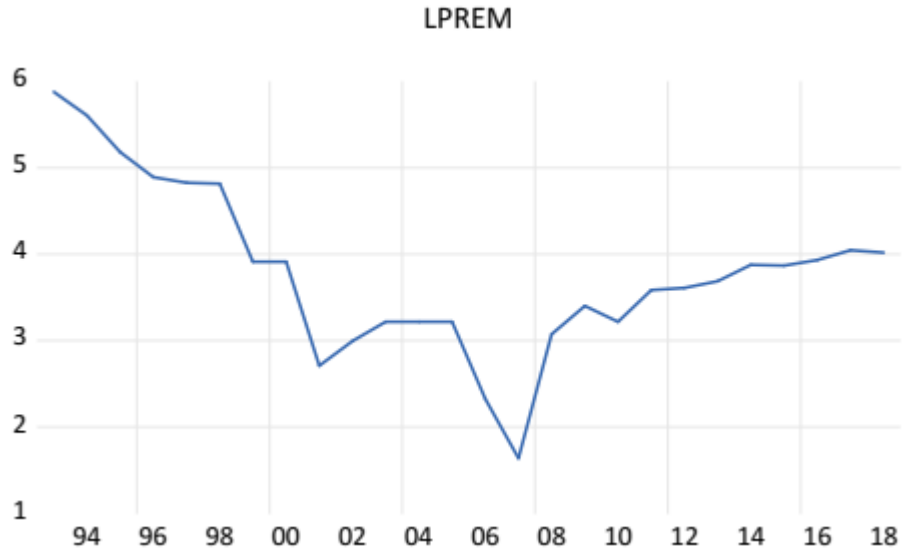

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (7) أن علاوة الصرف الموازي شهدت تراجع من الفترة 1993-2001 نتيجة تخفيض في قيمة الدينار الجزائري مما قلص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛ إلا أنه شهدت علاوة الصرف الموازي ارتفاع طفيف خلال الفترة 2001-2005 ثم انخفاض مستمر في علاوة الصرف الموازي خلال 2005-2007 ويمكن ارجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي تجاوز عمرها 3سنوات، وبالإضافة أيضا إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي. لتشهد بعد ذلك علاوة الصرف الموازي ارتفاع مستمر انطلاقا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2018 نتيجة التطورات التي حدثت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا الأثر الرجعي للزيادة في الأجور مما فتح المجال للإنفاق أكثر وزيادة الطلب على العملات الأجنبية على مستوى سوق الصرف الموازي.

ب-اختبار(Phellips-Perron) لسلسلة سعر الصرف الموازي

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات سعر الصرف الموازي، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة سعر الصرف الموازي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LPREM)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-2.3572	0.1633	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-1.4566	0.8174	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.955	-1.3140	0.1695	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 6.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14)، يلاحظ أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي، وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الموازي عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LPREM) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.8052	0.0008	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-6.1171	0.0002	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-4.8334	0.0000	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 6.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية، وهذا ما يبين أن سلسلة سعر الصرف الموازي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

خامسا: استقرارية السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي (LGOV)

أ- وصف تطور السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي:

تتكون سلسلة الانفاق الحكومي في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 وهو حاصل قسمة الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية دج على سعر الصرف الرسمي (الوحدة مليار الدولار)، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LGOV)؛ والشكل التالي يبين تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(8): تطور سلسلة(LGOV) للفترة 1993-2018

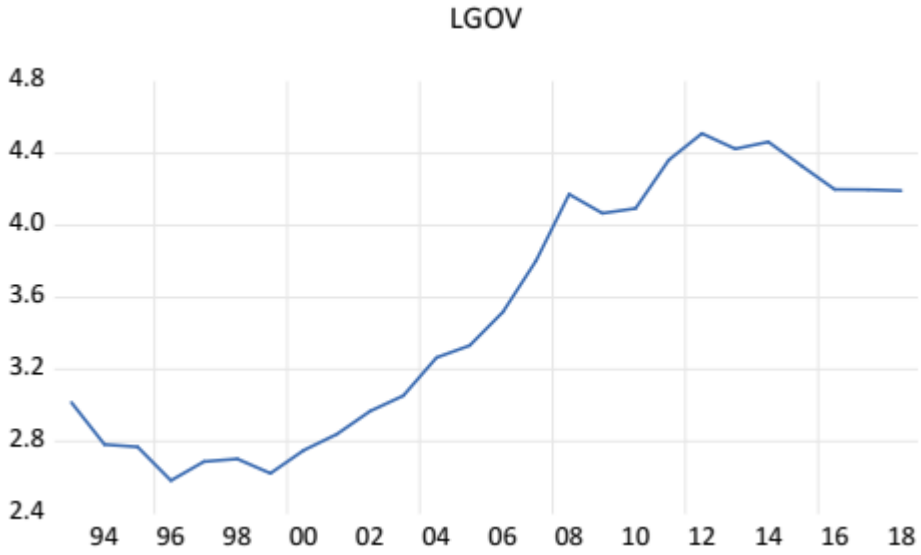

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن مستوى الانفاق الحكومي بالجزائر في الفترة ما بين 1993 إلى غاية 1998 كان منخفض نتيجة السياسة التقشفية التي اعتمدتها الجزائر بقصد التخلص من عجز الموازنة العامة الذي نتج عن خفض الايرادات لانخفاض أسعار البترول ابتداء من صدمة 1986، وقد رافق ذلك انخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة. أما في الفترة 1999-2009 شهد الانفاق الحكومي منحى تصاعدي نتيجة السياسة التوسعية التي عكسها ارتفاع أسعار المحروقات مما سمح بتطبيق مشروعي الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والمشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009؛ واستمر الانفاق الحكومي في التصاعد للفترة 2010-2014 نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي، ليشهد بعد ذلك انخفاض طفيف في الفترة 2015-2018 نتيجة تراجع أسعار المحروقات.

ب-اختبار (Phellips-Perron) لسلسلة الانفاق الحكومي

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات الانفاق الحكومي من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة معدل الانفاق الحكومي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LGOV) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-0.4801	0.8795	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-5.05811	0.5428	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	1.1572	0.9315	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:7.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي، وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وهذا ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة الانفاق الحكومي عند الفروق من الدرجة الأولى والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LGOV) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-3.8711	0.0074	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-3.7253	0.0400	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-3.4846	0.0013	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 7.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17)أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول

الفرضية البديلة لاستقرارية، وذلك ما يبين أن سلسلة الانفاق الحكومي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

سادسا: استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التبادل التجاري(LTOT)

أ- وصف تطور لسلسلة الزمنية لمعدل التبادل التجاري:

تتكون سلسلة معدل التبادل التجاري في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018حيث تم حساب معدل التبادل التجاري من خلال حاصل قسمة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات على مؤشر سعر الوحدة من الواردات واعتماد سنة 2000 كسنة أساس لهذا المؤشر وتم تقديره بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)، وقد تم إدخال اللوغاريتم أيضا على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LTOT)؛ والشكل التالي يوضح تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(9): تطور سلسلة(LTOT) للفترة 1993-2018

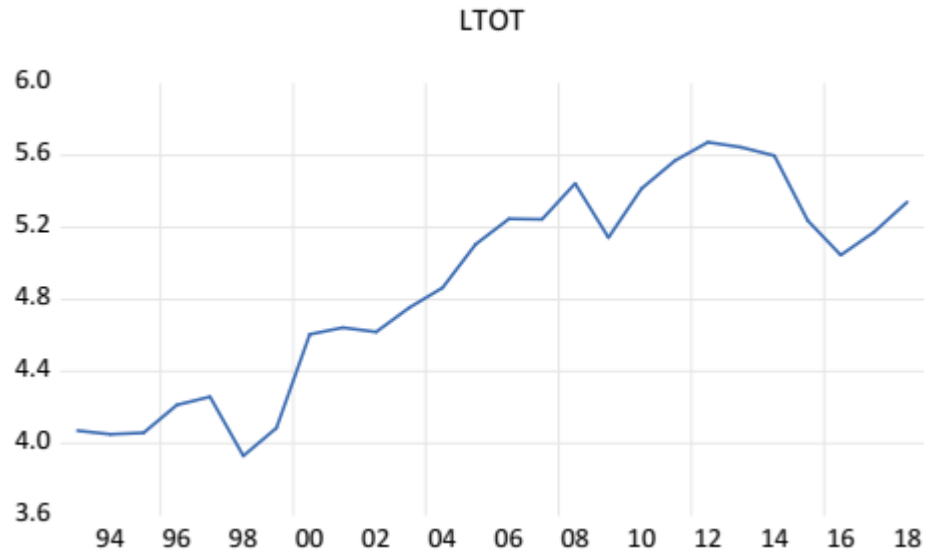

المصدر: مخرجات Eviews 12

يمكن تعريف معدل التبادل التجاري أنه يقيس المعدل الذي تتم به مبادلة سلعة أو خدمة أخرى مع دولة أخرى، أي فكلما ارتفعت أسعار الصادرات لدولة ما بمعدل أكبر من ارتفاع أسعار الواردات فهذا يدل على تحسن مؤشر التبادل التجاري، وبما أنه أكثر من 93% من صادرات الجزائر متمثلة في المحروقات فإن أي صدمة على أسعار المحروقات سوف تؤثر على معدل التبادل التجاري. ومن خلال الشكل البياني يلاحظ أن في بداية الفترة الدراسية كان معدل التبادل التجاري منخفض إلى غاية

سنة 1999 حيث شهد ارتفاع مستمر ليصل بعد ذلك إلى القمة سنة 2008 نتيجة ارتفاع ايرادات صادرات المحروقات لتشهد بعد ذلك انخفاض في معدل التبادل التجاري نتيجة انخفاض ايرادات الصادرات و ثبات قيمة الواردات في سنة 2009 ، ثم يعرف منحى تصاعدي من جديد في الفترة 2010 إلى غاية 2014، في حين أن الفترة سنة 2015-2018 عرفت انخفاض من جديد نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

ب-اختبار(Phellips-Perron) لسلسلة معدل التبادل الدولي

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات معدل التبادل الدولي، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة معدل التبادل الدولي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(18): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LTOT) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-1.2372	0.6416	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-1.6098	0.7599	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	1.3034	0.9469	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:8.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة معدل التبادل الدولي عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LTOT) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.4021	0.0022	H_1	H_1
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-4.6095	0.0063	H_1	
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-4.1731	0.0002	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 8.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (19)أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة معدل التبادل التجاري مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

سابعا: مناقشة استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي(LOEXR)

أ- وصف تطور السلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي:

تتكون سلسلة سعر الصرف الرسمي في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة2018 حيث تم الاعتماد على الوحدة دينار/ دولار، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LOEXR)؛ والشكل التالي يبين تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم (10): تطور سلسلة(LOEXR) للفترة 1993-2018

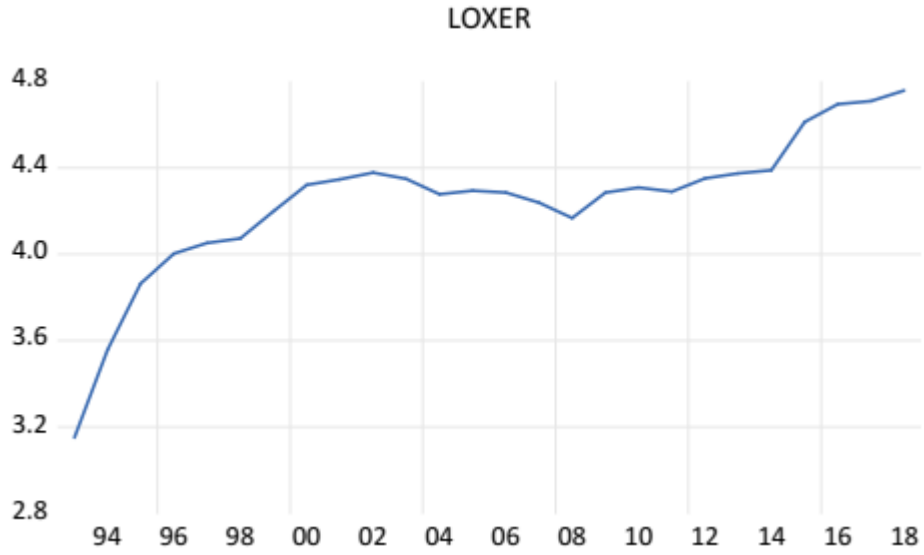

المصدر: مخرجات Eviews 12

ب-اختبار(PP) لسلسلة سعر الصرف الرسمي

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات سعر الصرف الرسمي، من خلال اختبار (PP). وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة سعر الصرف الرسمي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LOEXR) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-4.0596	0.0046	H_0	
مع ثابت وبدون اتجاه عام	-3.6032	-4.3816	0.0098	H_0	H_0
بدون ثابت واتجاه عام	-1.9550	1.8969	0.9832	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:9.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة سعر الصرف الرسمي عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LOEXR) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-7.2920	0.0000	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-5.9492	0.0003	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-4.3404	0.0001	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 9.

يلاحظ من خلال الجدول (21) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية

البديلة للاستقرارية؛ وذلك ما يبين أن سلسلة سعر الصرف الرسمي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

ثامنا: مناقشة استقرارية السلسلة الزمنية للطلب على النقود(LMM)

أ- وصف تطور سلسلة الكتلة النقدية:

تتكون سلسلة الكتلة النقدية في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث معبر عنها بالكتلة النقدية الحقيقية بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار) وهي حاصل قسمة الكتلة النقدية الحقيقية بالأسعار الجارية بال دج على سعر الصرف الرسمي للدولار، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LMM).

الشكل رقم(11): تطور سلسلة(LMM) للفترة 1993-2018

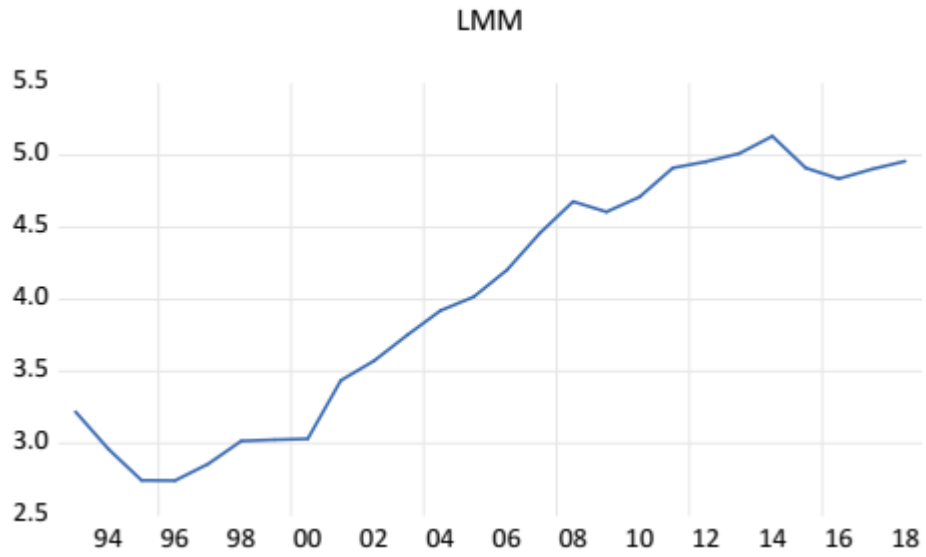

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (11) أن في بداية فترة الدراسة انخفاض قيمة الكتلة النقدية الذي كان هدف من أهداف برنامج التثبيت الهيكلي إلى غاية سنة 2000 نتيجة استخدام سياسات انكماشية تهدف للحد من الكتلة النقدية الزائدة والحد من معدل التضخم؛ أما مرحلة 2001-2018 شهدت منحى تصاعدي نتيجة السياسة النقدية التوسعية و برنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتوجهات الجديدة للدولة وبسبب أيضا تنامي سوق الصرف الموازية حيث تضاعفت الكتلة النقدية الحقيقية بخمس مرات.

ب-اختبار(PP) لسلسلة الطلب على النقود

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات الطلب على النقود ، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة الطلب على النقود في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة (LMM)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-0.3453	0.9043	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-2.232	0.4527	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	1.7164	0.9758	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة الطلب على النقود عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LMM) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-3.7387	0.0100	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-3.9411	0.0259	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-2.9551	0.0049	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 10.

يلاحظ من خلال الجدول (23) أن السلسلة على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية

البديلة لاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة الطلب على النقود مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

تاسعا: مناقشة استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الانفتاح التجاري(LOPEN)

أ- وصف تطور السلسلة لمؤشر الانفتاح التجاري:

تتكون هذه السلسلة من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث تم حساب مؤشر الانفتاح التجاري من خلال حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي(الوحدة%)، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LOPEN)؛ والشكل التالي يبين تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(12): تطور سلسلة(LOPEN) للفترة 1993-2018

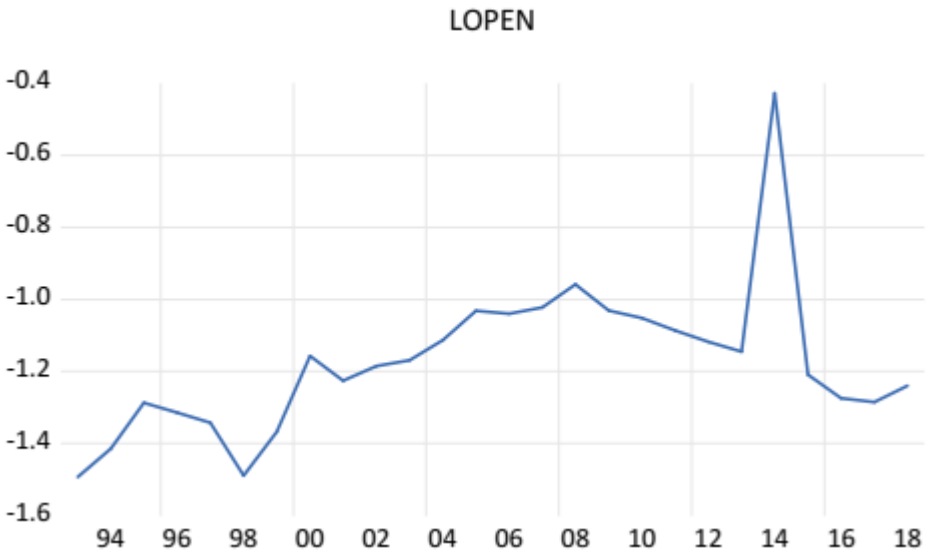

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (12) أن مؤشر الانفتاح التجاري أنه كان منخفض حيث شهد تذبذب طفيف انطلاقا من بداية فترة الدراسة إلى غاية سنة 1998 التي بلغ فيها مؤشر الانفتاح التجاري القاع بسبب الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة نتيجة صدمة البترول 1986 مما يعني أن مؤشر الانفتاح التجاري بالجزائر مرتبط بإيرادات المحروقات، ليرتفع المؤشر من جديد من سنة 2000 ويصل إلى قمته في سنة 2008، ومع تراجع الطلب على البترول نتيجة الأزمة العالمية أدى إلى تراجع مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2009 وليرتفع مرة أخرى سنة

2010 إلى غاية 2014 ثم عرف مرة أخرى تراجع إلى غاية سنة 2018 نتيجة تدهور أسعار البترول؛ وبالرغم من أن مستويات مؤشر الانفتاح التجاري تفوق 60% وهذا ما يضع الاقتصاد الجزائري في خانة الدول الأكثر انفتاحا واندماجا في الاقتصاد الجزائري ولكن بنية الاقتصاد الجزائري تكشف الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات التي تتميز بضعف انتاجها وعدم تنوعها.

ب-اختبار(Phellips-Perron) لسلسلة معدل الانفتاح التجاري

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات معدل الانفتاح التجاري، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة الانفتاح التجاري في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(24): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LOPEN)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-3.4103	0.0203	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-3.6953	0.0416	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	-0.7473	0.3824	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:11.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة معدل الانفتاح التجاري عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(25): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة(LOPEN) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-10.8325	0.0000	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-20.4858	0.0000	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-10.0723	0.0000	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 11.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة معدل الانفتاح التجاري مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

عاشرا: استقرارية السلسلة الزمنية لرأس المال البشري(LEDU)

أ- **وصف تطور السلسلة الزمنية لرأس المال البشري:**

تتكون هذه سلسلة من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018 حيث مقاس بنسبة التمدرس في الجزائر- عبارة عن عدد التلاميذ المسجلين في طور الابتدائي والمتوسط والبالغة أعمارهم من 6إلى 15 سنة بالنسبة للأطفال البالغة أعمارهم ما بين 6 و15 سنة- ، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LEDU) والشكل التالي يبين تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(13): تطور سلسلة(LEDU) للفترة 1993-2018

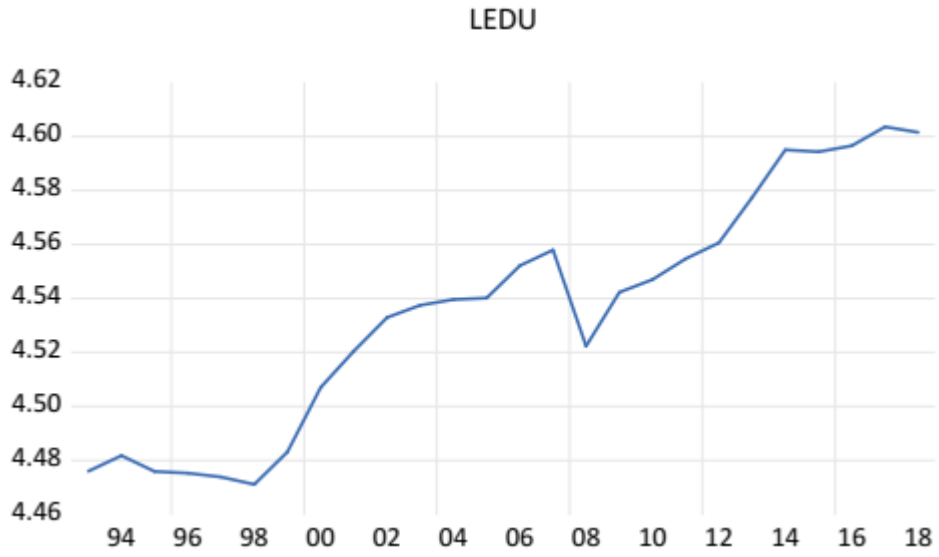

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (13) أن مستوى رأس البشري خلال طول فترة الدراسة شهد منحى تصاعدي نتيجة تطبيق الدولة الجزائرية برنامج التعليم والتكوين الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض مستوى الأمية في المجتمع، حيث جعلت الجزائر التعليم كحق يكفله الدستور، وبهذا شجعت الأطفال في المدن والأرياف على الالتحاق بالمدارس مما أدى إلى ارتفاع عدد المتمدرسين تدريجيا في كل الأطوار.

ب-اختبار(Phellips-Perron) لسلسلة مستوى رأس المال البشري

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات مستوى رأس المال البشري، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة مستوى رأس المال البشري في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(26): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LEDU) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-0.4501	0.8854	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-2.4744	0.3365	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	2.2389	0.9920	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:12.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وهذا ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة رأس المال البشري عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (27): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LEDU)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.8539	0.0007	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-4.7530	0.0046	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-4.2053	0.0002	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 12.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة رأس المال البشري مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

احدى عاشرا: مناقشة استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار المحلي(LINV)

أ- وصف تطور السلسلة الزمنية للاستثمار المحلي:

تتكون هذه سلسلة في الجزائر من 26 مشاهدة سنوية امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2018حيث تم الاعتماد على الأسعار الجارية(الوحدة مليار دولار)، وقد تم إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة و تم الترميز لها بالرمز (LINV)؛ والشكل التالي يبين تطور هذه الأخيرة.

الشكل رقم(14): تطور سلسلة (LINV) للفترة 1993-2018

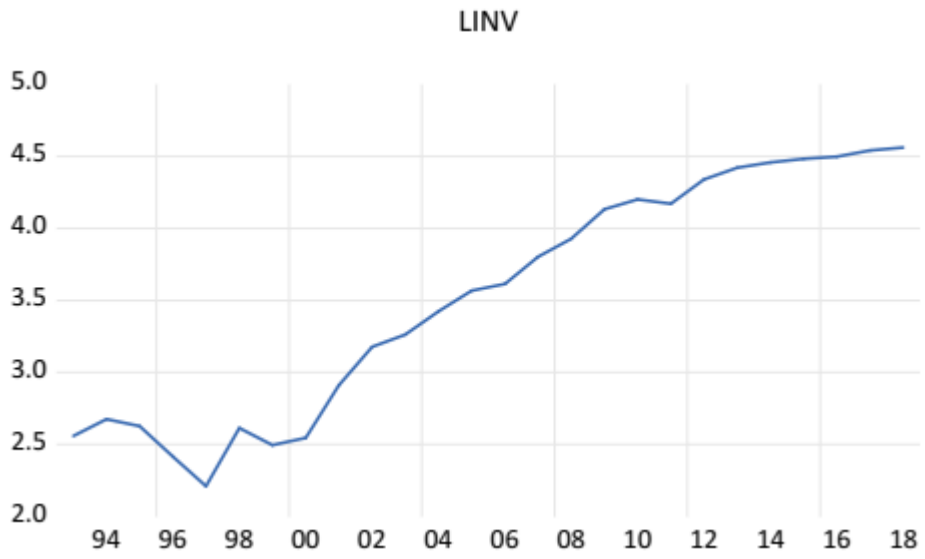

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (14) أن الاستثمار المحلي عرف مستوى منخفض خلال سنوات التسعينات رغم انتهاج الجزائر سياسة لدعمه وترقيته، ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والأمنة الصعبة التي مرت بها الجزائر، فقد شهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية وتنفيذ شروط التعديل الهيكلي، مما أثر سلبا على الاستثمار المحلي إلى غاية سنة 1998 التي ارتفعت فيها أسعار النفط، ليشهد بعد ذلك الاستثمار المحلي في العموم تزايد مستمر انطلاقا من سنة 2000-2018 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تراكم فوائض مالية استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ب-اختبار(PP) لسلسلة الاستثمار المحلي

في هذه المرحلة سوف يتم الكشف والتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات الاستثمار المحلي، من خلال اختبار (PP) وذلك عبر الخطوات التالية:

1- اختبار (PP) لسلسلة معدل الاستثمار المحلي في حالة المستوى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار (PP) في المستوى لسلسلة(LINV) خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9862	-0.3300	0.9068	H_0	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6032	-1.9738	0.5867	H_0	H_0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9550	2.4811	0.9954	H_0	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم:13.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث. وبالتالي وجب قبول الفروض العدمية لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي المرور إلى اختبار الاستقرارية للسلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2- اختبار (PP) لاستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي عند الفروق من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (29): نتائج اختبار (PP) عند الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة (LINV)خلال فترة 1993-2018

الحالة	t-table	t-statistic	Prob	H: جذر الوحدة	H:الاستقرارية
مع ثابت	-2.9918	-4.4795	0.0018	H_1	
مع ثابت واتجاه عام	-3.6121	-4.4031	0.0098	H_1	H_1
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.9556	-3.7131	0.0007	H_1	

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج أنظر الملحق رقم: 13.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة في الحالات الثلاث، وبالتالي، وجب قبول الفروض البديلة لجذر الوحدة، وذلك ما يستدعي ويستوجب قبول الفرضية البديلة للاستقرارية؛ وهذا ما يبين أن سلسلة سعر الاستثمار المحلي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

المبحث الثاني: قياس أثر علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على كل من الصادرات الرسمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

المطلب الأول: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على الصادرات الرسمية في المدى القصير والمدى الطويل

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضية الدراسة التي مفادها أن علاوة الصرف الموازي تؤثر سلبا على الصادرات من خلال قياس علاقة التأثير بين علاوة سوق الصرف الموازي والصادرات الرسمية في الجزائر للفترة 1993–2018؛ وذلك بدءا باختيار المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة في الصادرات الرسمية كمتغير تابع LEXPORT، وكل من علاوة الصرف الموازي LPREM، معدل التبادل التجاري LTOT، الاستثمار المحليINV، الاستثمار رأس المال البشري LEDU وسعر الصرف الرسمي LOEXR كمتغيرات مستقلة؛ وبعد ذلك تحديد النموذج المناسب وتقديره.

الفرع الأول: مرحلة تشخيص وتقدير النموذج

في هذا الفرع سيتم التطرق إلى صياغة النموذج الصادرات ثم اختيار درجة إبطاء مثلى وتوزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أولا: صياغة النموذج

تتمثل دالة الصادرات المقترحة لهذه الدراسة هي كما يلي:

$$LEXPORT = f(LPREM, LTOT, LINV, LEDU, LOEXR) \dots (1)$$

وبما أن جميع سلاسل متغيرات نموذج الصادرات مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، سوف يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) حسب الصياغة التالية للنموذج كالتالي:

$$\Delta \mathbf{LEXPORT}_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta\, LPREM_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta\, LTOT_{t-i} + \sum_{t=0}^{r} \beta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{t=0}^{S} \beta_4 \Delta LEDU_{t-i} + \sum_{i=0}^{u} \beta_5 \Delta LOEXER_{t-i} + \alpha_1 LPREM_{t-1} + \alpha_2 LTOT_{t-1} + \alpha_3 LINV_{t-1} + \alpha_4 LEDU_{t-1} + \alpha_5 LOEXER_{t-1} + \varepsilon_t$$

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-6}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-6}: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t: أخطاء الحد العشوائي.

ثانيا: اختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

يتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Tests) اختيار فترات الابطاء المثلى بناء على معيار(Akaike Information Criterion)، حيث يتيح البرنامج الإحصائي بنسخته(12) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج(ARDL) بشكل تلقائي؛ والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (AIC).

الشكل رقم (15): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج الصادرات

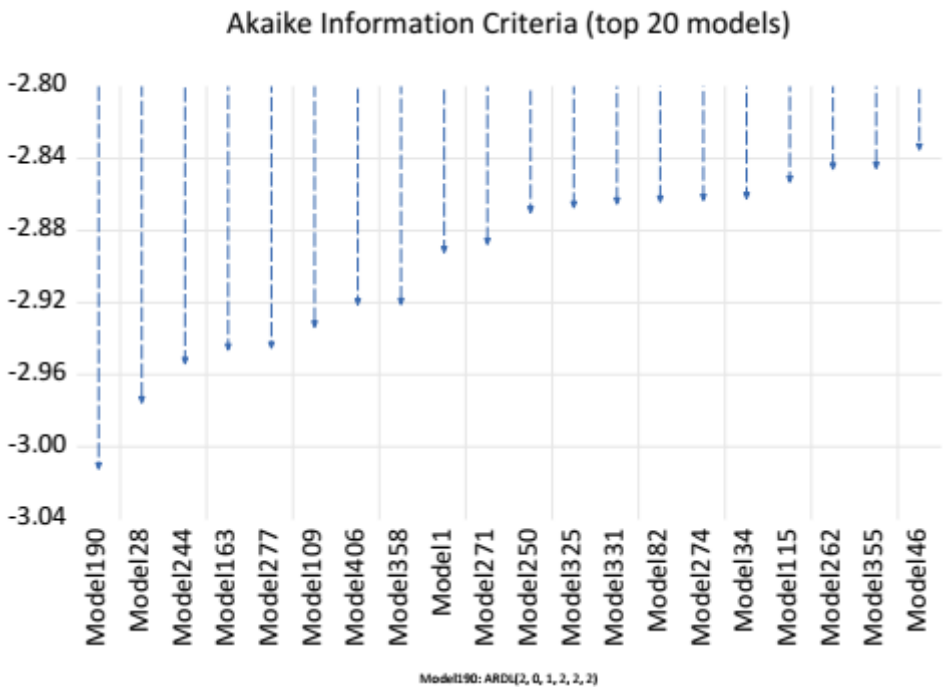

المصدر : مخرجات Eviews12

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج (2.0.1.2.2.2)**ARDL** هو النموذج الأمثل ويعطي أقل قيمة حسب إحصائية **(Akaike Informatio Criterion)**.

الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

سوف يتم في هذا الجزء دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على الصادرات الرسمية في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (ARDL Bounds Test)

يرمز التكامل المشترك وفقا إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \lambda = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

$$H_1: \lambda \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

إحصائية الاختبار هي إحصائية فيشر، والقرار هو على النحو التالي، إذا كانت قيمة إحصائيةF أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت إحصائية Fأكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل المشترك، أما في حالة ما إذا كانت قيمة إحصائية F محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن أن نتخذ قرار بوجود علاقة تكامل مشترك من عدمها؛

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج الصادرات

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.791701	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة **(F−statistic=6.7917)** تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند مستوى معنوية(5%)،مما يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

انطلاقا من نتائج التكامل المشترك، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(31): تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الصادرات

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	-0.136271	0.034754	-3.921017	0.0035
LTOT	0.909183	0.224583	4.048319	0.0029
LINV	0.089886	0.181703	0.494688	0.6327
LEDU	2.848691	4.128305	0.690039	0.5076
LOXER	-0.877175	0.425017	-2.063858	0.0690
C	-9.813876	16.40260	-0.598312	0.5644
EC = LEXPORT - (-0.1363*LPREM + 0.9092*LTOT + 0.0899*LINV + 2.8487 *LEDU -0.8772*LOXER - 9.8139)				

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

يوضح الجدول رقم(31) ما يلي:

- **التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية عند مستوى معنوية5%**، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفضت الصادرات الرسمية بـ 0.1367%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث أن ارتفاع علاوة سوق الصرف الموازي يشجع على تهريب الصادرات عبر الأسواق غير الرسمية (غير المفوترة) لزيادة الأرباح ثم بعد وقت لاحق يتم اعادة بيع العملة المقابلة للمبلغ في السوق السوداء وبالتالي الحصول على كمية أكبر من المال المحلي لنفس العملة، وبالرغم من أن ارتفاع نسبة علاوة الصرف الموازي أثناء فترة الدراسة إلا أن نسبة التأثير ضعيفة جدا ويمكن ارجاع ذلك هو أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات كصادرات رسمية كما ذكر سابقا؛
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لمعدل التبادل التجاري على الصادرات الرسمية عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة؛ حيث كلما زاد معدل

التبادل التجاري بنسبة 1% ارتفعت الصادرات 0.9097%؛ إلا أنه يعتبر تأثير ضعيف بسبب أن صادرات الجزائر تتكون من 97% على المحروقات؛

- يمكن اعتبار وجود التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لسعر الصرف الرسمي على الصادرات الرسمية عند مستوى10%، حيث كلما خفض سعر الصرف الرسمي بنسبة 1% ارتفعت الصادرات الرسمية بـ 0.8772%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كما ذكر سابقا.
- لا يوجد تأثير معنوي لكل من الاستثمار المحلي ورأس المال البشري على الصادرات الرسمية في الأجل طويل.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح الجدول التالي تقدير العلاقة قصيرة الأجل لصيغة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم(32): تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج الصادرات

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.155230	0.039643	-3.915661	0.0035
D(LTOT)	1.265881	0.051433	24.61210	0.0000
D(LINV)	-0.016090	0.060727	-0.264963	0.7970
D(LINV(-1))	-0.278438	0.075124	-3.706364	0.0049
D(LEDU)	-0.666215	0.687837	-0.968565	0.3581
D(LEDU(-1))	-3.746607	0.810602	-4.622003	0.0013
D(LOXER)	-0.695148	0.121057	-5.742338	0.0003
D(LOXER(-1))	-0.513417	0.141186	-3.636459	0.0054
CointEq(-1)*	-0.722513	0.081168	-8.901489	0.0000

R-squared	0.987073	Mean dependent var	0.064627
Adjusted R-squared	0.980178	S.D. dependent var	0.258285
S.E. of regression	0.036364	Akaike info criterion	-3.510483
Sum squared resid	0.019835	Schwarz criterion	-3.068713
Log likelihood	51.12579	Hannan-Quinn criter.	-3.393281
Durbin-Watson stat	2.583639		

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

تبعا لنتائج عملية التقدير في الجدول (32) أن معامل تصحيح الخطأ والمقدر بـ 0.7225 سالب وذو دلالة احصائية مما يسمح بقبول نموذج تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المدرجة في النموذج فهناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل مع وجود عملية تصحيح للأخطاء في كل مرة بمعامل تصحيح يقدر بـ 0.722 في كل سنة.

- **انعدام التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية؛**

- التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لسعر الصرف الرسمي على الصادرات الرسمية، حيث كلما خفض سعر الصرف الرسمي بنسبة 1% ارتفع الصادرات الرسمية ب0.6951%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن خفض سعر الصرف قد تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات الصادرات الرسمية، ولكن هذا التأثير في حالة الجزائر ضعيف وذلك لأن الصادرات الجزائرية تعتمد على سلعة واحدة متمثلة في المحروقات، حيث قدرت نسبتها طوال الفترة الحاصلة ما بين 1990–2018 بأكثر من 93% من إجمالي الصادرات؛

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لمعدل التبادل التجاري على الصادرات الرسمية، حيث كلما زاد معدل التبادل التجاري ب 1% ارتفعت الصادرات الرسمية بـ 1.2658%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن معدل التبادل التجاري يساهم بشكل هام في الرفع من معدلات الصادرات؛

- التاثير السلبي والمعنوي لكل من الاستثمار المحلي ورأس المال البشري، حيث أنه كلما زاد الاستثمار المحلي بوحدة واحدة انخفضت الصادرات الرسمية ب0.27842 %، وأيضا كلما زاد

رأس المال البشري بوحدة واحدة انخفضت الصادرات الرسمية ب 3.7466 %؛ وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج

قبل اعتماد النموذج(2.0.1.2.2.2)**ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، ينبغي التأكد من مدى ملائمة النموذج المعتمد في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وذلك من خلال استخدام اختبارات تشخيص بواقي النموذج واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

أولا: تشخيص بواقي النموذج (Diagnostic Tests)

اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

يسمح اختبار الأثر ARCH بقبول أو رفض فرضية ثبات التباين بحيث تنص فرضية العدم على ثبات تباين البواقي(قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%)؛ وتنص الفرضية البديلة على اختلاف تباين البواقي (قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%)، والجدول التالي يوضح اختبار ثبات التباين.

الجدول رقم (33): نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج الصادرات

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.059671	Prob. F(1,21)	0.3150
Obs*R-squared	1.104841	Prob. Chi-Square(1)	0.2932

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

يتبين من خلال نتائج اختبار ARCH أن قيمة احتمالية F المحسوبة تساوي0.3150 وهي أكبر من 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي، ومنه يتضح أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الاعتماد على اختبار **(**Breusch-Godfrey Serial corrélation LM**)** من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي، بحيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول ويتم اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية العدميةH_0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء(أي قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%)؛
- الفرضية البديلةH_1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء(أي قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%)؛

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (34): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.603206	Prob. F(2,7)	0.2672
Obs*R-squared	7.539758	Prob. Chi-Square(2)	0.0231

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

توضح نتيجة اختبار (Breusch−Godfrey Serial corrélation LM)أن قيمة احتمالية F المحسوبة تساوي 0.2672 وهي أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة وهذا ما يسمح بقبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي، ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الاعتماد على اختبار (Jarque–Bera) للكشف عن اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل لهذا الاختبار(α) أكبر من 5%فإن البواقي تتبع التوزيع والعكس صحيح؛ والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (16): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الصادرات

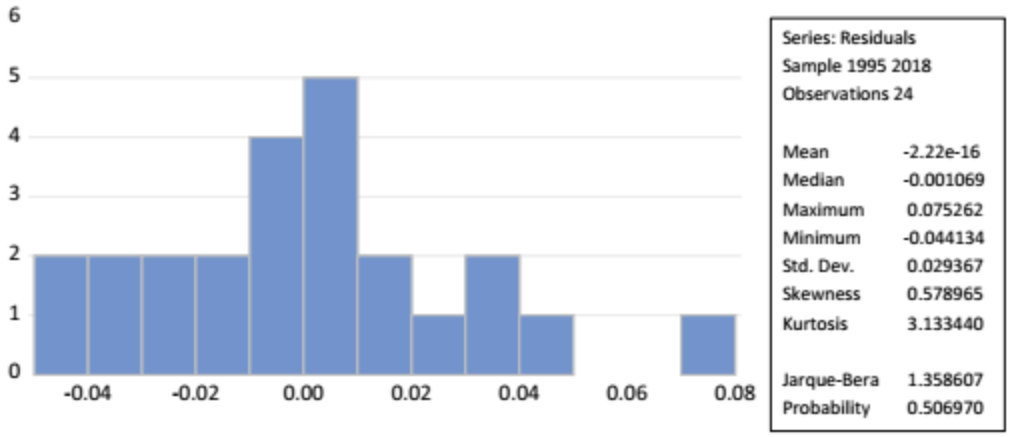

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

حسب نتائج الاختبار، يلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، بحيث أن (α=0.5069)، وهي أكبر من قيمة5%وهوما يبين أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (17): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج الصادرات

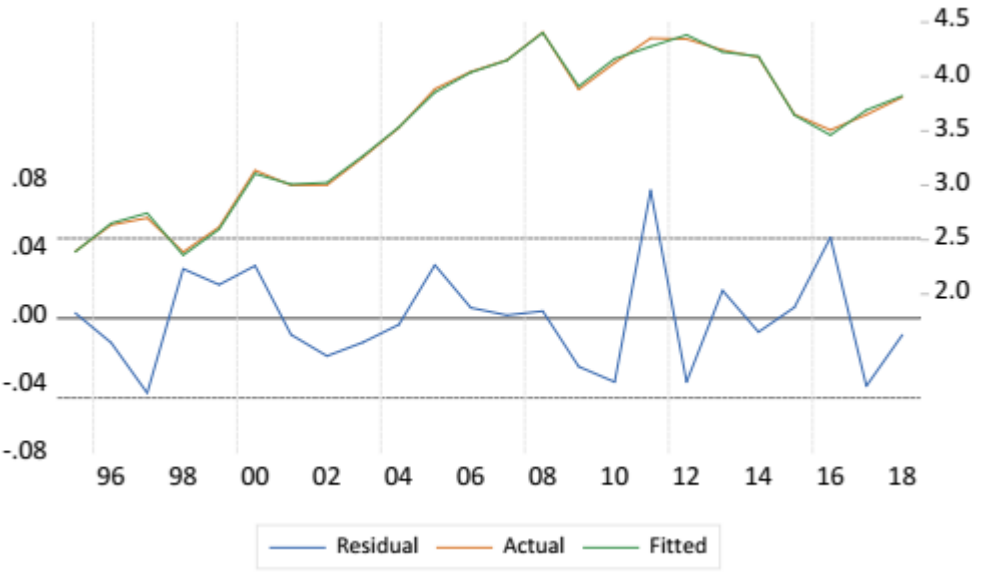

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل تطابق القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability Tests)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ والشكل التالي يوضح نتيجة الاختبار.

الشكل رقم (18): نتائج اختبار إستقرارية لنموذج الصادرات

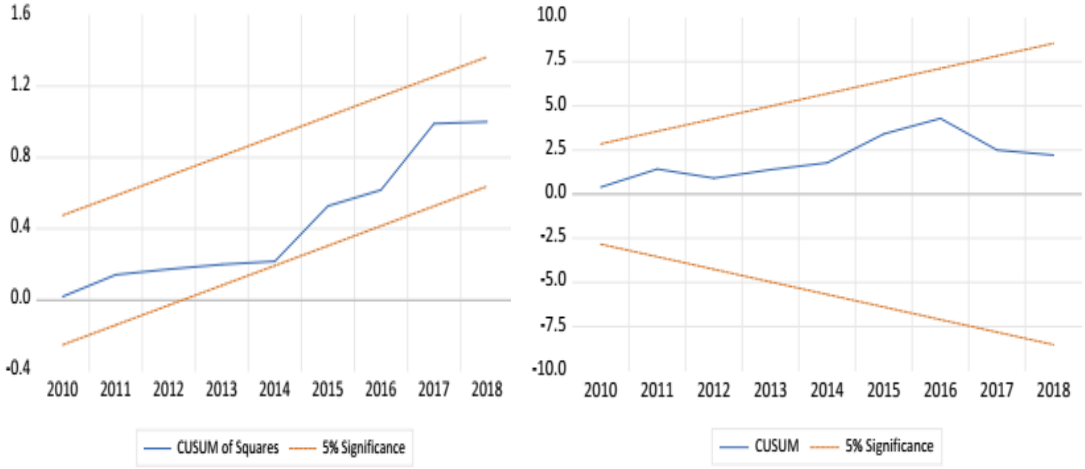

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

بما أن التمثيل البياني في كل منCUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، وهو ما يعني أن معلمات النموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي بالجزائر في المدى القصير والمدى الطويل

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة التأكيد على صحة الفرضية الثانية من الدراسة التي مفادها أن علاوة الصرف الموازي تؤثر سلبا على الناتج الاجمالي المحلي للفرد من خلال قياس علاقة التأثير بين علاوة سوق الصرف الموازي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي في الجزائر للفترة 1993-2018؛ وذلك بدءا باختيار المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة: في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي كمتغير تابع LGDPper، وكل من علاوة الصرف الموازي LPREM، معدل التبادل التجاري LTOT، الاستثمار المحليLINV، معدل التضخم LINF والانفاق الحكومي LGOV كمتغيرات مستقلة؛ وبعد ذلك تحديد النموذج المناسب وتقديره.

الفرع الأول: مرحلة تشخيص تقدير للنموذج

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى صياغة نموذج نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي ثم اختيار درجة إبطاء مثلى وتوزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (Akaike Information Criterion).

أولا: صياغة النموذج

تتمثل دالة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي المقترحة لهذه الدراسة هي كما يلي:

$$\mathbf{GDPper = f(PREM, TOT, INV, INF, GOV)...(2)}$$

وبما أن جميع سلاسل متغيرات نموذج نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى في المبحث السابق، سوف يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) حسب الصياغة التالية للنموذج كالتالي:

$$\begin{aligned}\Delta LGDP_t = {} & \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LGDP_{t-i} \\ & + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LPREM_{t-i} + \sum_{t=0}^{r} \beta_3 \Delta LTOT_{t-i} \\ & + \sum_{t=0}^{s} \beta_4 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{t=0}^{u} \beta_5 \Delta LINF_{t-i} + \sum_{t=0}^{z} \beta_6 \Delta LGOV_{t-i} \\ & + \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 LPREM_{t-1} + \alpha_3 LTOT_{t-1} \\ & + \alpha_4 LINV_{t-1} + \alpha_5 LINF_{t-1} + \alpha_6 LGOV_{t-1} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-6}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-6}: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t: أخطاء الحد العشوائي.

ثانيا: اختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

يتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Tests) اختيار فترات الابطاء المثلى بناء على معيار(Akaike Information Criterion)، حيث يتيح البرنامج الإحصائي بنسخته (12) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL) بشكل تلقائي؛ والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (AIC).

الشكل رقم (19) : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

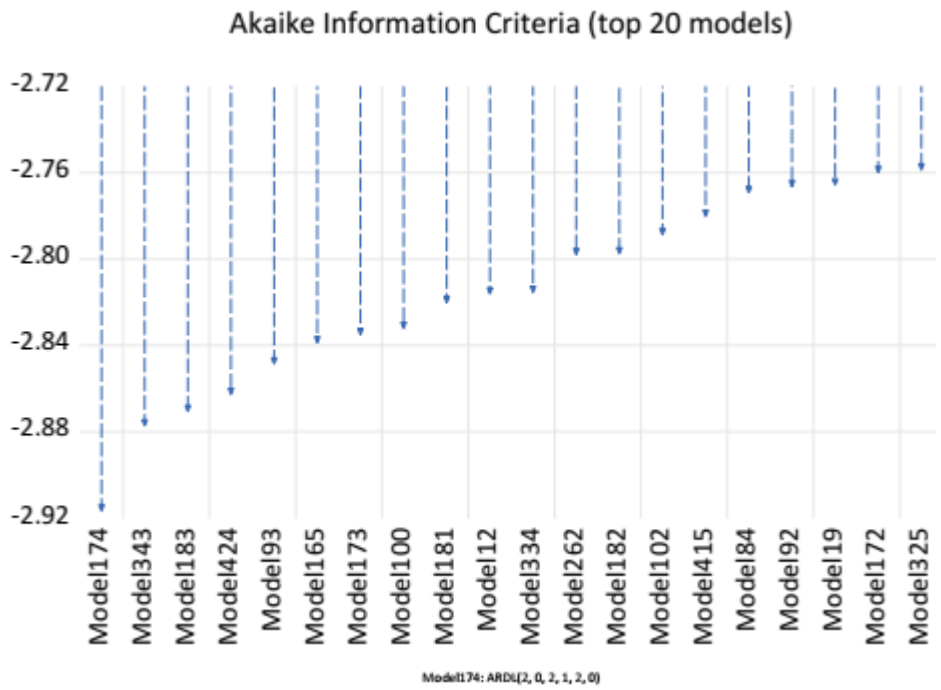

المصدر: مخرجات Eviews12

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج (2.0.2.1.2.0) **ARDL** هو النموذج الأمثل ويعطي أقل قيمة حسب إحصائية **(Akaike Informatio Criterion)**.

الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

سوف يتم في هذا الجزء دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على الصادرات الرسمية في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (ARDL Bounds Test)

يرمز التكامل المشترك وفقا ل إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \lambda = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

$$H_1: \lambda \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

إحصائية الاختبار هي إحصائية فيشر، والقرار هو على النحو التالي، إذا كانت قيمة إحصائية F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت إحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل المشترك، أما في حالة ما إذا كانت قيمة إحصائية F محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن أن نتخذ قرار بوجود علاقة تكامل مشترك من عدمها؛ والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (35): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.592611	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F-statistic$= **6.5926)** تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 5% ، مما يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

انطلاقا من نتائج التكامل المشترك، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (36): تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	-0.095265	0.029314	-3.249818	0.0077
LTOT	0.241127	0.117286	2.055887	0.0643
LINV	-0.041526	0.053705	-0.773225	0.4557
LINF	0.086557	0.026216	3.301673	0.0071
LGOV	0.542302	0.091575	5.921922	0.0001
C	5.215841	0.351511	14.83834	0.0000

EC = LGDPPER - (-0.0953*LPREM + 0.2411*LTOT -0.0415*LINV + 0.0866 *LINF + 0.5423*LGOV + 5.2158)

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- **التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5%**، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0953%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن علاوة سوق الصرف الموازي تساهم في تقليص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بطريقة غير مباشرة. إلا أنه يعتبر هذا التأثير ضعيف حيث ان ايرادات الاقتصاد الجزائري تعتمد على الجباية البترولية وبالتالي لا تتأثر الصادرات الرسمية بعلاوة سوق الصرف الموازي بنسبة كبيرة كما ذكر هذا سابقا؛
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لنفقات الحكومة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما زادت النفقات الحكومة بنسبة 1% نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بـ 0.5423%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إلا ان هذا التأثير يساهم في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ضعيفة بسبب السياسات الاقتصادية غير الناجعة، خاصة أن النفقات الجارية الموجهة في الأساس كأجور ومرتبات تساعد على زيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

- انعدام التأثير المعنوي احصائيا لمعدل التبادل التجاري والاستثمار المحلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛

- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما ارتفع التضخم بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0866%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة إلا أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا وهذا نتيجة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر، حيث في الألفية الجديدة وبسبب السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، قد نتج عنها التضخم.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح الجدول التالي تقدير العلاقة قصيرة الأجل لصيغة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (37): تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPER(-1))	0.351978	0.092445	3.807433	0.0029
D(LTOT)	0.245884	0.055440	4.435105	0.0010
D(LTOT(-1))	-0.257212	0.068031	-3.780804	0.0030
D(LINV)	0.081689	0.055669	1.467421	0.1703
D(LINF)	-0.025956	0.012572	-2.064662	0.0634
D(LINF(-1))	-0.087095	0.016163	-5.388583	0.0002
CointEq(-1)*	-1.182255	0.139993	-8.445120	0.0000

R-squared	0.928240	Mean dependent var	0.042223
Adjusted R-squared	0.902913	S.D. dependent var	0.124977
S.E. of regression	0.038941	Akaike info criterion	-3.415030
Sum squared resid	0.025779	Schwarz criterion	-3.071431
Log likelihood	47.98037	Hannan-Quinn criter.	-3.323874
Durbin-Watson stat	2.710322		

المصدر: مخرجات Eviews 12

- تبعا لنتائج عملية التقدير في الجدول (37) أن معامل تصحيح الخطأ والمقدر بـ 1.1822 سالب وذو دلالة احصائية مما يسمح بقبول نموذج تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المدرجة في النموذج فهناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يعني وجود

علاقة توازن طويلة الاجل مع وجود عملية تصحيح للأخطاء في كل مرة بمعامل تصحيح يقدر بـ 1.1822 في كل سنة.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لمعدل التبادل التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما معدل التبادل التجاري بنسبة 1% نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بـ 0.245%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إلا ان هذا التأثير يساهم في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ضعيفة بسبب السياسات الاقتصادية غير الناجعة، خاصة أن النفقات الجارية الموجهة في الأساس كأجور ومرتبات تساعد على زيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما ارتفع التضخم بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.087%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد على أن التضخم قد يساهم في خفض من معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

- **انعدام التأثير المعنوي إحصائيا لعلاوة سعر الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**، حيث نجد أيضا انعدام التأثير المعنوي احصائيا لكل من الانفاق الحكومي والاستثمار المحلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع ثالث: اختبار صلاحية النموذج

قبل اعتماد النموذج(2.0.2.1.2.0)**ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، ينبغي التأكد من مدى ملائمة النموذج المعتمد في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وذلك من خلال استخدام اختبارات تشخيص بواقي النموذج واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

أولا: تشخيص بواقي النموذج

أ- **اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء**

يسمح اختبار الأثر ARCH بقبول أو رفض فرضية ثبات أو تجانس التباين بحيث تنص فرضية العدم على ثبات تباين البواقي (قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%)؛ وتنص الفرضية البديلة على اختلاف تباين البواقي (قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%)، والجدول التالي يوضح اختبار ثبات التباين.

الجدول رقم (38): نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.413314	Prob. F(1,21)	0.5273
Obs*R-squared	0.443940	Prob. Chi-Square(1)	0.5052

المصدر: مخرجات Eviews 12

يتبين من خلال نتائج اختبار ARCH أن قيمة احتمالية Fالمحسوبة تساوي0.5273 وهي أكبر من 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي، ومنه يتضح أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين.

ب-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial corrélation LM) من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي، بحيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول ويتم اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية العدميةH_0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء (أي قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%)؛
- الفرضية البديلة H_1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء (أي قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%)؛

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (39): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.873348	Prob. F(2,9)	0.2088
Obs*R-squared	7.054432	Prob. Chi-Square(2)	0.0294

المصدر: مخرجات Eviews 12

توضح نتيجة اختبار (Breusch–Godfrey Serial corrélation LM) أن قيمة احتمالية F المحسوبة تساوي0.2088 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% أي عدم معنوية F المحسوبة وهذا ما يسمح بقبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي، ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ت–التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الاعتماد على اختبار (Jarque–Bera) للكشف عن اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل لهذا الاختبار(α) أكبر من 5% فإن البواقي تتبع التوزيع والعكس صحيح؛ والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (20): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

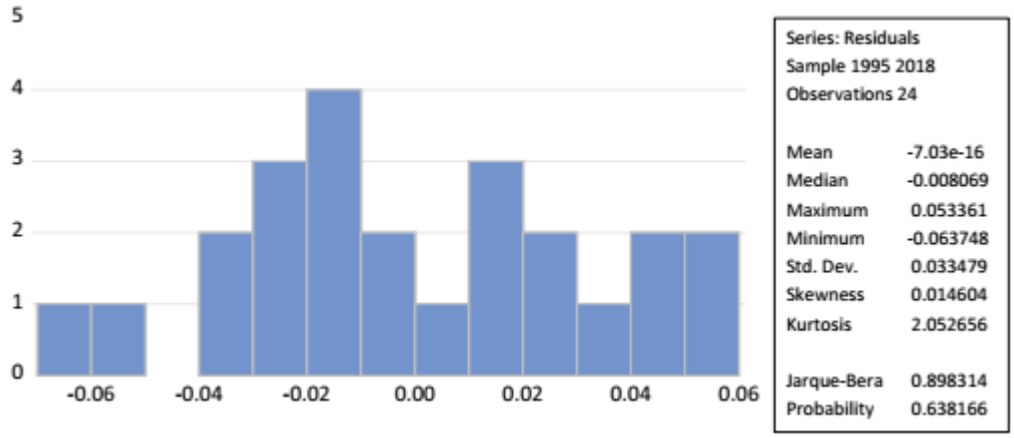

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب نتائج الاختبار، يلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، بحيث أن (α=0.6381)، وهي أكبر من قيمة 5%وهوما يبين أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي.

مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (21): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

المصدر: مخرجات Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل تطابق القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability Tests)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ والشكل التالي يوضح نتيجة الاختبار.

الشكل رقم (22): نتائج اختبار استقرارية لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي

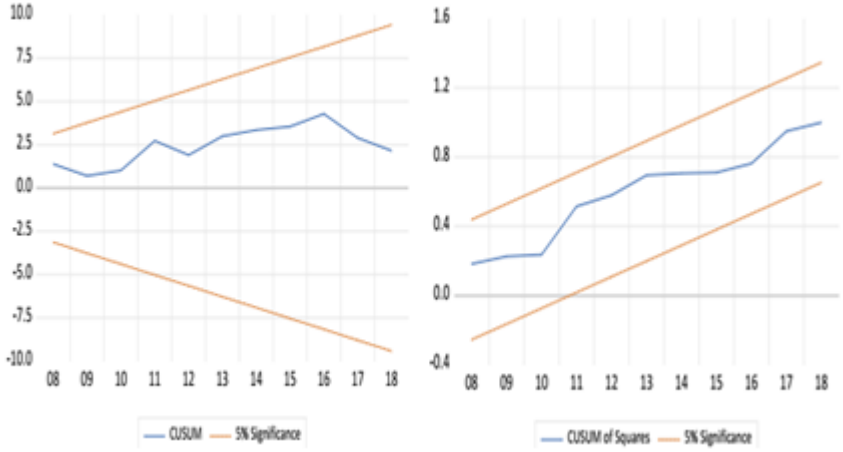

المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل منCUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، وهو ما يعني أن معلمات النموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تقدير أثر علاوة الصرف الموازي على التضخم الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضية الدراسة التي مفادها أن علاوة الصرف الموازي تؤثر سلبا على معدل التضخم من خلال قياس علاقة التأثير بين علاوة سوق الصرف الموازي معدل التضخم في الجزائر للفترة 1993-2018؛ وذلك بدءا باختيار المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة في نعدل التضخم كمتغير تابع LINF، وكل من علاوة الصرف الموازي LPREM، الصرف الرسمي LOEXR، الطلب على النقودLM معدل الانفتاح التجاري LOPN كمتغيرات مستقلة؛ وبعد ذلك تحديد النموذج المناسب وتقديره.

الفرع أول: مرحلة تشخيص وتقدير للنموذج

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى صياغة نموذج التضخم ثم اختيار درجة إبطاء مثلى وتوزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أولا: صياغة النموذج

تتمثل دالة التضخم المقترحة لهذه الدراسة هي كما يلي:

$$INF= f(PREM,OEXR, MM, OPEN)...(3)$$

وبما أن جميع سلاسل متغيرات نموذج الصادرات مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى في المبحث السابق، سوف يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) حسب الصياغة التالية للنموذج كالتالي:

$$\begin{aligned}\Delta LINF_t = \beta_0 &+ \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LINF_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LOEXER_{t-i} + \sum_{t=0}^{r} \beta_3 \Delta LMM_{t-i} \\ &+ \sum_{t=0}^{s} \beta_4 \Delta LPREM_{t-i} + \sum_{t=0}^{u} \beta_5 \Delta LOPN_{t-i} + \alpha_1 LINF_{t-1} \\ &+ \alpha_2 LOEXER_{t-1} + \alpha_3 LMM_{t-1} + \alpha_4 LPREM_{t-1} \\ &+ \alpha_5 LOPN_{t-1} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-6}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-6}: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t: أخطاء الحد العشوائي.

ثانيا: اختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

يتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Tests) اختيار فترات الابطاء المثلى بناء على معيار(Akaike Information Criterion)، حيث يتيح البرنامج

الإحصائي بنسخته (12) تعيين فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL) بشكل تلقائي؛ والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (AIC).

الشكل رقم (23): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم

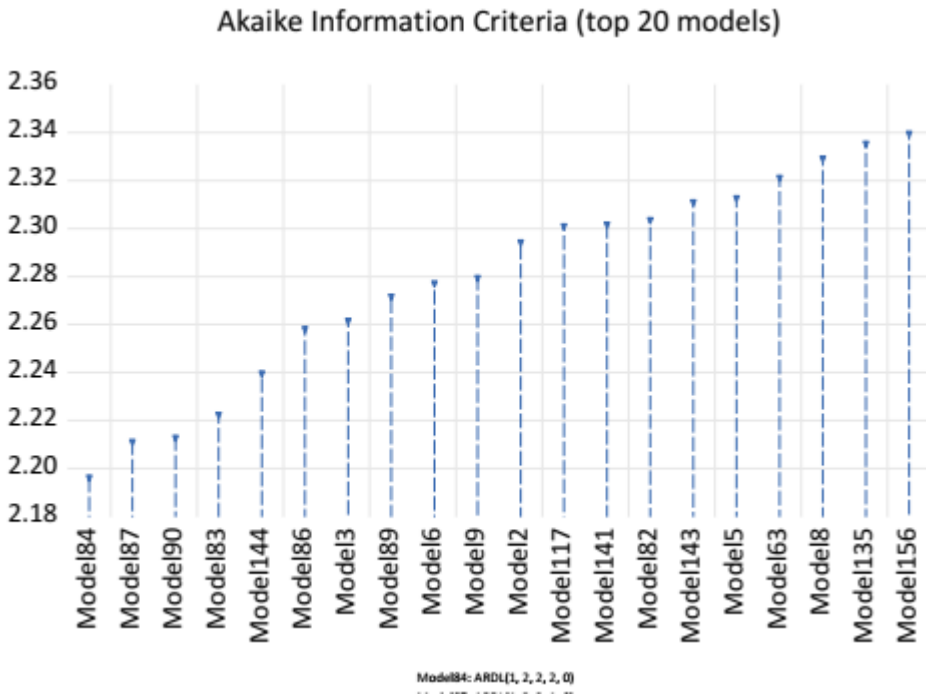

المصدر : مخرجاتEviews12

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النموذج (1.2.2.2.0) **ARDL** هو النموذج الأمثل ويعطي أقل قيمة حسب إحصائية **(Akaike Informatio Criterion)**.

الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

سوف يتم في هذا الجزء دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على الصادرات الرسمية في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (ARDL Bounds Test)

يرمز التكامل المشترك وفقا ل إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \lambda = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

$$H_1: \lambda \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

إحصائية الاختبار هي إحصائية فيشر، والقرار هو على النحو التالي، إذا كانت قيمة إحصائية F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت إحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل المشترك، أما في حالة ما إذا كانت قيمة إحصائية F محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن أن نتخذ قرار بوجود علاقة تكامل مشترك من عدمها؛

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (40): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج التضخم

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.546603	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة **(F−statistic=3.546)**

تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 5%مما يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

انطلاقا من نتائج التكامل المشترك، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (41): تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج التضخم

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	0.106946	0.499045	0.214302	0.8339
LOXER	-2.364070	1.261410	-1.874148	0.0855
LMM	1.146313	0.540424	2.121139	0.0554
LOPEN	-1.849040	1.319179	-1.401659	0.1863
C	3.122997	5.303650	0.588839	0.5669

EC = LINF - (0.1069*LPREM -2.3641*LOXER + 1.1463*LMM -1.8490*LOPE 3.1230)

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه النتائج التالية:

- **انعدام التأثير الإحصائي لعلاوة سوق الصرف الموازي على التضخم في الأجل الطويل؛**
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للكتلة النقدية على التضخم عند مستوى معنوية 5%، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 1% ارتفع معدل التضخم بـ 1.0914%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة؛
- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا سعر الصرف الرسمي على التضخم عند مستوى معنوية 10%، حيث كلما خفض سعر الصرف الرسمي بنسبة 1% زاد التضخم بـ 2.3631%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن من أسباب التضخم في الجزائر هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- معدل الانفتاح التجاري لا يؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح الجدول التالي تقدير العلاقة قصيرة الأجل لصيغة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (42): تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج التضخم

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPREM)	0.042982	0.272520	0.157720	0.8773
D(LPREM(-1))	0.814977	0.259548	3.139989	0.0085
D(LOXER)	-0.545528	3.405891	-0.160172	0.8754
D(LOXER(-1))	8.586410	3.421765	2.509351	0.0274
D(LMM)	3.222463	1.682992	1.914723	0.0797
D(LMM(-1))	3.119462	1.924572	1.620860	0.1310
CointEq(-1)*	-0.775376	0.141220	-5.490549	0.0001

R-squared	0.750448	Mean dependent var	-0.079892
Adjusted R-squared	0.662371	S.D. dependent var	0.899803
S.E. of regression	0.522838	Akaike info criterion	1.779403
Sum squared resid	4.647115	Schwarz criterion	2.123002
Log likelihood	-14.35284	Hannan-Quinn criter.	1.870560
Durbin-Watson stat	1.808662		

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

- تبعا لنتائج عملية التقدير في الجدول (42) أن معامل تصحيح الخطأ والمقدر بـ 0.7753 سالب وذو دلالة احصائية مما يسمح بقبول نموذج تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المدرجة في النموذج فهناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مما يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل مع وجود عملية تصحيح للاخطاء في كل مرة بمعامل تصحيح يقدر بـ 0.7753 في كل سنة.

- **التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا علاوة الصرف الموازي على التضخم عند مستوى معنوية 5%**، حيث كلما ارتفعت علاوة الصرف الموازي بنسبة 1% ارتفع معدل التضخم بـ 0.8149%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ؛التي تؤكد على أن ارتفاع

علاوة سوق الصرف الموازي تنعكس على معدلات التضخم إيجابا لأن ارتفاع النقد الأجنبي في الأسواق الموازية ينعكس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة مما يسبب التضخم المستورد؛

- يمكن اعتبار أنه يوجد تأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للكتلة النقدية على التضخم عند مستوى معنوية 10%، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 1% ارتفعت معدل التضخم بـ 3.2224%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، خاصة أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر التي هي خارج الدوائر الرسمية جدا هائلة.

الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج

قبل اعتماد النموذج(1.2.2.2.0)**ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، ينبغي التأكد من مدى ملائمة النموذج المعتمد في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وذلك من خلال استخدام اختبارات تشخيص بواقي النموذج واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

أولا: تشخيص بواقي النموذج

اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء

يسمح اختبار الأثرARCH بقبول أو رفض فرضية ثبات أو تجانس التباين بحيث تنص فرضية العدم على ثبات تباين البواقي (قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%)؛ وتنص الفرضية البديلة على اختلاف تباين البواقي (قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%)، والجدول التالي يوضح اختبار ثبات التباين.

الجدول رقم (43): نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.747669	Prob. F(1,21)	0.2004
Obs*R-squared	1.767055	Prob. Chi-Square(1)	0.1837

المصدر: مخرجات**Eviews 12**

من خلال نتائج اختبارARCH يتبين أن قيمة احتمالية F المحسوبة تساوي0.2004 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي، ومنه يتضح أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الاعتماد على اختبار**(**Breusch-Godfrey Serial corrélation LM**)** من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي، بحيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول ويتم اختبار الفرضية التالية:

- الفرضية العدميةH_0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي قيمة احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%؛
- الفرضية البديلة H_1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي قيمة احتمالية F المحسوبة أصغر من 5%؛

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم(44): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.274260	Prob. F(2,10)	0.7657
Obs*R-squared	1.247994	Prob. Chi-Square(2)	0.5358

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

توضح نتيجة اختبار (Breusch–Godfrey Serial corrélation LM) أن قيمة احتمالية F المحسوبة تساوي0.7657 وهي أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة وهذا ما يسمح بقبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي، ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الاعتماد على اختبار (Jarque–Bera) للكشف عن اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل لهذا الاختبار(α) أكبر من 5% فإن البواقي تتبع التوزيع والعكس صحيح؛ والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (24): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التضخم

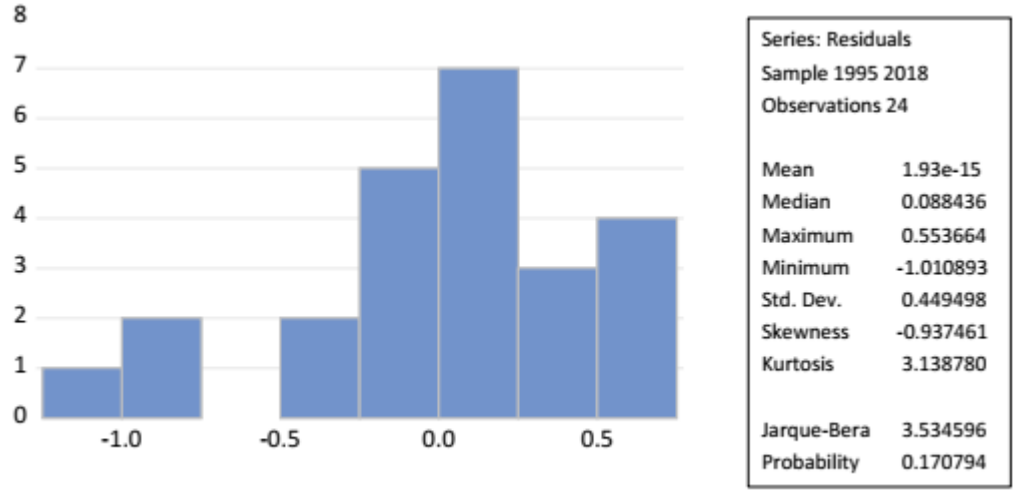

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

حسب نتائج الاختبار، يلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، بحيث أن (α=0.1707)، وهي أكبر من قيمة 5%؛وهوما يبين أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي.

مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(25): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج) لنموذج التضخم

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

يلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability Tests)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ والشكل التالي يوضح نتيجة الاختبار.

الشكل رقم (26): نتائج اختبار استقرارية لنموذج التضخم

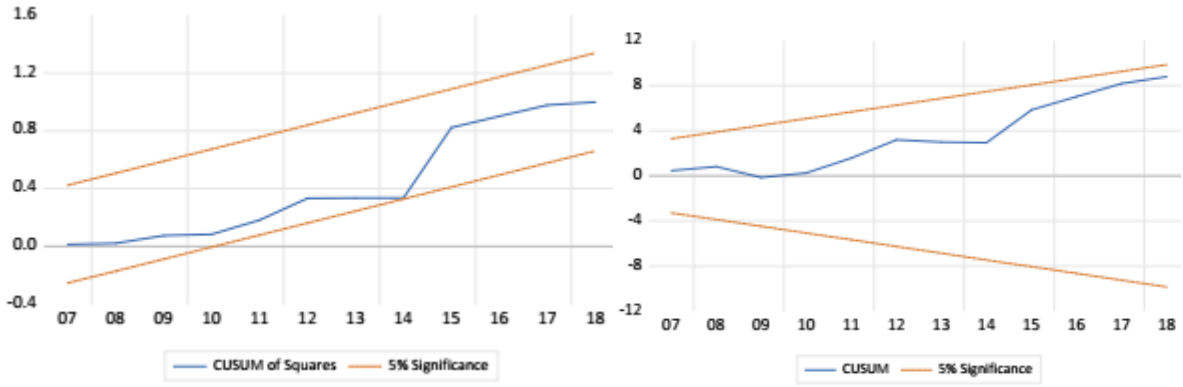

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test لم يتجاوز الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، وهو ما يعني أن معلمات النموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الرابع

يمكن استنتاج أن تأثير علاوة الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائري تأثير ضعيف بسبب أن أكثر من 93% من اقتصاد الجزائري يعتمد على المداخيل الجبائية.

وهذا ما أكدته النتائج التجريبية في الأجل القصير، حيث توصلت إلى:

- ✓ انعدام التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية؛
- ✓ انعدام التأثير المعنوي إحصائيا لعلاوة سعر الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
- ✓ التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا علاوة سوق الصرف الموازي على التضخم، حيث كلما ارتفع علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 0.8149%.

أما النتائج التجريبية في الأجل الطويل أظهرت ما يلي:

- ✓ التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية على مستوى الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفضت الصادرات الرسمية بـ 0.1367%؛
- ✓ التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لعلاوة سوق الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0953% ؛
- ✓ انعدام تأثير المعنوي علاوة سوق الصرف الموازي في الجزائر على التضخم في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد اثر سوق الصرف الموازي على مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1993-2018 من خلال رصد تأثير علاوة الصرف الموازي المحددة بالفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي على ثلاثة متغيرات متمثلة في الصادرات الرسمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذا التضخم، وذلك بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الزمني الموزع (ARDL) واستخدام برنامج EVIEWS 12 في اعداد الدراسة القياسية.

وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- إن أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء أسواق الصرف الموازية غير الرسمية ونموها وتطورها بشكل كبير هي فرض قيود مستمرة على الصرف من الناحية الكمية من جهة الطلب ومن الناحية السعرية من جهة العرض، وهو ما يؤدي إلى توجيه الفائض في الطلب على العملات الأجنبية عند السعر الرسمي نحو سوق موازي غير رسمي للصرف يتوازن عند السعر الذي يعادل فائض الطلب على العملات الأجنبية عن العرض الرسمي من جهة والعرض الموازي من العملات الأجنبية من جهة أخرى؛
- يتحدد سعر علاوة الصرف الموازي تبعا لظروف الطلب على العملات الأجنبية لكل من أغراض العمليات الرأسمالية والجارية الموازية؛ إذ يظهر تأثير العمليات الرأسمالية على سعر الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل القصير، في حين تؤثر العمليات الجارية على سعر وعلاوة الصرف الموازي بشكل أساسي في الأجل الطويل؛
- يعد لجوء الحكومات لتطبيق نظام صرف متعدد الأسعار ملاذا في تلك الدول التي تشهد وضعا اقتصاديا سيئا، وذلك لإدارة الأزمات الاقتصادية كأزمة السيولة أو ارتفاع

حدة الديون، على الرغم من وجود التأثير السلبي لعلاوة سوق الصرف الموازي على الناتج المحلي الاجمالي

- يعتبر نشوء وتنامي أسواق الصرف الموازية غير الرسمية في الجزائر نتيجة حتمية ومنطقية للرقابة المفروضة على الصرف؛
- تعتبر معاشات المنتسبين الجزائريين لنظام التقاعد الفرنسي المقيمين في الجزائر أكبر فئة ممولة لسوق الصرف الموازية غير الرسمية؛
- يمكن للسلطات الجزائرية القضاء على هيمنة سوق الصرف الموازي غير الرسمي من خلال إمكانية تحويل هذه السوق إلى سوق صرف رسمية؛ باعتبار أن ظهور واستمرار نشاط هذا السوق كان نتيجة لعدم ملائمة سياسة الصرف المتبعة منذ الاستقلال.
- اثبتت الدراسة التجريبية في الأجل القصير:

- عدم وجود تأثير سلبي ومعنوي لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية؛
- انعدام وجود تأثير معنوي لعلاوة سعر الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
- وجود تأثير موجب ومعنوي لعلاوة سوق الصرف الموازي على التضخم، حيث كلما ارتفع علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 0.8149%.

- كما اثبتت الدراسة التجريبية في الأجل الطويل أن:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لعلاوة سوق الصرف الموازي على الصادرات الرسمية في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفضت الصادرات الرسمية بـ 0.1367%؛

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لعلاوة سوق الصرف الموازي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما ارتفعت علاوة سوق الصرف الموازي بنسبة 1% انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0953% ؛
- انعدام وجود تأثير معنوي لعلاوة سوق الصرف الموازي في الجزائر على التضخم في الأجل الطويل.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن حوصلة نتائج اختبار الفرضيات في النقاط التالية:

- لقد أثبتت الدراسة رفض الفرضية الرئيسية التي مفادها أن: "تؤثر علاوة سوق الصرف الموازي (غير الرسمي) في الجزائر على مؤشرات النمو الاقتصادي سلبا وبنسبة كبيرة"؛ وهذا عكس نتائج دراسة **(Kiguel and O'Connel,1995)**؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن علاوة الصرف الموازي تؤثر سلبا على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائري ولكن بنسبة ضئيلة، ويمكن ارجاع ذلك لكون أن أكثر من 93% من اقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات النفط.
- توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها بأن علاوة سعر الصرف الموازي تؤثر سلبا على آداء الصادرات الرسمية بالجزائر؛ و هذا ما يتطابق مع نتائج الدراسات السابقة، كدراسة (Elbadawi, 1992) و (Ebaidallah,2017)؛
- توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها بأن علاوة سعر الصرف الموازي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالجزائر؛ من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يتطابق ويؤكد نتائج الدراسات السابقة، أهمها دراسة (Ebaidallah,2017)؛

- توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها بأن علاوة سعر الصرف الموازي تؤثر سلبا على معدل التضخم بالجزائر؛ وهذا ما يتطابق مع نتائج الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة (Brain Pinto, 1991) و (Ebaidallah,2017).

ثالثا: التوصيات

باعتبار أن وضع الاقتصاد الجزائري المتدهور هو الذي سمح بتدهور قيمة الدينار واتساع ونمو سوق الصرف الموازي غير الرسمي؛ فإننا نوصي السلطات الجزائرية التسريع في اتخاذ التدابير اللازمة لكبح هيمنة هذا السوق، وتحويل سوق الصرف الموازي غير الرسمي إلى سوق صرف رسمي من خلال :

- العمل على توظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي من خلال استثمار فائض أموالهم بالعملات الأجنبية في الصكوك التمويلية في الاقتصاد الجزائري، حيث يمكن أن تقدم هذه الصكوك فرصة استثمارية بحيث تفتح مجالاً كبيرا للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ويرغبون في الوقت نفسه أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها، كما تساهم هذه المنتجات في تمويل سلع وخدمات المستوردين بالعملة الأجنبية بواسطة جهة رسمية ودون سقف للمبلغ المطلوب؛
- انشاء تطبيقات ذكية تسمح بالدفع الالكتروني بالعملة الأجنبية على مستوى البنوك التجارية، مع اقتراح رفع سقف المبالغ المرخصة بالصرف لفائدة الأشخاص الطبيعيين من طرف بنك الجزائر إذ سوف يساهم في تلبية طلب المواطنين على العملات الأجنبية بما يغطي من احتياجاتهم (سفر، تعليم، علاج...)؛
- تطوير المنظومة المصرفية من خلال الاندماج الصرفي مع البنوك العالمية الكبرى؛

- جذب مدخرات المغتربين من خلال ابتكار أدوات استثمارية اسلامية ودمجها في بورصة الجزائر؛
- العمل أكثر لتكريس استراتيجيات التنويع الاقتصادي لحماية الاقتصاد الوطني من هيمنة سلعة واحدة على مداخيل الجزائر من العملات الأجنبية .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): تعريف ومصادر الاحصائيات لمتغيرات الدراسة القياسية

المتغير	حساب قيمة المتغير	المصدر
علاوة الصرف الموازي (PREM)	علاوة الصرف الموازي$_t$= (سعر الصرف الموازي$_t$ – سعر الصرف الرسمي$_t$)*100/ سعر الصرف الرسمي$_t$ (الوحدة %)	دراسة قماش نجيب؛ مصدر سبق ذكره، ص215.
اجمالي الصادرات الرسمية (EXPORTS)	قيمة إجمالي صادرات مقدرة بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)	World bank–World Development Indicators
معدل التبادل الدولي (TOT)	وهو حاصل قسمة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات على مؤشر سعر الوحدة من الواردات يعني ارتفاع قيمة سعر الصادرات مقابل سعر الواردات، وهكذا يمكن شراء كمية أكبر من الواردات بنفس القيمة للصادرات مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، سنة الأساس لهذا المؤشر هي سنة 2000. مقدرة بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)	World bank–World Development Indicators
الاستثمار المحلي (INV)	وهو معبر عنه بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)	بوفنش وسيلة، أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12–العدد 3،2021، ص659–615، ص604
مستوى رأس المال البشري (EDU)	مقاس بنسبة التمدرس: عدد التلاميذ المسجلين والبالغة أعمارهم من 6 إلى 15 سنة بالنسبة إلى الأطفال البالغة أعمارهم ما بين 6 و15 سنة (الوحدة %)	احصائيات الديوان الوطني الجزائر بشكل أرقام
سعر الصرف الرسمي (OEXR)	(الوحدة دينار/ دولار)	World bank–World Development Indicators
الناتج الداخلي الخام للفرد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقدر بالأسعار الجارية (الوحدة مليار الدولار)	World bank–World Development

(GDPper)		Indicators
الطلب على النقود **(MM)**	معبر عنه بالكتلة النقدية الحقيقية بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار) وهي حاصل قسمة الكتلة النقدية بال دج على سعر الصرف الرسمي.	World bank–World Development Indicators
الانفاق الحكومي **(GOV)**	وهو حاصل قسمة الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية دج على سعر الصرف الرسمي (الوحدة مليار الدولار)	احصائيات (1993 –2000): سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد19–جانفي 2018، ص90–ص101، ص98؛ احصائيات (2001–2018): عماري فاطمة الزهراء، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات–دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة 2019–2020**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 2019–2020، ص94.
الانفتاح التجاري **(OPEN)**	وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة %)	World bank–World Development Indicators
التضخم **(INF)**	معبر عنه بمعدل التضخم (الوحدة %)	World bank–World Development Indicators

الملحق رقم (2): قاعدة بيانات الدراسة القياسية قبل ادخال اللوغاريتم على الاحصائيات

السنة	الصادرات الرسمية (الوحدة مليار دولار)	علاوة الصرف **الموازي**(الوحدة %)	معدل التبادل **الدولي** (الوحدة مليار دولار)	سعر الصرف **الرسمي** (الوحدة دينار/ دولار)	نصيب الفرد من **الناتج المحلي الاجمالي** (الوحدة مليار الدولار)
1993	10,88	357,72	58,56	23,35	1807,3
1994	9,59	272,15	57,41	35,06	1507,89
1995	10,94	178,18	57,89	47,66	1452,28
1996	13,97	133,15	67,54	54,75	1603,94
1997	14,89	124,9	70,75	57,51	1619,8
1998	10,88	123,7	50,93	58,74	1596
1999	13,69	50	59,43	66,57	1588,35
2000	23,05	50	100	75,26	1765,03
2001	20,09	15	103,88	77,22	1740,61
2002	20,15	20	101,36	79,68	1781,83
2003	25,96	25	116,04	77,39	2103,38
2004	34,17	25	129,72	72,06	2610,19
2005	48,72	25	165,08	73,28	3113,1
2006	57,12	10,2	190,21	72,65	3478,71
2007	63,47	5,15	189,54	69,29	3950,51
2008	82,04	21,58	231,45	64,58	4923,63
2009	48,53	30	171,25	72,65	3883,27
2010	61,95	25	225,1	74,39	4480,79
2011	77,67	36	262,55	72,94	5455,68
2012	77,11	37	290,93	77,54	5592,22
2013	69,65	40	283,14	79,37	5499,59
2014	65,2	48,22	270,04	80,58	5493,06
2015	38,55	47,83	188,31	100,69	4177,89
2016	33,4	51,05	155,42	109,44	3946,45
2017	38,51	57,21	176,74	110,97	4109,7
2018	45,23	55,64	208,8	116,59	4153,96

السنة	**الانفاق الحكومي** (الوحدة مليار الدولار)	**الاستثمار المحلي** (الوحدة مليار دولار)	**مستوى رأس المال البشري** (الوحدة %)	**الطلب على النقود** (الوحدة مليار دولار)	**الانفتاح التجاري** (الوحدة %)	**معدل التضخم** (الوحدة %)
1993	20,41113	12,91	96,79	25,01842	0,224625	20,54
1994	16,15231	14,5	97,42	19,27924	0,242948	29,05
1995	15,93789	13,82	97,44	15,52434	0,275982	29,78
1996	13,2347	11,19	98,59	15,49315	0,268534	18,68
1997	14,69657	9,11	99,75	17,38828	0,261208	5,73
1998	14,90807	13,65	100,91	20,42901	0,225462	4,95
1999	13,77047	12,12	102,75	20,57984	0,254626	2,65
2000	15,65373	12,73	105,16	20,72814	0,314291	0,34
2001	17,10697	18,36	104,02	31,08003	0,29357	4,23
2002	19,46034	23,97	105,14	35,64257	0,305673	1,42
2003	21,18232	26,11	105,93	42,64117	0,31064	4,27
2004	26,21288	30,7	106,89	50,51346	0,328431	3,96
2005	28,00218	35,41	107,59	55,54039	0,356395	1,38
2006	33,76462	37,11	108,16	67,03372	0,353627	2,31
2007	44,86362	44,84	109,53	86,59258	0,359696	3,68
2008	64,89625	50,8	109,23	107,7733	0,383428	4,86
2009	58,44873	62,41	112,36	100,3441	0,356607	5,74
2010	60,04705	66,76	115,34	111,3053	0,349311	3,91
2011	78,58103	64,78	116,57	136,1393	0,337378	4,52
2012	90,97627	76,72	118,08	142,1202	0,327026	8,89
2013	83,60338	83,23	119,54	150,4347	0,318067	3,25
2014	86,81683	86,43	118,5	169,521	0,652436	2,92
2015	76,03834	88,58	115,88	136,1605	0,298479	4,78
2016	66,68037	89,94	113,83	126,2792	0,279625	6,4
2017	66,58827	93,9	111,76	134,9013	0,276622	5,59
2018	66,26975	95,78	109,88	142,7224	0,289493	4,27

الملحق رقم (3): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للصادرات (LEXPORT)

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.818689	0.8824
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.064339
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.061450

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 17:36
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	0.011706	0.014782	0.791962	0.4361

R-squared	-0.024961	Mean dependent var	0.056993
Adjusted R-squared	-0.024961	S.D. dependent var	0.255711
S.E. of regression	0.258882	Akaike info criterion	0.174292
Sum squared resid	1.608482	Schwarz criterion	0.223047
Log likelihood	-1.178654	Hannan-Quinn criter.	0.187815
Durbin-Watson stat	1.841881		

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.444320	0.5444
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.057484
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.051492

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 17:30
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.102039	0.070147	-1.454640	0.1593
C	0.406938	0.245711	1.656166	0.1113

R-squared	0.084248	Mean dependent var	0.056993
Adjusted R-squared	0.044433	S.D. dependent var	0.255711
S.E. of regression	0.249965	Akaike info criterion	0.141628
Sum squared resid	1.437100	Schwarz criterion	0.239138
Log likelihood	0.229647	Hannan-Quinn criter.	0.168673
F-statistic	2.115978	Durbin-Watson stat	1.842170
Prob(F-statistic)	0.159281		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.464049	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.063743
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.056123

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 17:40
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.946211	0.211260	-4.478891	0.0002
C	0.061794	0.054966	1.124225	0.2730

R-squared	0.476943	Mean dependent var	0.011960
Adjusted R-squared	0.453168	S.D. dependent var	0.356603
S.E. of regression	0.263701	Akaike info criterion	0.251655
Sum squared resid	1.529843	Schwarz criterion	0.349826
Log likelihood	-1.019864	Hannan-Quinn criter.	0.277700
F-statistic	20.06046	Durbin-Watson stat	1.947384
Prob(F-statistic)	0.000187		

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.093580	0.9101
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.057112
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.056263

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 17:34
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.142488	0.128617	-1.107841	0.2799
C	0.483140	0.321376	1.503349	0.1470
@TREND("1993")	0.004809	0.012712	0.378315	0.7088

R-squared	0.090167	Mean dependent var	0.056993
Adjusted R-squared	0.007455	S.D. dependent var	0.255711
S.E. of regression	0.254756	Akaike info criterion	0.215144
Sum squared resid	1.427811	Schwarz criterion	0.361409
Log likelihood	0.310703	Hannan-Quinn criter.	0.255711
F-statistic	1.090134	Durbin-Watson stat	1.779978
Prob(F-statistic)	0.353653		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.930066	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.059332
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.030247

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 17:43
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-1.011367	0.215034	-4.703285	0.0001
C	0.198739	0.122303	1.624967	0.1191
@TREND("1993")	-0.009890	0.007915	-1.249505	0.2252

R-squared	0.513139	Mean dependent var	0.011960
Adjusted R-squared	0.466772	S.D. dependent var	0.356603
S.E. of regression	0.260400	Akaike info criterion	0.263277
Sum squared resid	1.423977	Schwarz criterion	0.410533
Log likelihood	-0.159320	Hannan-Quinn criter.	0.302344
F-statistic	11.06675	Durbin-Watson stat	1.995792
Prob(F-statistic)	0.000522		

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.301775	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.067405
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.063622

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:03
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.898135	0.208070	-4.316501	0.0003

R-squared	0.446894	Mean dependent var	0.011960
Adjusted R-squared	0.446894	S.D. dependent var	0.356603
S.E. of regression	0.265210	Akaike info criterion	0.224182
Sum squared resid	1.617732	Schwarz criterion	0.273267
Log likelihood	-1.690179	Hannan-Quinn criter.	0.237204
Durbin-Watson stat	1.915348		

الملحق رقم (4): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPper

Null Hypothesis: LGDPPER has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.128360	0.9281
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016369
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.019107

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPER(-1)	0.004022	0.003281	1.225834	0.2322

R-squared	-0.005116	Mean dependent var	0.033289
Adjusted R-squared	-0.005116	S.D. dependent var	0.130245
S.E. of regression	0.130578	Akaike info criterion	-1.194519
Sum squared resid	0.409213	Schwarz criterion	-1.145764
Log likelihood	15.93149	Hannan-Quinn criter.	-1.180997
Durbin-Watson stat	1.554996		

Null Hypothesis: D(LGDPPER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.231695	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014510
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014200

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPER(-1))	-0.835542	0.197309	-4.234676	0.0003
C	0.036594	0.026555	1.378028	0.1821

R-squared	0.449070	Mean dependent var	0.007993
Adjusted R-squared	0.424028	S.D. dependent var	0.165779
S.E. of regression	0.125815	Akaike info criterion	-1.228360
Sum squared resid	0.348245	Schwarz criterion	-1.130189
Log likelihood	16.74032	Hannan-Quinn criter.	-1.202315
F-statistic	17.93248	Durbin-Watson stat	2.033995
Prob(F-statistic)	0.000340		

Null Hypothesis: LGDPPER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.788747	0.8050
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015901
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018568

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPER(-1)	-0.039774	0.053389	-0.744976	0.4638
C	0.349263	0.424953	0.821885	0.4196

R-squared	0.023561	Mean dependent var	0.033289
Adjusted R-squared	-0.018892	S.D. dependent var	0.130245
S.E. of regression	0.131469	Akaike info criterion	-1.143466
Sum squared resid	0.397537	Schwarz criterion	-1.045956
Log likelihood	16.29332	Hannan-Quinn criter.	-1.116421
F-statistic	0.554990	Durbin-Watson stat	1.528969
Prob(F-statistic)	0.463831		

Null Hypothesis: LGDPPER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.550347	0.7836
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015158
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020938

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPER(-1)	-0.158900	0.126440	-1.256725	0.2220
C	1.178999	0.904293	1.303780	0.2058
@TREND("1993")	0.008972	0.008635	1.038972	0.3101

R-squared	0.069231	Mean dependent var	0.033289
Adjusted R-squared	-0.015384	S.D. dependent var	0.130245
S.E. of regression	0.131243	Akaike info criterion	-1.111366
Sum squared resid	0.378944	Schwarz criterion	-0.965101
Log likelihood	16.89208	Hannan-Quinn criter.	-1.070799
F-statistic	0.818185	Durbin-Watson stat	1.411504
Prob(F-statistic)	0.454215		

Null Hypothesis: D(LGDPPER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.233898	0.0141
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014021
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012239

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPER(-1))	-0.842206	0.198674	-4.239140	0.0004
C	0.079978	0.057308	1.395576	0.1774
@TREND("1993")	-0.003197	0.003736	-0.855727	0.4018

R-squared	0.467634	Mean dependent var	0.007993
Adjusted R-squared	0.416932	S.D. dependent var	0.165779
S.E. of regression	0.126587	Akaike info criterion	-1.179303
Sum squared resid	0.336511	Schwarz criterion	-1.032046
Log likelihood	17.15163	Hannan-Quinn criter.	-1.140235
F-statistic	9.223259	Durbin-Watson stat	2.092419
Prob(F-statistic)	0.001334		

Null Hypothesis: D(LGDPPER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.940005	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015763
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015763

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPPER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPER(-1))	-0.766388	0.194515	-3.940005	0.0007

R-squared	0.401516	Mean dependent var	0.007993
Adjusted R-squared	0.401516	S.D. dependent var	0.165779
S.E. of regression	0.128250	Akaike info criterion	-1.228901
Sum squared resid	0.378304	Schwarz criterion	-1.179815
Log likelihood	15.74681	Hannan-Quinn criter.	-1.215878
Durbin-Watson stat	2.005323		

الملحق رقم (5): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للتضخم (LINF)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.609357	0.0999
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.674702
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.399016

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.156438	0.092101	-1.698540	0.1023

R-squared	0.102623	Mean dependent var	-0.062830
Adjusted R-squared	0.102623	S.D. dependent var	0.884979
S.E. of regression	0.838340	Akaike info criterion	2.524393
Sum squared resid	16.86755	Schwarz criterion	2.573148
Log likelihood	-30.55491	Hannan-Quinn criter.	2.537916
Durbin-Watson stat	2.674518		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.848205	0.0660
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.555819
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.555819

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.465759	0.163527	-2.848205	0.0091
C	0.660287	0.297698	2.217980	0.0367

R-squared	0.260742	Mean dependent var	-0.062830
Adjusted R-squared	0.228600	S.D. dependent var	0.884979
S.E. of regression	0.777271	Akaike info criterion	2.410564
Sum squared resid	13.89547	Schwarz criterion	2.508074
Log likelihood	-28.13205	Hannan-Quinn criter.	2.437609
F-statistic	8.112269	Durbin-Watson stat	2.327702
Prob(F-statistic)	0.009101		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.399615	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.641562
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.609222

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.414665	0.193192	-7.322589	0.0000
C	-0.102377	0.171090	-0.598382	0.5557

R-squared	0.709073	Mean dependent var	-0.025667
Adjusted R-squared	0.695849	S.D. dependent var	1.516942
S.E. of regression	0.836592	Akaike info criterion	2.560694
Sum squared resid	15.39749	Schwarz criterion	2.658865
Log likelihood	-28.72833	Hannan-Quinn criter.	2.586739
F-statistic	53.62031	Durbin-Watson stat	2.092816
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.721424	0.2370
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.555126
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.555126

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.473873	0.174127	-2.721424	0.0125
C	0.722328	0.482440	1.497240	0.1485
@TREND("1993")	-0.003803	0.022955	-0.165687	0.8699

R-squared	0.261663	Mean dependent var	-0.062830
Adjusted R-squared	0.194542	S.D. dependent var	0.884979
S.E. of regression	0.794245	Akaike info criterion	2.489317
Sum squared resid	13.87815	Schwarz criterion	2.635582
Log likelihood	-28.11647	Hannan-Quinn criter.	2.529885
F-statistic	3.898348	Durbin-Watson stat	2.309315
Prob(F-statistic)	0.035547		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.993633	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.604883
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.450327

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.445177	0.193897	-7.453316	0.0000
C	-0.481222	0.376328	-1.278731	0.2149
@TREND("1993")	0.027940	0.024760	1.128444	0.2719

R-squared	0.725705	Mean dependent var	-0.025667
Adjusted R-squared	0.699582	S.D. dependent var	1.516942
S.E. of regression	0.831442	Akaike info criterion	2.585158
Sum squared resid	14.51720	Schwarz criterion	2.732414
Log likelihood	-28.02189	Hannan-Quinn criter.	2.624225
F-statistic	27.78001	Durbin-Watson stat	2.167950
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.403698	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.652004
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.652004

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:35
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.407587	0.190119	-7.403698	0.0000

R-squared	0.704338	Mean dependent var	-0.025667
Adjusted R-squared	0.704338	S.D. dependent var	1.516942
S.E. of regression	0.824834	Akaike info criterion	2.493505
Sum squared resid	15.64809	Schwarz criterion	2.542591
Log likelihood	-28.92207	Hannan-Quinn criter.	2.506528
Durbin-Watson stat	2.072029		

الملحق رقم (6): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لعلاوة الصرف الموازي (LPREM)

Null Hypothesis: LPREM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.314028	0.1695
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.240029
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.211010

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM(-1)	-0.032487	0.025582	-1.269917	0.2163

R-squared	0.042249	Mean dependent var	-0.074434
Adjusted R-squared	0.042249	S.D. dependent var	0.510940
S.E. of regression	0.500030	Akaike info criterion	1.490881
Sum squared resid	6.000719	Schwarz criterion	1.539636
Log likelihood	-17.63601	Hannan-Quinn criter.	1.504403
Durbin-Watson stat	2.055895		

Null Hypothesis: D(LPREM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.805200	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.259232
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.232672

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPREM(-1))	-1.020494	0.212491	-4.802518	0.0001
C	-0.067709	0.109757	-0.616898	0.5436

R-squared	0.511807	Mean dependent var	0.010232
Adjusted R-squared	0.489617	S.D. dependent var	0.744372
S.E. of regression	0.531788	Akaike info criterion	1.654511
Sum squared resid	6.221563	Schwarz criterion	1.752682
Log likelihood	-17.85413	Hannan-Quinn criter.	1.680556
F-statistic	23.06418	Durbin-Watson stat	2.007593
Prob(F-statistic)	0.000085		

Null Hypothesis: LPREM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.357259	0.1633
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.202047
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.181195

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM(-1)	-0.226253	0.096222	-2.351370	0.0276
C	0.782158	0.376159	2.079330	0.0489

R-squared	0.193801	Mean dependent var	-0.074434
Adjusted R-squared	0.158749	S.D. dependent var	0.510940
S.E. of regression	0.468633	Akaike info criterion	1.398623
Sum squared resid	5.051182	Schwarz criterion	1.496134
Log likelihood	-15.48279	Hannan-Quinn criter.	1.425669
F-statistic	5.528942	Durbin-Watson stat	2.014118
Prob(F-statistic)	0.027643		

Null Hypothesis: LPREM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.456630	0.8174
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.197656
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.105417

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM(-1)	-0.187600	0.111919	-1.676210	0.1079
C	0.498419	0.556264	0.896011	0.3799
@TREND("1993")	0.010569	0.015118	0.699117	0.4918

R-squared	0.211323	Mean dependent var	-0.074434
Adjusted R-squared	0.139625	S.D. dependent var	0.510940
S.E. of regression	0.473929	Akaike info criterion	1.456650
Sum squared resid	4.941401	Schwarz criterion	1.602915
Log likelihood	-15.20813	Hannan-Quinn criter.	1.497218
F-statistic	2.947405	Durbin-Watson stat	2.139385
Prob(F-statistic)	0.073433		

Null Hypothesis: D(LPREM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.117104	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.226642
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.088815

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPREM(-1))	-1.151151	0.216817	-5.309330	0.0000
C	-0.453052	0.245373	-1.846376	0.0790
@TREND("1993")	0.027805	0.016001	1.737711	0.0969

R-squared	0.573181	Mean dependent var	0.010232
Adjusted R-squared	0.532531	S.D. dependent var	0.744372
S.E. of regression	0.508940	Akaike info criterion	1.603495
Sum squared resid	5.439416	Schwarz criterion	1.750752
Log likelihood	-16.24194	Hannan-Quinn criter.	1.642562
F-statistic	14.10058	Durbin-Watson stat	2.067221
Prob(F-statistic)	0.000131		

Null Hypothesis: D(LPREM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.833497	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.263716
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.237702

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPREM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:49
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPREM(-1))	-1.001111	0.207306	-4.829138	0.0001

R-squared	0.503362	Mean dependent var	0.010232
Adjusted R-squared	0.503362	S.D. dependent var	0.744372
S.E. of regression	0.524578	Akaike info criterion	1.588328
Sum squared resid	6.329186	Schwarz criterion	1.637414
Log likelihood	-18.05994	Hannan-Quinn criter.	1.601351
Durbin-Watson stat	2.008330		

الملحق رقم (7): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي (LGOV)

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.157276	0.9315
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.022282
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.032657

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:55
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	0.012373	0.008535	1.449707	0.1601

R-squared	-0.012165	Mean dependent var	0.047106
Adjusted R-squared	-0.012165	S.D. dependent var	0.151431
S.E. of regression	0.152349	Akaike info criterion	-0.886106
Sum squared resid	0.557046	Schwarz criterion	-0.837351
Log likelihood	12.07633	Hannan-Quinn criter.	-0.872584
Durbin-Watson stat	1.322696		

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.480164	0.8795
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021907
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.032086

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.014800	0.044178	-0.334998	0.7407
C	0.098920	0.157717	0.627197	0.5367

R-squared	0.004856	Mean dependent var	0.047106
Adjusted R-squared	-0.038412	S.D. dependent var	0.151431
S.E. of regression	0.154312	Akaike info criterion	-0.823065
Sum squared resid	0.547679	Schwarz criterion	-0.725555
Log likelihood	12.28831	Hannan-Quinn criter.	-0.796020
F-statistic	0.112224	Durbin-Watson stat	1.306604
Prob(F-statistic)	0.740663		

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.871190	0.0074
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017893
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015995

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:56
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.734519	0.188811	-3.890226	0.0008
C	0.045740	0.029998	1.524773	0.1416

R-squared	0.407549	Mean dependent var	0.009551
Adjusted R-squared	0.380619	S.D. dependent var	0.177525
S.E. of regression	0.139713	Akaike info criterion	-1.018791
Sum squared resid	0.429437	Schwarz criterion	-0.920620
Log likelihood	14.22549	Hannan-Quinn criter.	-0.992746
F-statistic	15.13386	Durbin-Watson stat	2.046332
Prob(F-statistic)	0.000788		

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.058115	0.5428
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018981
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.030116

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.201840	0.109916	-1.836309	0.0799
C	0.498803	0.263958	1.889707	0.0720
@TREND("1993")	0.019612	0.010648	1.841738	0.0790

R-squared	0.137792	Mean dependent var	0.047106
Adjusted R-squared	0.059410	S.D. dependent var	0.151431
S.E. of regression	0.146864	Akaike info criterion	-0.886457
Sum squared resid	0.474517	Schwarz criterion	-0.740191
Log likelihood	14.08071	Hannan-Quinn criter.	-0.845889
F-statistic	1.757946	Durbin-Watson stat	1.232413
Prob(F-statistic)	0.195763		

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.725319	0.0400
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017714
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016071

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:58
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.725083	0.193372	-3.749677	0.0012
C	0.071525	0.063750	1.121955	0.2745
@TREND("1993")	-0.001944	0.004219	-0.460830	0.6497

R-squared	0.413480	Mean dependent var	0.009551
Adjusted R-squared	0.357621	S.D. dependent var	0.177525
S.E. of regression	0.142284	Akaike info criterion	-0.945520
Sum squared resid	0.425137	Schwarz criterion	-0.798263
Log likelihood	14.34623	Hannan-Quinn criter.	-0.906452
F-statistic	7.402202	Durbin-Watson stat	2.087916
Prob(F-statistic)	0.003690		

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.484652	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019784
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.019275

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.645241	0.184601	-3.495325	0.0020

R-squared	0.344939	Mean dependent var	0.009551
Adjusted R-squared	0.344939	S.D. dependent var	0.177525
S.E. of regression	0.143681	Akaike info criterion	-1.001665
Sum squared resid	0.474819	Schwarz criterion	-0.952579
Log likelihood	13.01998	Hannan-Quinn criter.	-0.988643
Durbin-Watson stat	2.041189		

الملحق رقم (8): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التبادل التجاري (LTOT)

Null Hypothesis: LTOT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.303420	0.9469
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.037744
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029423

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOT(-1)	0.009135	0.008092	1.128960	0.2701

R-squared	-0.015649	Mean dependent var	0.050853
Adjusted R-squared	-0.015649	S.D. dependent var	0.196752
S.E. of regression	0.198285	Akaike info criterion	-0.359042
Sum squared resid	0.943610	Schwarz criterion	-0.310287
Log likelihood	5.488020	Hannan-Quinn criter.	-0.345519
Durbin-Watson stat	1.860074		

Null Hypothesis: LTOT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.237294	0.6416
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.034703
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.026009

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOT(-1)	-0.087441	0.068482	-1.276849	0.2144
C	0.476524	0.335631	1.419784	0.1691

R-squared	0.066193	Mean dependent var	0.050853
Adjusted R-squared	0.025592	S.D. dependent var	0.196752
S.E. of regression	0.194218	Akaike info criterion	-0.363054
Sum squared resid	0.867573	Schwarz criterion	-0.265544
Log likelihood	6.538181	Hannan-Quinn criter.	-0.336009
F-statistic	1.630344	Durbin-Watson stat	1.840933
Prob(F-statistic)	0.214397		

Null Hypothesis: D(LTOT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.402136	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.038378
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.026243

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:10
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTOT(-1))	-0.944845	0.213897	-4.417281	0.0002
C	0.051260	0.042911	1.194545	0.2450

R-squared	0.470037	Mean dependent var	0.007772
Adjusted R-squared	0.445948	S.D. dependent var	0.274892
S.E. of regression	0.204615	Akaike info criterion	-0.255716
Sum squared resid	0.921082	Schwarz criterion	-0.157545
Log likelihood	5.068597	Hannan-Quinn criter.	-0.229672
F-statistic	19.51237	Durbin-Watson stat	1.964041
Prob(F-statistic)	0.000218		

Null Hypothesis: LTOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.609837	0.7599
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.033216
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.038040

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTOT(-1)	-0.217239	0.147647	-1.471338	0.1554
C	0.958566	0.590477	1.623375	0.1188
@TREND("1993")	0.011525	0.011614	0.992393	0.3318

R-squared	0.106204	Mean dependent var	0.050853
Adjusted R-squared	0.024950	S.D. dependent var	0.196752
S.E. of regression	0.194282	Akaike info criterion	-0.326847
Sum squared resid	0.830400	Schwarz criterion	-0.180582
Log likelihood	7.085588	Hannan-Quinn criter.	-0.286279
F-statistic	1.307056	Durbin-Watson stat	1.693735
Prob(F-statistic)	0.290819		

Null Hypothesis: D(LTOT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.609551	0.0063
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.037347
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016425

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:11
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTOT(-1))	-0.976572	0.219948	-4.440019	0.0002
C	0.116521	0.096009	1.213646	0.2384
@TREND("1993")	-0.004726	0.006204	-0.761715	0.4547

R-squared	0.484286	Mean dependent var	0.007772
Adjusted R-squared	0.435171	S.D. dependent var	0.274892
S.E. of regression	0.206596	Akaike info criterion	-0.199637
Sum squared resid	0.896317	Schwarz criterion	-0.052381
Log likelihood	5.395649	Hannan-Quinn criter.	-0.160570
F-statistic	9.860128	Durbin-Watson stat	1.973907
Prob(F-statistic)	0.000956		

Null Hypothesis: D(LTOT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.173161	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.040868
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.034719

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LTOT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTOT(-1))	-0.886225	0.210115	-4.217800	0.0003

R-squared	0.435664	Mean dependent var	0.007772
Adjusted R-squared	0.435664	S.D. dependent var	0.274892
S.E. of regression	0.206505	Akaike info criterion	-0.276206
Sum squared resid	0.980824	Schwarz criterion	-0.227120
Log likelihood	4.314468	Hannan-Quinn criter.	-0.263183
Durbin-Watson stat	1.932485		

الملحق رقم (9): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي (LOEXR)

Null Hypothesis: LOXER has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.896951	0.9832
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012858
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021728

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:18
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOXER(-1)	0.013729	0.005465	2.512057	0.0191

R-squared	-0.062516	Mean dependent var	0.064323
Adjusted R-squared	-0.062516	S.D. dependent var	0.112276
S.E. of regression	0.115732	Akaike info criterion	-1.435898
Sum squared resid	0.321454	Schwarz criterion	-1.387143
Log likelihood	18.94873	Hannan-Quinn criter.	-1.422376
Durbin-Watson stat	0.656793		

Null Hypothesis: D(LOXER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.292078	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004780
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000689

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOXER(-1))	-0.533203	0.131341	-4.059678	0.0005
C	0.019751	0.017031	1.159719	0.2586

R-squared	0.428289	Mean dependent var	-0.014878
Adjusted R-squared	0.402302	S.D. dependent var	0.093408
S.E. of regression	0.072215	Akaike info criterion	-2.338686
Sum squared resid	0.114730	Schwarz criterion	-2.240515
Log likelihood	30.06424	Hannan-Quinn criter.	-2.312642
F-statistic	16.48099	Durbin-Watson stat	2.250194
Prob(F-statistic)	0.000521		

Null Hypothesis: LOXER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.059613	0.0046
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005904
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010272

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:15
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOXER(-1)	-0.244274	0.049711	-4.913842	0.0001
C	1.095857	0.210535	5.205114	0.0000

R-squared	0.512152	Mean dependent var	0.064323
Adjusted R-squared	0.490941	S.D. dependent var	0.112276
S.E. of regression	0.080107	Akaike info criterion	-2.134290
Sum squared resid	0.147594	Schwarz criterion	-2.036780
Log likelihood	28.67862	Hannan-Quinn criter.	-2.107245
F-statistic	24.14584	Durbin-Watson stat	0.948480
Prob(F-statistic)	0.000058		

Null Hypothesis: LOXER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.381640	0.0098
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004733
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008153

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:17
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOXER(-1)	-0.382718	0.074795	-5.116899	0.0000
C	1.579123	0.282983	5.580282	0.0000
@TREND("1993")	0.007797	0.003343	2.332493	0.0292

R-squared	0.608876	Mean dependent var	0.064323
Adjusted R-squared	0.573319	S.D. dependent var	0.112276
S.E. of regression	0.073340	Akaike info criterion	-2.275268
Sum squared resid	0.118331	Schwarz criterion	-2.129003
Log likelihood	31.44085	Hannan-Quinn criter.	-2.234700
F-statistic	17.12406	Durbin-Watson stat	1.028385
Prob(F-statistic)	0.000033		

Null Hypothesis: D(LOXER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.949202	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004779
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000654

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:21
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOXER(-1))	-0.528583	0.146156	-3.616557	0.0016
C	0.016876	0.039744	0.424615	0.6754
@TREND("1993")	0.000191	0.002370	0.080486	0.9366

R-squared	0.428465	Mean dependent var	-0.014878
Adjusted R-squared	0.374034	S.D. dependent var	0.093408
S.E. of regression	0.073903	Akaike info criterion	-2.255661
Sum squared resid	0.114694	Schwarz criterion	-2.108405
Log likelihood	30.06794	Hannan-Quinn criter.	-2.216594
F-statistic	7.871591	Durbin-Watson stat	2.260380
Prob(F-statistic)	0.002812		

Null Hypothesis: D(LOXER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.340446	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005073
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003370

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOXER,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:22
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOXER(-1))	-0.456915	0.114530	-3.989483	0.0006

R-squared	0.393338	Mean dependent var	-0.014878
Adjusted R-squared	0.393338	S.D. dependent var	0.093408
S.E. of regression	0.072754	Akaike info criterion	-2.362682
Sum squared resid	0.121744	Schwarz criterion	-2.313596
Log likelihood	29.35218	Hannan-Quinn criter.	-2.349659
Durbin-Watson stat	2.273539		

الملحق رقم (10): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للطلب على النقود (LMM)

Null Hypothesis: LMM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.716470	0.9758
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023280
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.034561

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:30
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMM(-1)	0.016341	0.007647	2.136802	0.0430

R-squared	-0.018481	Mean dependent var	0.069652
Adjusted R-squared	-0.018481	S.D. dependent var	0.154304
S.E. of regression	0.155724	Akaike info criterion	-0.842291
Sum squared resid	0.581995	Schwarz criterion	-0.793536
Log likelihood	11.52864	Hannan-Quinn criter.	-0.828769
Durbin-Watson stat	1.135329		

Null Hypothesis: D(LMM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.738707	0.0100
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016383
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014090

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:31
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMM(-1))	-0.663579	0.176877	-3.751636	0.0011
C	0.059793	0.029981	1.994352	0.0587

R-squared	0.390156	Mean dependent var	0.013206
Adjusted R-squared	0.362435	S.D. dependent var	0.167426
S.E. of regression	0.133686	Akaike info criterion	-1.106993
Sum squared resid	0.393182	Schwarz criterion	-1.008821
Log likelihood	15.28391	Hannan-Quinn criter.	-1.080948
F-statistic	14.07478	Durbin-Watson stat	2.137819
Prob(F-statistic)	0.001103		

Null Hypothesis: LMM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.345335	0.9043
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.022797
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.030470

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:27
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMM(-1)	-0.009299	0.037522	-0.247822	0.8065
C	0.106710	0.152815	0.698295	0.4920

R-squared	0.002663	Mean dependent var	0.069652
Adjusted R-squared	-0.040699	S.D. dependent var	0.154304
S.E. of regression	0.157413	Akaike info criterion	-0.783270
Sum squared resid	0.569913	Schwarz criterion	-0.685760
Log likelihood	11.79088	Hannan-Quinn criter.	-0.756225
F-statistic	0.061415	Durbin-Watson stat	1.127075
Prob(F-statistic)	0.806472		

Null Hypothesis: LMM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.232230	0.4527
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019458
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.033020

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:29
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMM(-1)	-0.230567	0.119276	-1.933062	0.0662
C	0.638010	0.309224	2.063260	0.0511
@TREND("1993")	0.026964	0.013878	1.942870	0.0649

R-squared	0.148724	Mean dependent var	0.069652
Adjusted R-squared	0.071336	S.D. dependent var	0.154304
S.E. of regression	0.148699	Akaike info criterion	-0.861623
Sum squared resid	0.486448	Schwarz criterion	-0.715358
Log likelihood	13.77029	Hannan-Quinn criter.	-0.821055
F-statistic	1.921784	Durbin-Watson stat	1.028748
Prob(F-statistic)	0.170127		

Null Hypothesis: D(LMM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.941134	0.0259
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016050
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005626

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:32
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMM(-1))	-0.654707	0.179697	-3.643390	0.0015
C	0.094833	0.061194	1.549723	0.1361
@TREND("1993")	-0.002642	0.004005	-0.659602	0.5167

R-squared	0.402534	Mean dependent var	0.013206
Adjusted R-squared	0.345632	S.D. dependent var	0.167426
S.E. of regression	0.135436	Akaike info criterion	-1.044165
Sum squared resid	0.385202	Schwarz criterion	-0.896909
Log likelihood	15.52999	Hannan-Quinn criter.	-1.005098
F-statistic	7.074216	Durbin-Watson stat	2.203138
Prob(F-statistic)	0.004480		

Null Hypothesis: D(LMM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.955162	0.0049
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019344
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016516

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LMM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMM(-1))	-0.517473	0.171096	-3.024461	0.0060

R-squared	0.279900	Mean dependent var	0.013206
Adjusted R-squared	0.279900	S.D. dependent var	0.167426
S.E. of regression	0.142076	Akaike info criterion	-1.024140
Sum squared resid	0.464267	Schwarz criterion	-0.975054
Log likelihood	13.28968	Hannan-Quinn criter.	-1.011117
Durbin-Watson stat	2.090099		

الملحق رقم (11): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الانفتاح التجاري (LOPEN)

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.747351	0.3824
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.049640
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012536

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:40
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-1)	-0.027781	0.038271	-0.725917	0.4749

R-squared	0.019494	Mean dependent var	0.010148
Adjusted R-squared	0.019494	S.D. dependent var	0.229644
S.E. of regression	0.227394	Akaike info criterion	-0.085085
Sum squared resid	1.240996	Schwarz criterion	-0.036330
Log likelihood	2.063558	Hannan-Quinn criter.	-0.071562
Durbin-Watson stat	2.800335		

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.83252	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.043479
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012008

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN(-1))	-1.414591	0.193685	-7.303574	0.0000
C	0.010900	0.044487	0.245024	0.8087

R-squared	0.707999	Mean dependent var	-0.001372
Adjusted R-squared	0.694726	S.D. dependent var	0.394174
S.E. of regression	0.217787	Akaike info criterion	-0.130942
Sum squared resid	1.043488	Schwarz criterion	-0.032770
Log likelihood	3.571298	Hannan-Quinn criter.	-0.104897
F-statistic	53.34220	Durbin-Watson stat	2.229338
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.410363	0.0203
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.033624
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.033624

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-1)	-0.621403	0.182210	-3.410363	0.0024
C	-0.716690	0.216529	-3.309906	0.0031

R-squared	0.335847	Mean dependent var	0.010148
Adjusted R-squared	0.306971	S.D. dependent var	0.229644
S.E. of regression	0.191175	Akaike info criterion	-0.394641
Sum squared resid	0.840598	Schwarz criterion	-0.297131
Log likelihood	6.933008	Hannan-Quinn criter.	-0.367595
F-statistic	11.63058	Durbin-Watson stat	2.188144
Prob(F-statistic)	0.002398		

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.695390	0.0416
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.030754
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.030754

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:38
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-1)	-0.792262	0.214392	-3.695390	0.0013
C	-1.032755	0.305750	-3.377781	0.0027
@TREND("1993")	0.008940	0.006239	1.432946	0.1659

R-squared	0.392543	Mean dependent var	0.010148
Adjusted R-squared	0.337320	S.D. dependent var	0.229644
S.E. of regression	0.186942	Akaike info criterion	-0.403872
Sum squared resid	0.768840	Schwarz criterion	-0.257607
Log likelihood	8.048397	Hannan-Quinn criter.	-0.363304
F-statistic	7.108279	Durbin-Watson stat	1.994503
Prob(F-statistic)	0.004156		

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-20.48585	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.041930
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002758

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:43
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN(-1))	-1.439526	0.196729	-7.317292	0.0000
C	0.088664	0.098984	0.895743	0.3805
@TREND("1993")	-0.005744	0.006523	-0.880597	0.3885

R-squared	0.718397	Mean dependent var	-0.001372
Adjusted R-squared	0.691578	S.D. dependent var	0.394174
S.E. of regression	0.218907	Akaike info criterion	-0.083869
Sum squared resid	1.006328	Schwarz criterion	0.063388
Log likelihood	4.006428	Hannan-Quinn criter.	-0.044802
F-statistic	26.78660	Durbin-Watson stat	2.275510
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.07237	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.043597
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015589

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:43
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN(-1))	-1.412798	0.189550	-7.453420	0.0000

R-squared	0.707202	Mean dependent var	-0.001372
Adjusted R-squared	0.707202	S.D. dependent var	0.394174
S.E. of regression	0.213290	Akaike info criterion	-0.211550
Sum squared resid	1.046335	Schwarz criterion	-0.162464
Log likelihood	3.538595	Hannan-Quinn criter.	-0.198527
Durbin-Watson stat	2.225890		

الملحق رقم (12): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لرأس المال البشري (LEDU)

Null Hypothesis: LEDU has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.238944	0.9920
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000126
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000120

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:52
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEDU(-1)	0.001106	0.000505	2.190843	0.0384

R-squared	-0.000812	Mean dependent var	0.005024
Adjusted R-squared	-0.000812	S.D. dependent var	0.011437
S.E. of regression	0.011442	Akaike info criterion	-6.063885
Sum squared resid	0.003142	Schwarz criterion	-6.015130
Log likelihood	76.79856	Hannan-Quinn criter.	-6.050362
Durbin-Watson stat	2.068304		

Null Hypothesis: LEDU has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.450110	0.8854
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000124
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000122

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEDU(-1)	-0.025346	0.055158	-0.459521	0.6502
C	0.119911	0.250027	0.479594	0.6360

R-squared	0.009097	Mean dependent var	0.005024
Adjusted R-squared	-0.033985	S.D. dependent var	0.011437
S.E. of regression	0.011630	Akaike info criterion	-5.993836
Sum squared resid	0.003111	Schwarz criterion	-5.896326
Log likelihood	76.92295	Hannan-Quinn criter.	-5.966791
F-statistic	0.211160	Durbin-Watson stat	2.034316
Prob(F-statistic)	0.650174		

Null Hypothesis: D(LEDU) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.853940	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000131
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000131

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEDU(-1))	-1.042428	0.214759	-4.853947	0.0001
C	0.005217	0.002690	1.939320	0.0654

R-squared	0.517129	Mean dependent var	-0.000325
Adjusted R-squared	0.495180	S.D. dependent var	0.016797
S.E. of regression	0.011934	Akaike info criterion	-5.939174
Sum squared resid	0.003133	Schwarz criterion	-5.841003
Log likelihood	73.27009	Hannan-Quinn criter.	-5.913129
F-statistic	23.56080	Durbin-Watson stat	1.947333
Prob(F-statistic)	0.000075		

Null Hypothesis: LEDU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.474412	0.3365
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.93E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000109

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:51
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEDU(-1)	-0.401769	0.167390	-2.400193	0.0253
C	1.796126	0.746613	2.405700	0.0250
@TREND("1993")	0.002308	0.000979	2.358149	0.0277

R-squared	0.209029	Mean dependent var	0.005024
Adjusted R-squared	0.137122	S.D. dependent var	0.011437
S.E. of regression	0.010624	Akaike info criterion	-6.139190
Sum squared resid	0.002483	Schwarz criterion	-5.992925
Log likelihood	79.73988	Hannan-Quinn criter.	-6.098623
F-statistic	2.906950	Durbin-Watson stat	1.774577
Prob(F-statistic)	0.075817		

Null Hypothesis: D(LEDU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.753054	0.0046
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000130
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000130

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEDU(-1))	-1.047687	0.220436	-4.752797	0.0001
C	0.004000	0.005503	0.726855	0.4753
@TREND("1993")	9.23E-05	0.000361	0.255404	0.8009

R-squared	0.518624	Mean dependent var	-0.000325
Adjusted R-squared	0.472779	S.D. dependent var	0.016797
S.E. of regression	0.012196	Akaike info criterion	-5.858942
Sum squared resid	0.003124	Schwarz criterion	-5.711685
Log likelihood	73.30730	Hannan-Quinn criter.	-5.819875
F-statistic	11.31247	Durbin-Watson stat	1.943676
Prob(F-statistic)	0.000464		

Null Hypothesis: D(LEDU) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.205344	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000153
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000152

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEDU,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEDU(-1))	-0.865673	0.205800	-4.206379	0.0003

R-squared	0.434581	Mean dependent var	-0.000325
Adjusted R-squared	0.434581	S.D. dependent var	0.016797
S.E. of regression	0.012630	Akaike info criterion	-5.864689
Sum squared resid	0.003669	Schwarz criterion	-5.815604
Log likelihood	71.37627	Hannan-Quinn criter.	-5.851667
Durbin-Watson stat	1.992085		

الملحق رقم (13): تفاصيل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار المحلي (LINV)

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.481129	0.9954
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021529
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.022489

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	0.021306	0.008387	2.540426	0.0180

R-squared	-0.030469	Mean dependent var	0.080162
Adjusted R-squared	-0.030469	S.D. dependent var	0.147524
S.E. of regression	0.149754	Akaike info criterion	-0.920464
Sum squared resid	0.538232	Schwarz criterion	-0.871709
Log likelihood	12.50580	Hannan-Quinn criter.	-0.906942
Durbin-Watson stat	1.892753		

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.479589	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021670
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020511

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-0.958566	0.213520	-4.489352	0.0002
C	0.075237	0.036009	2.089415	0.0484

R-squared	0.478108	Mean dependent var	-0.004013
Adjusted R-squared	0.454385	S.D. dependent var	0.208152
S.E. of regression	0.153753	Akaike info criterion	-0.827286
Sum squared resid	0.520078	Schwarz criterion	-0.729115
Log likelihood	11.92743	Hannan-Quinn criter.	-0.801241
F-statistic	20.15428	Durbin-Watson stat	1.933742
Prob(F-statistic)	0.000183		

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.330009	0.9068
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.020803
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021851

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:57
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.012017	0.038125	-0.315196	0.7555
C	0.122015	0.136148	0.896198	0.3794

R-squared	0.004301	Mean dependent var	0.080162
Adjusted R-squared	-0.038990	S.D. dependent var	0.147524
S.E. of regression	0.150372	Akaike info criterion	-0.874789
Sum squared resid	0.520071	Schwarz criterion	-0.777279
Log likelihood	12.93486	Hannan-Quinn criter.	-0.847744
F-statistic	0.099349	Durbin-Watson stat	1.893727
Prob(F-statistic)	0.755455		

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.973808	0.5867
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017727
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017727

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.275566	0.139611	-1.973808	0.0611
C	0.652031	0.300179	2.172143	0.0409
@TREND("1993")	0.029839	0.015273	1.953748	0.0636

R-squared	0.151518	Mean dependent var	0.080162
Adjusted R-squared	0.074383	S.D. dependent var	0.147524
S.E. of regression	0.141931	Akaike info criterion	-0.954785
Sum squared resid	0.443177	Schwarz criterion	-0.808519
Log likelihood	14.93481	Hannan-Quinn criter.	-0.914217
F-statistic	1.964324	Durbin-Watson stat	1.725958
Prob(F-statistic)	0.164086		

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.403177	0.0098
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021608
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021958

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-0.962263	0.218750	-4.398925	0.0003
C	0.060138	0.071639	0.839465	0.4107
@TREND("1993")	0.001141	0.004645	0.245654	0.8083

R-squared	0.479603	Mean dependent var	-0.004013
Adjusted R-squared	0.430041	S.D. dependent var	0.208152
S.E. of regression	0.157145	Akaike info criterion	-0.746822
Sum squared resid	0.518588	Schwarz criterion	-0.599565
Log likelihood	11.96186	Hannan-Quinn criter.	-0.707755
F-statistic	9.676903	Durbin-Watson stat	1.932628
Prob(F-statistic)	0.001051		

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.713142	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.025970
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.025970

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 20:02
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-0.739853	0.199252	-3.713142	0.0011

R-squared	0.374544	Mean dependent var	-0.004013
Adjusted R-squared	0.374544	S.D. dependent var	0.208152
S.E. of regression	0.164618	Akaike info criterion	-0.729599
Sum squared resid	0.623282	Schwarz criterion	-0.680514
Log likelihood	9.755193	Hannan-Quinn criter.	-0.716577
Durbin-Watson stat	2.007195		

الملحق رقم (14): تفاصيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.603206	Prob. F(2,7)	0.2672
Obs*R-squared	7.539758	Prob. Chi-Square(2)	0.0231

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/22 Time: 21:21
Sample: 1995 2018
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	0.134844	0.292853	0.460447	0.6592
LEXPORT(-2)	0.006934	0.075660	0.091642	0.9296
LPREM	0.008265	0.043380	0.190531	0.8543
LTOT	0.058697	0.131286	0.447094	0.6683
LTOT(-1)	-0.160583	0.283653	-0.566124	0.5890
LINV	-0.009610	0.099461	-0.096619	0.9257
LINV(-1)	-0.065404	0.174522	-0.374758	0.7189
LINV(-2)	-0.036083	0.138360	-0.260794	0.8018
LEDU	0.849626	1.927116	0.440879	0.6726
LEDU(-1)	0.119400	1.626742	0.073398	0.9435
LEDU(-2)	0.612430	1.737973	0.352382	0.7349
LOXER	0.168417	0.275833	0.610575	0.5608
LOXER(-1)	0.047123	0.375187	0.125598	0.9036
LOXER(-2)	-0.171602	0.223996	-0.766094	0.4687
C	-7.015143	10.08642	-0.695504	0.5092
RESID(-1)	-0.826846	0.473449	-1.746433	0.1242
RESID(-2)	-0.706488	0.500477	-1.411629	0.2009

R-squared	0.314157	Mean dependent var	-2.22E-16
Adjusted R-squared	-1.253485	S.D. dependent var	0.029367
S.E. of regression	0.044084	Akaike info criterion	-3.220922
Sum squared resid	0.013604	Schwarz criterion	-2.386467
Log likelihood	55.65106	Hannan-Quinn criter.	-2.999541
F-statistic	0.200401	Durbin-Watson stat	2.044778
Prob(F-statistic)	0.996271		

الملحق رقم (15): تفاصيل اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء لنموذج الصادرات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.059671	Prob. F(1,21)	0.3150
Obs*R-squared	1.104841	Prob. Chi-Square(1)	0.2932

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 21:23
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000674	0.000317	2.123788	0.0457
RESID^2(-1)	0.218720	0.212473	1.029403	0.3150

R-squared	0.048037	Mean dependent var	0.000862
Adjusted R-squared	0.002705	S.D. dependent var	0.001248
S.E. of regression	0.001247	Akaike info criterion	-10.45399
Sum squared resid	3.26E-05	Schwarz criterion	-10.35525
Log likelihood	122.2209	Hannan-Quinn criter.	-10.42916
F-statistic	1.059671	Durbin-Watson stat	1.900263
Prob(F-statistic)	0.315001		

الملحق رقم (16): تفاصيل اختبار تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج الصادرات

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 21:25
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.155230	0.039643	-3.915661	0.0035
D(LTOT)	1.265881	0.051433	24.61210	0.0000
D(LINV)	-0.016090	0.060727	-0.264963	0.7970
D(LINV(-1))	-0.278438	0.075124	-3.706364	0.0049
D(LEDU)	-0.666215	0.687837	-0.968565	0.3581
D(LEDU(-1))	-3.746607	0.810602	-4.622003	0.0013
D(LOXER)	-0.695148	0.121057	-5.742338	0.0003
D(LOXER(-1))	-0.513417	0.141186	-3.636459	0.0054
CointEq(-1)*	-0.722513	0.081168	-8.901489	0.0000

R-squared	0.987073	Mean dependent var	0.064627
Adjusted R-squared	0.980178	S.D. dependent var	0.258285
S.E. of regression	0.036364	Akaike info criterion	-3.510483
Sum squared resid	0.019835	Schwarz criterion	-3.068713
Log likelihood	51.12579	Hannan-Quinn criter.	-3.393281
Durbin-Watson stat	2.583639		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.791701	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملحق رقم (17): تفاصيل تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الصادرات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 21:25
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.090655	9.895058	-0.716585	0.4918
LEXPORT(-1)*	-0.722513	0.271283	-2.663316	0.0259
LPREM**	-0.098458	0.045917	-2.144264	0.0606
LTOT(-1)	0.656897	0.372607	1.762975	0.1117
LINV(-1)	0.064944	0.137574	0.472067	0.6481
LEDU(-1)	2.058217	2.390843	0.860875	0.4117
LOXER(-1)	-0.633771	0.151021	-4.196586	0.0023
D(LEXPORT(-1))	-0.155230	0.080434	-1.929907	0.0857
D(LTOT)	1.265881	0.135112	9.369159	0.0000
D(LINV)	-0.016090	0.105761	-0.152139	0.8824
D(LINV(-1))	-0.278438	0.145229	-1.917237	0.0874
D(LEDU)	-0.666215	1.982271	-0.336087	0.7445
D(LEDU(-1))	-3.746607	1.812423	-2.067181	0.0687
D(LOXER)	-0.695148	0.274380	-2.533522	0.0320
D(LOXER(-1))	-0.513417	0.209548	-2.450112	0.0367

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	-0.136271	0.034754	-3.921017	0.0035
LTOT	0.909183	0.224583	4.048319	0.0029
LINV	0.089886	0.181703	0.494688	0.6327
LEDU	2.848691	4.128305	0.690039	0.5076
LOXER	-0.877175	0.425017	-2.063858	0.0690
C	-9.813876	16.40260	-0.598312	0.5644

EC = LEXPORT - (-0.1363*LPREM + 0.9092*LTOT + 0.0899*LINV + 2.8487 *LEDU -0.8772*LOXER - 9.8139)

الملحق رقم (18): تفاصيل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.873348	Prob. F(2,9)	0.2088
Obs*R-squared	7.054432	Prob. Chi-Square(2)	0.0294

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/22 Time: 21:39
Sample: 1995 2018
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPER(-1)	0.116327	0.214491	0.542340	0.6008
LGDPPER(-2)	0.016931	0.135638	0.124827	0.9034
LPREM	-0.013054	0.035819	-0.364455	0.7239
LTOT	-0.003195	0.111046	-0.028773	0.9777
LTOT(-1)	-0.033539	0.134200	-0.249917	0.8083
LTOT(-2)	-0.039067	0.102074	-0.382734	0.7108
LINV	-0.012751	0.111147	-0.114725	0.9112
LINV(-1)	0.015634	0.101298	0.154342	0.8807
LINF	-0.003268	0.019815	-0.164926	0.8726
LINF(-1)	0.002473	0.019230	0.128586	0.9005
LINF(-2)	0.000819	0.022881	0.035780	0.9722
LGOV	-0.037444	0.157893	-0.237148	0.8179
C	-0.517108	1.157333	-0.446810	0.6656
RESID(-1)	-0.712729	0.372675	-1.912468	0.0881
RESID(-2)	-0.401002	0.384775	-1.042173	0.3245

R-squared	0.293935	Mean dependent var	-7.03E-16
Adjusted R-squared	-0.804389	S.D. dependent var	0.033479
S.E. of regression	0.044971	Akaike info criterion	-3.096411
Sum squared resid	0.018202	Schwarz criterion	-2.360128
Log likelihood	52.15694	Hannan-Quinn criter.	-2.901075
F-statistic	0.267621	Durbin-Watson stat	2.061681
Prob(F-statistic)	0.986292		

الملحق رقم (19): تفاصيل اختبار تجانس التباين لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.413314	Prob. F(1,21)	0.5273
Obs*R-squared	0.443940	Prob. Chi-Square(1)	0.5052

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 21:40
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000952	0.000337	2.827048	0.0101
RESID^2(-1)	0.138269	0.215072	0.642895	0.5273

R-squared	0.019302	Mean dependent var	0.001104
Adjusted R-squared	-0.027398	S.D. dependent var	0.001141
S.E. of regression	0.001157	Akaike info criterion	-10.60299
Sum squared resid	2.81E-05	Schwarz criterion	-10.50425
Log likelihood	123.9344	Hannan-Quinn criter.	-10.57816
F-statistic	0.413314	Durbin-Watson stat	1.828842
Prob(F-statistic)	0.527250		

الملحق رقم (20): تفاصيل تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDPPER)
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 21:41
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPER(-1))	0.351978	0.092445	3.807433	0.0029
D(LTOT)	0.245884	0.055440	4.435105	0.0010
D(LTOT(-1))	-0.257212	0.068031	-3.780804	0.0030
D(LINV)	0.081689	0.055669	1.467421	0.1703
D(LINF)	-0.025956	0.012572	-2.064662	0.0634
D(LINF(-1))	-0.087095	0.016163	-5.388583	0.0002
CointEq(-1)*	-1.182255	0.139993	-8.445120	0.0000

R-squared	0.928240	Mean dependent var	0.042223
Adjusted R-squared	0.902913	S.D. dependent var	0.124977
S.E. of regression	0.038941	Akaike info criterion	-3.415030
Sum squared resid	0.025779	Schwarz criterion	-3.071431
Log likelihood	47.98037	Hannan-Quinn criter.	-3.323874
Durbin-Watson stat	2.710322		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.592611	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملحق رقم (21): تفاصيل تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDPPER)
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 21:41
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.166457	1.207435	5.107073	0.0003
LGDPPER(-1)*	-1.182255	0.203861	-5.799311	0.0001
LPREM**	-0.112628	0.036600	-3.077259	0.0105
LTOT(-1)	0.285074	0.134832	2.114285	0.0581
LINV(-1)	-0.049094	0.062986	-0.779437	0.4522
LINF(-1)	0.102333	0.028621	3.575376	0.0044
LGOV**	0.641139	0.167942	3.817624	0.0029
D(LGDPPER(-1))	0.351978	0.129397	2.720133	0.0199
D(LTOT)	0.245884	0.118612	2.073004	0.0624
D(LTOT(-1))	-0.257212	0.100000	-2.572115	0.0260
D(LINV)	0.081689	0.116421	0.701674	0.4975
D(LINF)	-0.025956	0.020984	-1.236961	0.2419
D(LINF(-1))	-0.087095	0.023794	-3.660393	0.0038

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	-0.095265	0.029314	-3.249818	0.0077
LTOT	0.241127	0.117286	2.055887	0.0643
LINV	-0.041526	0.053705	-0.773225	0.4557
LINF	0.086557	0.026216	3.301673	0.0071
LGOV	0.542302	0.091575	5.921922	0.0001
C	5.215841	0.351511	14.83834	0.0000

EC = LGDPPER - (-0.0953*LPREM + 0.2411*LTOT -0.0415*LINV + 0.0866 *LINF + 0.5423*LGOV + 5.2158)

الملحق رقم (22): تفاصيل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.274260	Prob. F(2,10)	0.7657
Obs*R-squared	1.247994	Prob. Chi-Square(2)	0.5358

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/22 Time: 21:59
Sample: 1995 2018
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.111118	0.474833	-0.234015	0.8197
LPREM	0.026209	0.401521	0.065273	0.9492
LPREM(-1)	0.200271	0.646594	0.309733	0.7631
LPREM(-2)	-0.053921	0.432348	-0.124717	0.9032
LOXER	0.064103	7.280320	0.008805	0.9931
LOXER(-1)	-0.128641	10.89107	-0.011812	0.9908
LOXER(-2)	-0.190477	5.996804	-0.031763	0.9753
LMM	1.093696	4.069275	0.268769	0.7936
LMM(-1)	-1.219045	6.681252	-0.182458	0.8589
LMM(-2)	0.218403	4.151982	0.052602	0.9591
LOPEN	0.364686	1.127644	0.323405	0.7531
C	0.574188	5.054011	0.113610	0.9118
RESID(-1)	0.410819	0.663590	0.619086	0.5497
RESID(-2)	-0.239278	0.534063	-0.448033	0.6637

R-squared	0.052000	Mean dependent var	1.93E-15
Adjusted R-squared	-1.180401	S.D. dependent var	0.449498
S.E. of regression	0.663737	Akaike info criterion	2.309336
Sum squared resid	4.405466	Schwarz criterion	2.996534
Log likelihood	-13.71203	Hannan-Quinn criter.	2.491650
F-statistic	0.042194	Durbin-Watson stat	1.962157
Prob(F-statistic)	0.999999		

الملحق رقم (23): تفاصيل نتائج اختبار تجانس التباين لنموذج التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 22:06
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.421498	4.645420	0.521266	0.6117
LINF(-1)*	-0.775376	0.361476	-2.145032	0.0531
LPREM(-1)	0.082924	0.411272	0.201627	0.8436
LOXER(-1)	-1.833044	1.319172	-1.389541	0.1899
LMM(-1)	0.888824	0.396555	2.241364	0.0447
LOPEN**	-1.433702	0.938328	-1.527932	0.1524
D(LPREM)	0.042982	0.374861	0.114661	0.9106
D(LPREM(-1))	0.814977	0.374186	2.177997	0.0501
D(LOXER)	-0.545528	6.733170	-0.081021	0.9368
D(LOXER(-1))	8.586410	4.517800	1.900573	0.0816
D(LMM)	3.222463	3.554881	0.906490	0.3825
D(LMM(-1))	3.119462	2.802830	1.112969	0.2875

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPREM	0.106946	0.499045	0.214302	0.8339
LOXER	-2.364070	1.261410	-1.874148	0.0855
LMM	1.146313	0.540424	2.121139	0.0554
LOPEN	-1.849040	1.319179	-1.401659	0.1863
C	3.122997	5.303650	0.588839	0.5669

EC = LINF - (0.1069*LPREM -2.3641*LOXER + 1.1463*LMM -1.8490*LOPE 3.1230)

الملحق رقم (24): تفاصيل نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.747669	Prob. F(1,21)	0.2004
Obs*R-squared	1.767055	Prob. Chi-Square(1)	0.1837

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 22:01
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.255197	0.073415	3.476092	0.0023
RESID^2(-1)	-0.277104	0.209611	-1.321994	0.2004

R-squared	0.076828	Mean dependent var	0.199858
Adjusted R-squared	0.032868	S.D. dependent var	0.294117
S.E. of regression	0.289243	Akaike info criterion	0.439843
Sum squared resid	1.756893	Schwarz criterion	0.538581
Log likelihood	-3.058193	Hannan-Quinn criter.	0.464675
F-statistic	1.747669	Durbin-Watson stat	2.044486
Prob(F-statistic)	0.200390		

الملحق رقم (25): تفاصيل نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج التضخم

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 22:03
Sample: 1993 2018
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPREM)	0.042982	0.272520	0.157720	0.8773
D(LPREM(-1))	0.814977	0.259548	3.139989	0.0085
D(LOXER)	-0.545528	3.405891	-0.160172	0.8754
D(LOXER(-1))	8.586410	3.421765	2.509351	0.0274
D(LMM)	3.222463	1.682992	1.914723	0.0797
D(LMM(-1))	3.119462	1.924572	1.620860	0.1310
CointEq(-1)*	-0.775376	0.141220	-5.490549	0.0001

R-squared	0.750448	Mean dependent var	-0.079892
Adjusted R-squared	0.662371	S.D. dependent var	0.899803
S.E. of regression	0.522838	Akaike info criterion	1.779403
Sum squared resid	4.647115	Schwarz criterion	2.123002
Log likelihood	-14.35284	Hannan-Quinn criter.	1.870560
Durbin-Watson stat	1.808662		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.546603	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

2- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.

3- زهرة حسن التميمي ورجاء عبد الله السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018.

4- السيد السريتي، خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة- السعودية، 2017.

5- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

6- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.

7- عيسى خليفي، **التغيرات في قيمة النقود –الأثار والعلاج- في الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2011.

8- محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، السعودية، 2014.

9- محمود الحسن الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

II. الرسائل والأطروحات:

1- أحمد بلخير، **الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2018، ص367.

2- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

3- أسماء ميخاليف، **محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، باتنة، 2017.

4- بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990- 2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1 ، باتنة، 2022.

5- خالد بورحلي، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، 2018-2019.

6- رحيمة بن عيني، **سياسة سعر الصرف وتحديده –دراسة قياسية للدينار الجزائري-**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2014.

7- زهرة سيد اعمر، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، 2018.

8- سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها– دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

9- سمير آيت يحيى، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة،2013-2014.

10- سهام موسي، **استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية –دراسة تحليلية للنموذج الصيني–**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017–2018.

11- عبد الرزاق بن الزاوي، **سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970- 2007**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

12- عبد العزيز بن عايب، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2020**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023.

13- عبد العزيز نعوم، **محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970- 2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2024.

14- عمير شلوفي، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2018.

15- فايزة سي محمد، **سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

16- محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011

17- محمد طلحة، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2019.

18- ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

19- نجيب قماش، **إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف1، 2019-2020.

20- وردة موساوي، **أثر انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على الأداء الاقتصادي الكلي (باستعمال أدوات التحليل الكمي) –حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس -المدية، 2018-2019.

21- الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

III. المجلات والدوريات:

1- أحمد بلخير، **الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2018.

2- أمين تمار، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية- جامعة البليدة2، العدد1، 2016.

3- دلال بن سمينة، عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الاصطلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة،- العدد الاقتصادي- 33(02)، 2017.

4- رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد الدولي، العدد18، أبو ضبي، 2021.

5- رشيد ساطور، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية–علاقات وروابط–**، مجلة التراث– جامعة الجلفة، العدد 10– ديسمبر، 2013.

6- سليم مجلخ و وليد بشيشي، **دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر للفترة جانفي 2013- سبتمبر 2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر2016.

7- سمية بونوة، منير نوري، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر، المجلد 14– العدد 19، 2018.

8- سيد أحمد زناقي و مريم حسناوي، **انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، العدد7- سبتمبر، 2018.

9- عبد الكريم أحمد قندوز، **الصكوك: الاطار النظري والتطبيقي**، صندوق النقد العربي، العدد-14 ، 2022.

10-نادية حمدي باشا وآخرون، **فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال – دراسة تحليلية لحالة الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد8، العدد 01،ديسمبر 2020.

11- نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي**، صندوق النقد العربي، العدد 19، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Les Ouvrages:

1. Bourbonnais.R, ***Econométrie***,9eme Edition, Dunod,Paris,2015.
2. Nita Ghei, Miguel A. Kiguel, and Stephen A. O'Connell, **Parallel Exchange Rates in Developing Countries: Lessons from Eight Case Studies**, ST. MARTIN'S PRESS, INC, New York 1997.

II. Les Documents de Travail, Articles, Revues:

1. Agénor, P, R, **Parallel Currency Markets in Developing Countries: Theory, Evidence, and Policy Implications** , IMF WORKING PAPER, December 1990, n°114, pp1-52.
2. Avellan.L, ***ESSAYS ON MULTIPLE EXCHANGE RATE SYSTEMS***, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park (USA),in partial fulfillment of the requirements forth degree of Doctor of Philosophy,2005.
3. Barro, R. and Lee, R., **" Losers and Winners in EconomicGrowth"**, National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 4341**,** April 1993.
4. Bleger, M., **Black-market exchange-rate expectations and the domestic demand for money: Some empirical results,** Journal of Monetary Economics**,** Vol 4, no 4, November 1978, pp 767-773.
5. Bouteldja.A, Benameur. A &Maliki.S, **The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria**, International Journal of Arts and Commerce, Vol 2,N°10, NOV 2013,pp71-82.
6. Buehn, A. and Eichler**,** S ; **Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinivoicing,** The World Economy (2011), pp1263- 1287.
7. Degefa, D., **"The parallel foreign exchange market and macroeconomic performance in Ethiopia"**, African Economic Research Consortium (AERC), Research Paper, 2001, No. 107, Nairobi, Kenya.
8. Dornbusch, R., Dantas, D.V., Pechman, C., Rocha, R.R. and Simoes, S. **The Black Market for Dollars in Brazil**, The Quarterly Journal of Economics, Vol98 ,N°01, Feb 1983,pp25-40.

9. Elbadawi, I., **"Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan",** Policy Research Working Paper, February 1992, No. 859. World Bank, Washington, D.C. USA**.**
10. Kiguel ,M, O'Connell,S,A, **Parallel Exchange Rates in Developing Countries: Lessons from Eight Case Studies**, Policy Research Working Paper, may 1994, n°1265, pp1-36.
11. Kiguel .M, O'Connell .SA**, PARALLEL EXCHANGE RATES IN DEVELOPING COUNTRIES**, The World Bank Research Observer, vol. 10, no 1, February 1995,pp.21-52**.**
12. Lizondo J. Saul, **"Unification of Dual Exchange Markets",** Finance and Development**,** December 1985**,** pp. 23-25.
13. Margaret, G., **Multiple Exchange Rates: Expectations and Experiences**, IMF Staff papers, Vol 12 No. 2, January 1965, pp 282-313.
14. Munoz, S., '**Zimbabwe's Export Performance: The Impact of the Parallel Market and Governance Factors'**. IMF Working Paper, January 2006, No. 28.
15. Nkurunziza, J. D., **Exchange rate policy and the parallel market for foreign currency in Burundi,** African Economic Research Consortium, Research Paper, 2002, No. 123.
16. Nowak, M., **Black Markets in Foreign Exchange: Their Causes, Nature, and Consequences,** Finance and Development, March 1985, pp. 20-23.
17. Ogun. O, **Determination of Parallel Market Exchange Rate Premium**, Modern Economy, N°6,2015.
18. Pinto, B., **Black market for foreign exchange, real exchange rates and inflation,** ***Journal of International Economics****, 1991, n°*30, pp 121-35.
19. Reinhart, C. M. & Rogoff. K. S. ,**The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, Quarterly Journal of Economics, Vol. CXIX No. 1, February 2004**.**
20. Sebastian, E., **"Trade Orientation, Distortions and Growth in Developing Countries"**, Journal of Development Economics, 1992, n° 39, pp: 31-57.

III. Les Rapports et les Bulletins:

1. **Centre des liaisons européennes et internationales de la sécurité sociale (France)**, rapport statistique : exercice 2001 jusqu'en 2018, pp70-110. (version électronique téléchargée à partir de la page : https://www.cleiss.fr/docs/stats/rapportstat2018.html , le 14/09/2021 à 02:20.
2. Global Financial Integrity, ***Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2005-2014*, April 2017**
3. Global Financial Integrity, ***Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2006-2015*, January 2019**
4. GFI, **"Trade-Related Illicit Financial Flows in 135 Developing Countries: 2008-2017"**, Washington: GFI(March 2020).
5. IMF, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, 2005**.**

6. IMF, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, 2009**.**
7. IMF, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, 2015**.**
8. IMF, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions**, 2019**.**
9. Reinhart, C, **" The Modern History of Exchange Rate Arrangements: Parallel Markets and Dual and Multiple Exchange Rate**". technical report, January 2002 at https://www.researchgate.net/publication/23984665_The_Modern_History_of_Exchange_Rate_Arrangements_Parallel_Markets_and_Dual_and_Multiple_Exchange_Rates**.**